

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

الإعراب التقديري والمحلي

بين مقتضى النظرية والتطبيق

إعداد

منال "محمد هشام" سعيد نجار

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع التاريخ

إشراف الدكتور

عبد الله عنبر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمطلوبات نيل درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية وآدابها

من كلية الدراسات العليا/ الجامعة الأردنية

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

2

نوقشت وأجيزت هذه الرسالة بتاريخ : ١٧ / ٤ / ٢٠٠٠م

التوقيع

أعضاء اللجنة

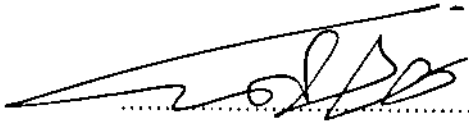
رئيساً



الدكتور عبد الله عنبر

أستاذ مشارك في اللغة والنحو

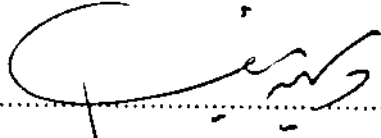
عضواً



الدكتور نهاد الموسى

أستاذ النحو العربي

عضواً



الدكتور وليد سيف

أستاذ مشارك في اللسانيات

عضواً



الدكتور علي الحمد

أستاذ مشارك في النحو

الإهداء

وفي كل عام يكبر شيء ما في وجداني، وتخضر الأمان في خاطري... أتساءل كمن تحس

بدهشة السؤال للمرة الأولى:

أي شيء ذلك الذي أعطى معنى لوجودي... وحولني إلى ذلك الإنسان؟

أيها النابض بالحب أبداً... والحامل عني تعب هذه السنين الطويلة... أيها السرير الدافئ ...

لأحلامي التي لا تنتهي...

يا قلب أهبي...

إلى مقامك العالي... أرفع هذه الكلمات

منال

الشكر والعرفان

أشكر الله تعالى أولاً وأخيراً.

ثم أشكر مشرفي الدكتور عبد الله عنبر لملاحظاته التي كانت عوناً لي في هذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر والعرفان والتقدير للأستاذ الدكتور نهاد الموسى على ملاحظة المتبصرة في اكتناه الظاهرة اللغوية وتقليب وجوها المختلفة مما كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة على هذه الصورة.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور وليد سيف على أفكاره وملاحظته التي قدمها لنا من خلال محاضراته وأبحاثه، فكانت خير عون لي في رسالتي. وأتقدم بالشكر للدكتور على الحمد لتكرمه بقبول مناقشة رسالتي.

وأتوجه بشكر خاص لأسرتي العزيزة التي وقفت إلى جانبي في كل خطوة من خطوات بحثي ولا يفوتني أن أتقدم بجميل الشكر إلى أصدقائي كافة، لمحبتهم وتعاونهم معي.

منال

فهرس المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والعرفان
هـ	فهرس المحتويات
ح	ملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٦	التمهيد
٦	- الإعراب لغة
٧	- الإعراب اصطلاحاً
الفصل الأول علاقة الإعراب بالمعنى	
١٤	الإعراب فرع المعنى
٢٥	الإعراب والقرائن النحوية
٥٠	دعاة إسقاط الإعراب
٥١	إقتراح الإعراب على طريقة الإسناد
٥٧	الإعراب والعامل
الفصل الثاني الإعراب التقديري	
٧٠	مفهومه وموضعه
٧٢	- الاسم المقصور
٧٣	حكاه في الإعراب
٧٤	- الاسم المنقوص
٧٤	حكاه في الإعراب
٧٦	- الاسم المضاف إلى ياء المتكلم
٧٨	- المضارع المعتل الآخر
٧٨	المضارع الذي أخره ألف
٧٨	المضارع الذي أخره واو أو ياء
٧٩	- الاسم المجرور بحرف جر زائد أو شبيه به

٨٠	- كلا وكلتا إن أضيفا لظاهر
٨٠	- قسم المتعذر إعرابه مطلقاً (الحكاية)
٨٥	المستوى الصوتي لحركات الإعراب
٩١	خصائص الحركات
١٠١	أثر الخفة والثقل في توجيه الظاهرة اللغوية
١٠٢	- في المستوى الصوتي
١٠٣	- في المستوى الصرفي
١٠٤	- في المستوى النحوي
١١١	حذف الحركة الإعرابية وتقديرها
١١١	- في الاسم المنقوص
١١٤	- في الفعل المضارع المعتل الآخر
١١٧	- في اسم الفاعل من الناقص
١١٨	- في جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم
١١٩	- في الاسم المقصور
١٢٦	دعاة إلغاء الإعراب التقديري
الفصل الثالث	
الإعراب المحلي	
١٣٢	مفهومه ومواضعه
١٣٣	- إعراب الحمل
١٣٤	* الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي
١٣٧	- دعاة إلغاء الإعراب المحلي
١٣٧	* لم كان للجمل محل من الإعراب
١٤٤	* مواضع الجمل التي لها محل من الإعراب
١٤٥	* مواضع الجمل التي ليس لها محل من الإعراب
١٤٧	- إعراب شبه الجملة
١٤٩	- إعراب الأسماء المبنية
١٥٢	- إعراب المصدر المؤول
١٥٥	هل لاطراح الإعرابين التقديري والمحلي أهمية في تسهيل النحو؟
١٦٦	الخاتمة
١٧٤	المصادر والمراجع
١٨٧	الملخص باللغة الإنجليزية

المخلص

الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظرية والتطبيق

إعداد الطالبة

منال "محمد هشام" سعيد نجار

بإشراف

الدكتور عبد الله عنبر

يكثر الكلام في عصرنا على تيسير النحو العربي وتسهيله، فجاءت الدراسات الحديثة تنصب على بيان هذه الإشكالية، ومن الحلول التي عرضت حتى الآن لحلها، أطراح الإعرابين التقديري والمحلي، فأعرابنا لمثل كلمة "غلامي" في جملة "جاء غلامي" حين نقول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وكذلك الإعراب المحلي في مثل "هذا بيت"، فنقول في إعراب "هذا": اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، مشقة يتكلفها الطالب من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو في تصحيح إعراب، حسب اعتقاد مسقطي الإعرابين التقديري والمحلي. بيد أن هذا لم يشكل قناعة عندي، فرأت الدراسة أن تنهض على بعد آخر وأن تستدرك أن الإلغاء لا يشكل حلاً جذرياً لهذه المعضلة. فجاءت هذه الدراسة تُعلي من قيمة الإعراب التقديري والمحلي، إذ لا ترى في الدراسات الحديثة أي رؤية شاملة وافية في هذا السياق، ولا ترى أن التيسير حذف لموضوعات النحو أو اختصار أو تبديل لها، وإنما فهم النحو على أسس وطرائق جديدة. فالقضية تكمن في تيسير تعليم العربية وليس في تيسير العربية ذاتها. فإسقاط الإعرابين لا يساعد على تكوين الملكة

اللغوية. بل إن وجود الإعراب التقديري والمحلي يساعد على تفسير البناء اللغوي. لهذا لن ندعو إلى إسقاطهما. إضافة إلى أن الإعراب التقديري والمحلي كان لابد منهما لاطراد قواعدهم ولمراعاة البنية الأساسية عندهم. فبنية التركيب النحوي تقوم على مفهوم الأصل والفرع، وفي بعض الأحيان على الاختلاف بين الشكل النحوي الظاهر والشكل الأصلي الموجود في البنية العميقة. فالأصل: ظهور الحركات الإعرابية على الأسماء المعربة، وعدم ظهورها على مثل هذه الأسماء في بعض الحالات كان لعلّة صوتية، فثقل ذلك على لسانهم فحذفوها ثم قدروها وهذا هو الفرع عندهم.

وتتنظم طريقتهم النحوية هذه: الإعراب المحلي الذي يسهم في إعادة الظاهرة اللغوية إلى بنية الأصل، حيث تتلازم الحالة الإعرابية والوظيفة النحوية، فإذا لم تظهر الحركة الإعرابية بحكم أن الجملة فرع، قالوا إنها في محل كذا، إشارة إلى البنية الأصل (المفرد).

ومن الأهداف الأخرى التي حاولت إثباتها في دراستي:

١. إن العرب القدماء درسوا الحركات الإعرابية من حيث إنها دلالة لمعنى نحوي، والمعنى النحوي هو أحد الأقسام الوظيفية الكبرى التي يشتمل عليها المعنى اللغوي العام فهو قسيم المعنى الصرفي والمعنى المعجمي والمعنى الدلالي، فالحركات الإعرابية لم تأت جزافاً أو عبثاً ثم درسها النحاة القدماء من حيث مادتها الصوتية: فحركات الإعراب تمثل العلاقة بين المستويين الصوتي والنحوي.
٢. إن أغلب الدراسات التي قام بها المحدثون في مجال تيسير النحو ما هي إلا تعديل شكلي لبعض المصطلحات وإعادة ترتيب لها، ربما زادت تعقيده عما هو عليه.

٣. وبأن نظرية العامل التي جاء بها النحاة القدماء تكفل اطراد القاعدة النحوية، وبأنها تُقدم تفسيراً وتعليلاً لبعض التراكيب التي عجز عنها معارضو نظرية العامل.
٤. وبأن هناك أسباباً جعلت واقع معالجات النحاة القدماء مركزها الحركات لا القرائن النحوية الأخرى، حتى سُمي علم النحو بعلم الإعراب.

المقدمة

يُطالِعنا المشتغلون بتيسير النحو العربي وتعليمه للناشئة باعتراض مفاده: كيف يتمثل طالب مبتدئ إعرابنا لمثل كلمة "الفتى" في جملة "جاء الفتى" حين نقول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر. ومثل ذلك إعراب "القاضي" في قولنا: (جاء القاضي)، و "غلام" في (جاء غلامي)، إذ يرون في هذه التقديرات مشقّة يتكلفها الطالب دون فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو في تصحيح إعراب. وكذلك الإعراب المحلي في مثل: (هذا رجل) إذ نقول في إعراب "هذا": اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. فالتعذر والتقل واشتغال المحل مصطلحات مجردة غير مفيدة في إقامة الجملة وتصحيح الأداء وفق رأي بعض دعاة التيسير. فهل ندع تقدير هذه الحركات في أواخر الكلم ونكتفي بالوصف دالّين على وظائفها في التركيب ثم نأخذ المتكلم بالقياس عليها قياساً يفدح فيه سليقة العربية؟

ومن جهة أخرى: يبدو أن الإعراب التقديري والمحلي يُسهمان في ردّ الأمثلة التي تظهر متباينة على المستوى الظاهري إلى معنى نحوي واحد، مما يُفضي إلى ضبط أمثلة الاستعمال وتأطيرها في أنساق خاصة بها، ونذكر من هذه الأمثلة: (فاز اللاعب، فاز الفتى، فاز هذا، فاز القاضي)، فمثل هذه المحاولات التيسيرية تشير إلى مشكلة لغوية في العربية، رأيت أنّ فيها مجالاً للدراسة والبحث، ولذلك عمدت إلى تناول "اطراح الإعرابين التقديري والمحلي" محاولة الكشف عن إيجابيات وسلبيات هذه الظاهرة خادمة للدرّس اللغوي. فجاعت دراستي لهذين الإعرابين أيضاً لأننا: إذا نظرنا إلى المؤلفات النحوية

القديمة لا نجد أبواباً خاصة تتفرد بدراسة الإعرابين دراسة نظرية تطبيقية، ولكننا نجد دراسات مبعثرة ومشتتة لها وموزعة على أبواب مختلفة. وإذا نظرنا إلى الدراسات الحديثة فإننا لا نرى دراسة وافية في هذا الموضوع إلا بعض العبارات التي ترد في كتب بعض المحدثين منهم: إبراهيم السامرائي، وشوقي ضيف، وبحث تمام حسان تحت عنوان "القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرية والمحلي"، حيث ناقش هذا الاطراح من خلال نظرية القرائن النحوية فقط. ومثل هذه الدراسات تصدر عن فكرة مؤداها اطراح الإعرابين. ويبدو أن اختلاف الأنظار اللغوية يرجع إلى نوع المنهج الذي تصدر عنه. فالمنهج المعياري يعتني بهذين الإعرابين، ويدعو إلى اطراد العمل بهما، ولا يرى أنصار المنهج الوصفي هذا الرأي، بل يدعون إلى اطراح الإعرابين.

وجاءت هذه الدراسة تُعلي من قيمة الإعرابين التقديرية والمحلي، لأن المنهج الوصفي لا يكفي لدراسة الظواهر اللغوية لوقوفه على ظواهر الأشياء، ولأنه لا يكون بناء قواعد المحدثين على هدم الأصول التي استندت إليها نظرية النحو العربي.

وهنا نشير للأسئلة التالية:

هل الإعراب التقديرية والمحلي مشكلة؟

وهل هما ضرورة من ضرورات العربية؟

وهل يمكن التخلص منهما، وهذه قضية أخرى؟

وهل لاطراح الإعرابين دور في ضبط كلام أو تصحيح إعراب؟

وتتألف هذه الدراسة من تمهيد ومقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، جاءت على النحو الآتي :

يعرض التمهيد لمعنى الإعراب لغة واصطلاحاً.

ويتناول الفصل الأول: قضية الإعراب وعلاقته بالمعنى، ويناقش بعض المسائل مثل: الحركة الإعرابية باعتبارها إحدى القرائن اللفظية التي تسهم في إيضاح المعنى النحوي، ولم سمي علم النحو بعلم الإعراب؟ وأشارت إلى محاولة الإعراب على طريقة الإسناد، وتناولت في هذا الفصل الإعراب ونظرية العامل.

وليس الغرض من هذا الفصل إثبات صلاحية هذه المحاولات أو عدمها بقدر ما هو دراسة لغوية وصفية تطبيقية تعتمد التحليل والتفسير، وتقوم على التتبع والاستقصاء بغية استجلاء غوامض هذه المحاولات والكشف عن طبيعتها. والذي أراه أن مناقشة هذه المسائل تساعدنا في الوصول إلى أجوبة شافية للأسئلة التي طرحناها في البداية، ونفهم النظام اللغوي. وأن أبين من خلالها أن نظرة النحاة للحركة الإعرابية لم تصدر عن فراغ، وإنما جاءت وفق تصور شامل للنظام اللغوي يستند إلى الإطار ورد الفرع إلى الأصل. بالإضافة إلى أن طرح هذه المسائل للمناقشة يوضح للقارئ أن النحاة اهتموا بأمرين عند تعبيدهم للغة، هما :

أولاً: المعنى.

ثانياً: الصناعة النحوية.

ويتناول الفصل الثاني: الإعراب التقديرى مفهومه ومواضعه، فعرفت الاسم المقصور والاسم المنقوص وحكهما في الإعراب، وعرفت الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، والمضارع المعتل الآخر، والاسم المجرور بحرف جر زائد أو شبيه به، وكلاهما وكلتا إن أضيفا لظاهر، وقسم المتعذر إعرابه مطلقاً (الحكاية)، ثم ناقشت المستوى الصوتي لحركات الإعراب، وأثر الخفة والتثقل في توجيه الظاهرة اللغوية على المستوى

الصوتي، ثم المستوى الصرفي، والمستوى النحوي. ثم تناولت ظاهرة حذف الحركة الإعرابية وتقديرها في الاسم المنقوص، وفي الفعل المضارع المعتل الآخر، وفي اسم الفاعل من الناقص، وفي جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، وفي الاسم المقصور، وأهم من دعا إلى إلغاء الإعراب التقديري.

ويكشف الفصل الثالث: الإعراب المحلي، مفهومه ومواقفه: فعرضت لإعراب الجمل، ثم تناولت الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي، ولم كان للجمل محل من الإعراب. وناقشت دعاة إلغاء الإعراب المحلي، وأثبتت مواضع الجمل التي لها محل من الإعراب، ومواقف الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وتناولت (شبه الجملة)، و(المصدر المؤول)، و(الأسماء المبنية) ومحل كل واحدة منها من الإعراب.

ونهاية هذا الفصل أتبعته بسؤال نصه: هل لاطراح الإعرابين التقديري والمحلي

دور في تسهيل النحو؟ أو في ضبط كلمة؟ أو في تصحيح إعراب؟

وانتهى البحث بخاتمة تظهر النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الباحثة منال نجار

تمهيد

الإعراب لغة واصطلاحاً

الإعراب لغة

تتضمن كلمة الإعراب جملة من المعاني التي تُفصح عن تنوع دلالي يكتنفها قبل

أن تأخذ مدلولها الخاص في مجال النحو العربي، نذكر من هذه المعاني :

- الإبانة والإيضاح كقولهم : "أعربُ عما في ضميرك أي ابن". ويقال للرجل إذا أفصح

في الكلام: قد أعرب^(١).

- إصلاح المعدة بعد فسادها: كقولهم "عربت معدته، أي فسدت". قالوا "وكيف يكون

الإعراب مأخوذاً منه، قيل: معنى قولك: أعربت الكلام أي أزلت عربه، وهو فساد،

وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل إذا أزلت

شكايته، فهذه الهمزة تسمى همزة السلب^(٢).

- تحبيب المرأة إلى زوجها بتحسينها^(٣).

- تكلم بالعربية: فهو مذقول من "أعرب الرجل، إذا تكلم بالعربية"^(٤).

فيلاحظ هنا أن هذه المعاني تسهم في تشكيل بعض جوانب المدلول النحوي لهذه

الكلمة.

(١) الأزهرى-لمذهب اللغة، ج٢، ص(٣٦٢). وانظر ابن منظور - لسان العرب، م٩، ص (١١٤-١١٥).

(٢) الميوطى-الأشياء والفظائر، ج١، ص(١٦٥).

(٣) ابن منظور-لسان العرب، م٩، ص(١١٧).

(٤) الأزهرى - لمذهب اللغة، ج٢، ص (٣٦٥، ٣٦٦) وانظر السويطى - الأشياء والنظائر، ج١، ص (٨٦).

الإعراب اصطلاحاً

لكن لفظة الإعراب بعد أن غدت مصطلحاً نحوياً، وشاع استخدامها في نهاية القرن الأول الهجري اكتسبت دلالة أخرى طغت على معانيها السابقة.

ويختلف معنى الإعراب في الاصطلاح النحوي وفق اختلاف الأقطار النحوية في

بيانها عنه، على النحو الآتي :

أولاً - الإعراب نقيض البناء عند سيبويه، وقد أجمع نحائنا على ذلك. فكلمات اللغة العربية تتوزع في دائرتي الإعراب والبناء. فنقرأ في أول كتاب سيبويه في السباب الثاني منه "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجزي على ثمانية مجار: على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف"^(١). فهنا يفرق سيبويه بين المعرب والمبني. فالمجاري الأربعة المذكورة أولاً هي للإعراب، والمجاري الأربعة الباقية من فتح وكسر وضم وسكون هي للبناء. ثم هو يقول: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل... وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه العوامل"^(٢). وتكشف عبارة سيبويه أن الإعراب الذي هو الرفع والجر والنصب والجزم يحدثه العامل. أما البناء الذي هو الفتح والكسر والضم والسكون فلا يحدثه العامل. فهذا تعريف الإعراب من حيث هو نقيض البناء، وهو مصطلح صرفي يشير إلى إمكانية تغير آخر الكلمة أو عدم تغيرها،

(١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص (٤١).

(٢) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص (٤١).

وذلك حسب تكوينها الصرفي. وعلى هذا الأمر يجري توزيع الكلمات إلى مبني ومعرب.

ثانياً- وعرف القدماء الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة. فالإعراب عندهم هو الحركة، أو الحرف، ونسب السيوطي هذا الرأي للجمهور^(١)، وهو رأي الزجاجي^(٢)، وابن مالك^(٣)، والأشموني^(٤)، وابن هشام^(٥)، وابن درستويه^(٦)، وابن خروف^(٧)، والعكبري^(٨)، والمرادي^(٩)، والرضي^(١٠).

-
- (١) السيوطي - مع المومع، ج ١، ص (٤١).
 - (٢) الزجاجي - الإيضاح في علل النحو، ص(٧٢).
 - (٣) ابن مالك - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص(٧). وانظر ابن مالك - شرح التسهيل، ج ١، ص (٣٤، ٣٥).
 - (٤) الأشجور - شرح الأشجور على الألفية، ج ١، ص (٢٦).
 - (٥) ابن هشام - شرح شذور الذهب، ص(٣٢). وانظر ابن هشام - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص (٣١).
 - (٦) انظر ابن يعيش - شرح المفصل، ص (٧٢).
 - (٧) انظر السيوطي - مع المومع، ج ١، ص (٤١).
 - (٨) العكبري - مسائل خلافية في النحو، ص(١١٠).
 - (٩) المرادي - شرح ألفية ابن مالك، (توضيح المقاصد والمسالك)، ج ١، ص(٤٨).
 - (١٠) الاسترادي - شرح الكافية، ص (١٨).

وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرأ، وهو ظاهر مذهب سيوييه واختاره الأعلام^(١) وكثيرون منهم: الفارسي^(٢)، وابن جنبي^(٣)، والجرجاني^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن يعيش^(٦)، والصيمري^(٧)، والزمخشري^(٨)، وابن الخشاب^(٩)، وابن الخطاب^(١٠)، وابن الحاجب^(١١).

وهكذا يتضح أن النحاة اختلفوا في بيانهم عن الإعراب ضمن مفهومين، أحدهما لفظي والثاني معنوي، وكل فريق منهما قَدَمَ حجته التي تدعم رأيه. وقد نقل السيوطي في الأشباه والنظائر حجج كل فريق، والرد عليها دون أن يذكر لنا النتائج المترتبة على القول بأحد المذهبين^(١٢). ولعلنا نأخذ بتعريف أبي علي الشلوبيني في التوطئة حيث يقول: إن الإعراب "حكم في آخر الكلمة بوجهه العامل"^(١٣). فيبدو أن استخدامه لكلمة حكم يشمل مفهومَي التغيير والعلامات الإعرابية بما يكفل اتحاد النظرتين السابقتين في نسق واحد. إذ إن ما يلفت النظر في التعريفين السابقين عبارة (لفظاً وتقديراً) التي تشير إلى انتظام

(١) الأعلام الشننيري: يوسف بن سليمان بن عيسى الحوي، شرح شواهد كتاب سيويه، (ت ٤٧٦هـ).

(٢) أبو علي الفارسي - الإيضاح العضدي، ص (١١).

(٣) ابن جنبي - الخصائص، ج ١، ص (٣٥).

(٤) علي بن محمد الجرجاني - التعريفات، ص (٢٥).

(٥) ابن عصفور - التبريد، ج ١، ص (٤٧).

(٦) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٧٢).

(٧) الصيمري - النسخة والتذكرة، ج ١، ص (٧٦).

(٨) الزمخشري - الأعمود مع نزهة الطرف، ص (٨٣).

(٩) ابن الخشاب - البرهان، ص (٣٤).

(١٠) الأهدل - الكواكب النيرة، ج ١، ص (٤٤، ٤٥).

(١١) ابن الحاجب - الأمالي المعربة، ص (٦٠).

(١٢) انظر السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص (٨٣-٨٦)، وانظر ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٧٢)، وانظر ابن مالك -

شرح التسهيل، ج ١، ص (٣٤، ٣٥). وانظر الأزهرى - شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص (٥٩-٦٠).

(١٣) الشلوبيني - التوطئة، ص (١١٦).

البعدين المعنوي واللفظي في تركيب الإنجاز اللغوي. فالحركات الإعرابية تظهر على
 أواخر الكلم وإن لم تظهر نقرها على أواخرها لأنها موجودة في البنية الأصل.
 ثم امتد الخلاف من القدماء إلى المحدثين في بيانهم عن الإعراب وعلاقته بالعامل،
 فلم يخرجوا بتعريف جديد للإعراب، فلم يكن عملهم أكثر من صياغة جديدة لتعريف
 القدماء، إلا أن بعضهم لم يعترف بوجود العامل^(١)، وهم في هذا أيضاً لم يخرجوا عن
 القدماء. فقد رفض ابن مضاء نظرية العامل من قبل، ولنا وقفة على هذا الأمر في الفصل
 القادم إن شاء الله.

فأحمد حاطوم يقول: "الإعراب هو التعبير عن المعاني النحوية التركيبية"^(٢) وهو
 يعلق هنا ويقول: إن النحاة القدامى عرفوا الإعراب بأنه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"
 وهذا يعني أنهم تكلموا عن المعاني بإطلاق. وليس عن المعاني النحوية التركيبية المحددة
 التي جعلناها في تعريفنا. "فتعريفهم هذا يبقى مفتقراً إلى الدقة"^(٣). نقول: يتضح هنا أنهم لم
 يعرفوه بالمعاني النحوية، وإنما اكتفوا بالمعاني، لكنهم كانوا يتبعون هذا التعريف بالشروح
 الذي نفهم منه المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، فابن جني يرى: أن الإعراب
 هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" ويوضح ذلك بقوله "ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد
 أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"^(٤).

(١) انظر تمام حسان - القرآن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمجلي، اللسان العربي، مجلد (١١)، ج ١، ١٩٧٤ م. ص

(٦٢). وانظر مهدي المحزومي - في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص (٦٦).

(٢) أحمد حاطوم - كتاب الإعراب، ص (٥٤).

(٣) أحمد حاطوم - كتاب الإعراب، ص (٥٤).

(٤) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص (٣٥).

ويُعرف أحمد سليمان ياقوت الإعراب بقوله "مورفيم من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة"^(١). فهو يلتقي في هذا مع النحاة القدماء ويقع الاختلاف في كلمة "مورفيم" التي جاءت لتسد مسد الحركات الإعرابية.

ثالثاً: ويكشف محمد عبادة أن الإعراب : تحليل لغوي للجملة وذلك بتحديد نوع ووظيفة الكلمات في الجمل كبيان ما فيها من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول إلخ...، ثم بيان العلامة الدالة على هذه الوظيفة"^(٢). وعلى هذا فالإعراب هو تحليل عناصر الظاهرة اللغوية وبيان دور هذه العناصر على المستوى النحوي. وهذا المعنى للإعراب نجده في كتاب المغني لابن هشام، فالإعراب هو النحو عنده، فهو يقول: إذا ما أردنا فهم القرآن الكريم، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فعلينا بعلم "الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب"^(٣). وهكذا نستطيع القول أن الإعراب في معني اللبيب، لا يكتفي ببيان أحوال أو آخر الكلمات إعراباً أو بناءً كما هو شائع، وإنما تحليل كل كلمة من حيث دلالتها وموقعها في التركيب، والعلاقة بين أجزاء الكلام، والوظائف التي تقوم بها هذه الأجزاء والمعاني التي تؤديها.

(١) أحمد سليمان ياقوت - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص (٢٤).

وانظر من تعريفات المحدثين للإعراب: عبد المتعال الصعدي - النحو الجديد، ص (٢٤٠-٢٤١). ورمون طحسان - الألسنة

العربية، ص (٢٢). والجواري - نحو النيسير، ص (٢٩، ٣١). وشوقي ضيف - تجديد النحو، ص (١٠٩).

(٢) محمد إبراهيم عبادة - الجملة العربية، دراسة لغوية تجريبية، ص (١٦٧).

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (١٢).

ومن هنا يتضح لنا أن البحث اللغوي مُطالب بتعيين المراد من مفهوم الإعراب عند الشروع في تشكيل الدراسات اللغوية، رغبة في رفع اللبس الذي يمكن أن يحصل من ذكر مفهوم الإعراب على إطلاقه دون تقييد، فقد يُراد به أحد المعاني الآتية:

(أ) تغير أو آخر الكلمات في حال الرفع والنصب والجر، فتوصف اللغة بأنها معربة أو غير معربة، ولكن لا يقال مبنية في مقابل معربة في هذا السياق. أو هو بمعنى آخر (الحركات الإعرابية).

(ب) الإعراب في مقابل البناء.

(ج) الإعراب من حيث هو التحليل اللغوي (النحوي) للنص. يقوم به الدارس أو المتعلم. أما المراد الذي قصدت إليه من مفهوم الإعراب في هذا البحث فقد تشكل بمعنى الحركات الإعرابية.

الفصل الأول

علاقة الإعراب بالمعنى

الإعراب فرع المعنى

رصد علماء العربية قديماً وحديثاً ظاهرة الحركة الإعرابية، وهي علامات لمعان مختلفة تطرأ على الأسماء، أم هي مجرد حركات يُستعان بها لوصل الكلم بعضها مع بعض. أما المنحى الذي ينظر للحركات الإعرابية على أنها لوصل الكلمات فيمثلته قطرب (ت ٢٠٦هـ) من القدماء إذ يرى أن الحركات قد جيء بها للتخفيف على اللسان والتخلص من التقاء الساكنين حيث يقول: "إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون لكان يلزمه الإسكان في الوصل والوقف، وكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمکنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"^(١).

ولقد ردّ الزجاجي والمخالفون له فقالوا، "لو كان كما ذكرت لجاز خفض الفاعل مرة ورفع آخرى ونصبه"^(٢). فأجاب قطرب "لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات"^(٣). وهنا لا ننكر أن الحركات جيء بها للوصل، فهذا لا يتعارض مع كونها جاءت لمعنى. فالإعراب هو المقياس الصحيح لمعرفة المعاني. ولكن قطرباً أهمل هذا الغرض، وأغفل أن: المجرورات لها منظوماتها الخاصة، والمرفوعات لها منظوماتها الخاصة، والمفاعيل لها قواعدها الخاصة بها... وهذه المنظومات التي وضعوها تستند إلى استقراء في اللغة العربية، فأهمل النظام الحركي الشامل في اللغة

(١) الزجاجي - الإيضاح في علل الجوز، ص (٧٠، ٧١).

(٢) المصدر نفسه، ص (٧١).

(٣) المصدر نفسه، ص (٧١).

العربية وذهب إلى أنهم نوّعوا بين الحركات للتوسع فقط. ولم يذكر التزام كل حركة بموضع لا تحيد عنه.

ومن المحدثين الذين نادوا بما نادى به قطرب إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" وفؤاد ترزي في كتابه (أصول اللغة والنحو)، ورأيه لا يخرج كثيراً عن رأي إبراهيم أنيس فلا حاجة لتفصيله هنا^(١).

فالحركة الإعرابية لا مدلول لها عند إبراهيم أنيس^(٢)، بل يمكن الاحتياج إليها فقط لوصل الكلمات بعضها بالآخر^(٣)، فما الحركة عنده إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل. والذي يُحدد معاني الفاعلية والمفعولية عنده عاملان:

الأول : نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة^(٤).

الثاني : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات^(٥).

(١) فؤاد حنا ترزي في أصول اللغة والنحو، ص (١٨٧).

(٢) إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة، ص (٢٢٥).

(٣) المصدر نفسه، ص (٢٢٥).

(٤) المصدر نفسه، ص (٢٢٨).

(٥) المصدر نفسه، ص (٢٣٢).

ينظر للرد على إبراهيم أنيس في هذه المسألة :

- عبد الرحمن السيد - مدرسة الصرة التحوية، ص (٣١٢) وما بعدها.

- مهدي المخرومي - مدرسة الكوفة، ص (٢٤٩) وما بعدها.

- صبحي الصالح - دراسات في فقه اللغة، ص (١٢٦) وما بعدها.

- رمضان عبد التواب - قضية الإعراب في العربية الفصحى بين أيدي الدارسين، مجلة المحلة، ص ١٠، عدد ١١٤، ١٩٦٦ م. ص

(١١٠-١١٢).

وأختلف معه في هذا، فهل الموقع وحده يمثل الوسيلة الوحيدة لحفظ نظام الجملة في اللغة العربية، أو يعتمد عليه في إيضاح معاني الصيغ في الجملة؟ فنظام الجملة في العربية هو الذي اقتضى هذه العلامات لإحكام الترابط بين عناصرها ولبيان المعنى النحوي من خلال هذه الحركة. ولذلك سمح هذا النظام بحرية الترتيب بين بعض هذه العناصر اعتماداً على العلامة الإعرابية، فلماذا نفعل هذه السمة التي تعطينا حرية استبدال العناصر اللغوية.

والسؤال الذي نطرحه هنا : هل قطرب هو أول من نادى بهذا الرأي -وهو أن الحركات للتخفيف على اللسان- أم سبقه أحد من النحويين؟

يرى بعضهم^(١) أن الخليل سبق قطرباً بهذا الرأي، والدليل على ذلك قوله "الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"^(٢).

والذي نميل إليه هنا أن الخليل عندما قال إن هذه الحركات زوائد، لم يكن يريد بهذا الوصف التقليل من أهميتها في النظام الصوتي العربي وفي المعنى النحوي، بل أراد بذلك أن الحركات التي تلحق الكلمة ليس لها وجود لفظي ثابت كثبوت الصوامت الداخلة في تكوين الكلمة، لأنها ليست جزءاً من الكلمة. فذهب البصريون إلى أن الإعراب حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه، "ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حروف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب"^(٣). فالحركة

(١) انظر عبد الرحمن السيد - مدرسة البصرة النحوية، ص (٣٠٦).

(٢) سيويه - الكتاب، ج ٤، ص (٣٦٣).

(٣) الزحاحي - الإيضاح في علل النحو، ص (٧٢).

الإعرابية "حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه"^(١) وقرر أبو حيان أن "الإعراب زائد على ماهية الكلمة"^(٢). فالحركات الإعرابية زوائد وليست من أصل بناء الكلمة التي تُكوّن جذر الكلمة في العربية، فهي تتغير وتتبدل وفق موقعها في الجملة فلا تبقى على حال واحدة ثابتة، ولعل ما دفعه بقوله الحركات زوائد كونه يستند، في إيراده لكلمات العربية إلى جذر الكلمة وتقليباتها، وهو أمر لا علاقة لأصوات المد القصيرة فيه، فعبارة الخليل: "وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به" لا تظهر أنه ينكر دلالة الحركات على المعنى. ويؤيد ما أذهب إليه نسبة الزجاجي الرأي الذي يذهب إلى أن الحركات لوصل الكلام إلى قطرب وحده إذ يقول: "هذا قول جميع النحويين إلا قُطرباً"^(٣)، فلو ذهب الخليل إلى ما ذهب إليه قطرب لذكره الزجاجي مقترناً به.

أما جمهور النحاة واللغويين القدماء منهم والمحدثين، فتلقتهم آراؤهم على أن الحركات لها وظيفة أساسية ومهمة في فهم المعاني في التركيب اللغوي، وبسقوطها يمكن أن يضيع شيء من المعنى أو يختل أو يؤدي إلى غموض ولبس وإبهام.

ففي بداية القول، لا بد من تقرير حقيقة صحت عند نحائنا، وهي أن الإعراب فروع المعنى، ولازمة من لوازمه، ولذا نجدهم قد أوجبوا على المعرب "أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه، مفرداً كان أم مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى"^(٤).

(١) الزجاجي - الإيضاح في علل النحو، ص (٧٢).

(٢) السبوطي - مع المراجع، ص (٤٣).

(٣) الزجاجي - الإيضاح في علل النحو، ص (٧٠).

(٤) الزركشي - البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص (٣٠٢).

ومعنى هذا أن الإعراب يكشف عن المعنى فلا نستطيع الاستغناء عنه، فالنحاة اتفقوا على أن علة وجود الإعراب في العربية هو التمييز بين المعاني^(١)، وكان النحاة يلمحون الخلل الإعرابي فيدركون أن هناك خللاً في المعنى^(٢)، وكانوا ينتقلون من المعنى وتحليل السياق إلى الإعراب. فإنكار فضل الإعراب في تمييز المعاني بمثابة إنكار الأمور المحسّنة المشاهدة فنقول: لسببويه تعبير طريف، إذ يعتبر توضيح الواضح من أشقّ الأمور قال: "ألا ترى أن لو أن إنساناً قال: ما معنى (أَيَّان)؟ فقلت: "متى" كنت قد أوضحت. وإذا قال: ما معنى "متى"؟ قلت: في أي زمان؟ فيسألك عن الواضح، شقّ عليك أن تجيء بما تُوضح به الواضح"^(٣).

فالزجاجي (ت٣٢٧هـ) درس الإعراب دراسة وافية في كتابه الإيضاح، إذ وضع باباً للقول في الإعراب والكلام، أيهما أسبق^(٤)، وباباً للقول في الإعراب لم يدخل الكلام^(٥) وهو الباب الذي يعنينا خاصة، وباباً للقول في الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه^(٦). وباباً للقول في المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف^(٧). وباباً للقول في الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب^(٨) وباباً للقول في معنى الرفع والنصب والجر عن طريق اللغة^(٩)، وباباً للقول في علة دخول التنوين في الكلام^(١٠).

(١) الزجاجي - الإيضاح في علل النحو، ص (٦٩).

(٢) يوسف الحمادي - النحو في إطاره الصحيح، ص (٢١).

(٣) سيويه - الكتاب، ج ٤، ص (٣٥٦).

(٤) الزجاجي - الإيضاح في علل النحو، ص (٦٧).

(٥) المصدر السابق، ص (٦٩).

(٦) المصدر السابق، ص (٧٦).

(٧) المصدر السابق، ص (٧٧).

(٨) المصدر السابق، ص (٩١).

(٩) المصدر السابق، ص (٩٣).

(١٠) المصدر السابق، ص (٩٧).

فتفصيل الإعراب بهذه الطريقة ووضعه في هذه الأبواب يدل على أن القدماء اعتنوا بالحركات الإعرابية، فدرسوها وفهموها فهماً صحيحاً ووضعوها في المكانة التي تستحقها. وهذا يكشف الصلة الوثيقة بين الإعراب والمعنى. وقد صرح الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) بذلك قائلاً: "... والإعراب إنما يدخل الكلام ليُفَرَّقَ بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني"^(١).

ويشاركه الرأي ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) الذي يرى أنه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^(٢) ويوضح ذلك بقوله: "ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه)، (وشكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"^(٣).

يفهم من قول ابن جنى أن هناك علاقة وطيدة بين المعنى النحوي والإعراب. فبالإعراب يُعرف الفاعل من المفعول. فالفاعلية في كلمة (سعيد) مفهومة من تتوین الضم التي على آخرها، والمفعولية مفهومة من تتوین الفتح على آخرها، فهم يعبرون عن المعاني بحركات تدل عليها تلحق الحرف الأخير للكلمات.

وبين ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) الدور الوظيفي الذي تقوم به علامة الإعراب بقوله الإعراب: "هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو

(١) الزجاجي - الإيضاح في علل الحرف، ص (٢٦٠).

(٢) ابن جنى - الحصائص، ج ١، ص (٣٥).

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص (٣٥).

أصل الكلام، ولولاه ما مَيَّرَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوعات، ولا تعجب من استفهام، ولا صَدْر من مصدر، ولا نعت من تأكيد^(١). فذهب ابن فارس إلى ما ذهب إليه الزجاجي وابن جنبي في الكشف عن قيمة الحركة الإعرابية في تمييز المعاني، ولولاهما لأعجم الفهم، وتلك سمة من سمات لغتنا العربية. فالإعراب هو الفارق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام^(٢). فالإعراب هو المعوّل على ما يقع في كتاب الله جل ثناؤه من الخطاب، أوسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو غيرهما من الكلام المشترك في اللفظ^(٣).

فابن فارس يذكر هنا أن هناك من الكلام (المشترك في اللفظ) الذي نجده في كتاب الله وسنة نبيه، ولا نستطيع أن نفهم معناه إلا بواسطة الحركات الإعرابية فقط. وقد مثّل له بعبارة مناسبة لهذا الموقف وهي "ما أحسن زيد"^(٤) وهو مثال متداول مشهور بين النحاة. فهو من الأمثلة التي تدل على أن الإعراب يشكل مُميّزاً يُفرّق بين المعاني فعندما نقول: ما أحسن زيد؛ غير مُعَرَّبٍ، فهو مُلبس غير مفهوم، ولا يوقّف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيداً! أو ما أحسن زيد. أو ما أحسن زيد؟ أبان الإعراب عن المعنى الذي يريده، فعندما نصب كلمة (زيداً)؛ دلّ ذلك على أن المقصود هو التعجب، وعندما رفع (زيد)، دلّ على أن المقصود هو النفي (نفي الإحسان عن زيد)، وعندما جرّها في المثال الثالث، دلّ على أن المقصود من ذلك، إنما كان الاستفهام.

(١) ابن فارس - الصحاحي في فقه اللغة، ص (٧٧).

(٢) المصدر السابق، ص (٦٦).

(٣) المصدر السابق، ص (٦٦).

(٤) المصدر السابق، ص (٦٦).

ومنه أيضاً قولهم "هذا غلام أحسنُ منه رجلاً، فهما إذن شخصان"^(١).

نقول بالحركات هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً.

هذا غلامٌ أحسنُ منه رجلاً.

فهل يوجد فرق بين معنى الجملتين؟

يقول ابن فارس إن الجملة الأولى تشير إلى شخص واحد فقط، وهو كان حسناً

جداً وهو غلام، ولكنه الآن أقل حسناً.

أما الثانية فتعني شخصين هما غلام ورجل، والرجل أفضل من الغلام. والذي

أحدث الفرق بين المعاني هي الحركة الإعرابية. ومن الأمثلة الأخرى التي تدل على أن

الإعراب هو "الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ"^(٢) قولهم:

كم رجلاً رأيت؟ في الاستخبار^(٣).

و كم رجلٍ رأيت؟ في الخبر يراد به التكثير.

ومنها: و هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ إِذَا كُنَّ قَدْ حَجَّجْنَ^(٤)

و حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ إِذَا أُرْدُنَ الْحَجَّ

ويقولون أيضاً :

جاء الشتاء والحطْب.

(١) انظر السيوطي - الزهر، ج ١، ص (٣٢٩). فقد نقل السيوطي عن ابن فارس أفكاره في كتابه الزهر.

(٢) ابن فارس - الصاحي في فقه اللغة، ص (٧٧).

(٣) السيوطي - الزهر، ج ١، ص (٣٢٩).

(٤) المصدر السابق، ج ١، ص (٣٢٩).

إذا لم يرد أن الحطب قد جاء، إنما أراد الحاجة إليه. فإن أريد مجيئهما معاً، نقول:

جاء الشتاء والحطب^(١). ويوافي هذا المعنى قولنا:

جاء حامدٌ ضاحكاً

وجاء حامداً ضاحكاً

فالجمله الأولى تعني أن شخصاً اسمه حامد جاء ضاحكاً. أما الثانية تعني أن

شخصاً جاءنا حامداً.

ويظهر دور الحركة الإعرابية في باب الاختصاص^(٢)، فعندما نقول (نحن العرب) فالضمة

هنا جاءت لمعنى الإخبار. ولكن إذا أراد المتكلم أن ينتقل إلى معنى آخر (الاختصاص)

فإنه يعمد إلى تغيير حركة الاسم الذي يلي الضمير، من الضمة إلى الفتحة. كما يلي:

نحن العرب نكرم الضيف.

ومثال ثانٍ يدل على أن الحركات الإعرابية تدل على المعاني قولهم: (لا تأكل

السّمك وتشرب اللبن) فالفعل (تشرب) تذكر لنا كتب النحو أنه يجوز تحريكه بحركات

الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجرم، ومع كل حركة يكون معنى العبارة مختلفاً عنه

في الحركتين الآخرين، وكذلك يكون له إعراب مختلف. فالمعنى في هذه العبارة يحتمل

النهي عن كل منهما على انفراده، وعلى الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف،

ولا يظهر ذلك إلا الإعراب؛ بأن تجزم الثاني إن أردت الأول (النهي)، وتتصبه إن أردت

الثاني (الجمع بينهما)، وترفعه إن أردت الثالث^(٣)، أي الاستئناف، وعلى هذا المعنى يباح

(١) السيوطي - الزهر، ج ١، ص (٢٢٩).

(٢) خليل عمارة - في نحو اللغة وتراكيبها، ص (١٦١، ١٦٤).

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٦٢٦-٦٢٧).

شرب اللبن ويبقى النهي في أكل السمك. ومن هذا نفهم علة إعراب الأسماء والأفعال المضارعة، وذلك لأجل توارد المعاني المختلفة على طبيعة واحدة من الاسم والفعل المضارع، فأعربا لتمييز تلك المعاني. ففي المثال السابق تواردت معاني النهي والمصاحبة والتشريك والاستئناف، فكان لا بد من وجود علامات تدل على هذه المعاني المختلفة، وهذا ما عملته الحركات الإعرابية، وقد قيل إنما سُمي المضارع مضارعاً لمضارعه، أي مشابهته للاسم في توارد معانٍ مفتقرة في الإعراب.

وروي أن الرشيد كتب ليلة إلى أبي يوسف، يسأله في قول القائل:

فإن ترقى يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقني يا هند فالخرق أشأم
فانت طلاقٌ والطلاق عزيمة^(١) ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم^(٢)

-ف (ثلاث) في البيت تتشد بالرفع والنصب-، فقال: أما من أنشد البيت بالرفع فقد طلقها واحدة وأبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاث، وأما من أنشده بالنصب فقد طلقها وأبأها، لأنه قال لها أنت طالق ثلاثاً.

ومن طريف ما يُروى في الدلالة على أن الإعراب تميّزُ به المعاني، ما حصل بين الكسائي والقاضي أبي يوسف في مجلس الرشيد^(٣)، فأبو يوسف أخذ يذم النحو ويهون من شأنه، فأراد الكسائي أن يعرف القاضي فضل النحو الذي يذمه، وأن الفقه لا غنى له عنه، فطرح عليه مسألة نحوية فقهية. فقال له: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامك؛ وقال آخر: أنا قاتلُ غلامك. أيهما كنت تأخذ به؟ فقال أخذهما جميعاً. قال الرشيد: أخطأت

(١) ابن هشام- مغني اللب ص (٧٦).

(٢) إن معظم الأمثلة التي أوردتها هنا تبدو متكلمة، وأقرب إل الوارد ومع هذا أوردتها لزيادة التأكيد على أن الحركات الإعرابية تدلنا على الوظيفة الحرة.

وكان له علم بالعربية- فاستحيا أبو يوسف. وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك. بالإضافة، لأنه فعل ماضٍ، وأما الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالنصب، فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلكَ غداً. إلا أن يشاءَ اللهُ﴾^(١) ولولا أن التتوين مستقبل ما جاز فيه غداً^(٢). فيريد ابن قتيبة أن يقول: إن الضمة جعلت اسم الفاعل في الجملة الثانية في معنى الماضي، فالقتل قد حصل، والتتوين جعله في معنى المستقبل، أي أنه لم يقتله.

فاختلاف المعنى في هذين المثالين أدى إلى اختلاف الإعراب، والحكم الشرعي يستند إلى تشكلات المعنى، فالكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبني على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات الأخرى عن سيبويه والأخفش والكسائي والفسراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين^(٣) في هذا الموضوع. فالنحو يحتل مكانة متميزة في التكوين العلمي لأنمة الفقهاء، إذ فرض على الفقيه أن يكون عالماً بلسان العرب، ليفهم عن الله عز وجل وعن النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون عالماً بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ^(٤). «ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله، وهو غير معرب، فقد ركبَ عمياء، وخبط خبط عشواء...»^(٥).

(١) الكهف، آية (٢٣، ٢٤)

(٢) باقوت الحموي - معجم الأدباء، ج ١٣، ص (١٧٧).

(٣) انظر الزمخشري - المفصل في علم العربية، ص (٣). وانظر ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن، ص (١١).

(٤) ابن حزم - الأحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص (٢٠٨).

(٥) الزمخشري - المفصل في علم العربية، ص (٤).

ففي القرآن الكريم نصوص كثيرة، لا سبيل إلى فهمها إلا بالالتزام بهذه الحركات ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ اللهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١). إذ يُروى إن أعرابياً قرأها في زمن عمر بن الخطاب بالكسر، فقال الأعرابي: أو قذ برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبراً منه؟ فبلغت عمر مقالة الأعرابي فدعاها، فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله؟ فقال: يا أمير المؤمنين: إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت: من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة، فقال (أن الله برئ من المشركين ورسوله)، فقلت: أو قذ برئ الله من رسوله، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبراً منه. فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: (أن الله برئ من المشركين ورسوله). فقال الأعرابي وأنا والله أبراً ممن برئ الله ورسوله منه^(٢)، فالأعرابي فهم معنى مخالفاً للمراد من الآية بسبب تغيير حركة إعراب، وهناك أمثلة أخرى في القرآن الكريم، نراها شواهد مؤكدة على معاني الإعراب كقوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)^(٣)، وقوله عز وجل (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)^(٤).

وكتب علوم الحديث لا تفصل عن النحو والإعراب البتة، فعلماء الحديث أولوا الإعراب واللحن فيه اهتماماً كبيراً، ودموا اللاحنين، حتى أوشك بعضهم على عدّ اللاحنين في زمرة من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم متعمداً.

(١) سورة التوبة، آية (٣).

(٢) ابن الأنباري - (بضاح الوقف والانتاء، ج ١، ص ٣٩).

الخطأ في هذه الآية يذكره أكثر مورخين الحركة اللغوية والحوية ونكاد تكون فيما أرى كما الموشر في العمل التحري ووضع.

(٣) سورة فاطر، آية (٢٨).

(٤) سورة البقرة، آية (١٢٤).

فالحديث النبوي بسبب بلاغته وأسلوبه وفصاحته - دليل قوي على أن الإعراب لمعنى منذ القدم. فرواة اللغة كانوا حرصاء على نقله وروايته أشد الحرص، فتشددوا في روايته، ونقله بإعرابه. ولا أظن أحداً يشك في إعراب الحديث النبوي الشريف خاصة أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب.

فالقاضي عياض، يذكر الروايات المختلفة في الحديث النبوي، ويوجه كل رواية على معناها بحسب إعرابها مثل قوله صلى الله عليه وسلم في آنية الذهب والفضة (كأنما يُجْرَجِرُ في بطنه نارُ جهنم)، قال القاضي عياض برفع "نار جهنم" ونصبها على الاختلاف في تفسير، يُجْرَجِرُ، هل هو بمعنى يصوت فيرتفع بالفاعل أو يجري فينتصب بالمفعول^(١). فمثل هذه الشواهد والروايات تدل على أن علامة الإعراب تسهم في بيان المعنى المراد في التراكيب التي تشكل فيها هذه العلامة بنية مركزية، إذ يستند إليها المعنى الذي تحتكم إليه البنية.

وسار المتأخرون من النحاة على منهج المتقدمين في أن الحركات دوال على معان، فابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) يقول: "لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبتت"^(٢). ويرى العكبري (ت ٦١٦هـ) أن الإعراب مدلول لا يُستغنى عنه في المعاني فهو "دخل الكلام ليفرق بين المعاني"^(٣). وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يقول: أما في الإعراب فالحركات هي الدالة على تبدل المعاني^(٤).

(١) السيوطي - تنوير الحوالك، ج ٢، ص (٢٢١).

(٢) ابن الخشاب - المرتجل، ص (٣٤).

(٣) العكبري - مسائل خلافة في البحر، ص (٩٥).

(٤) ابن مالك - شرح التسهيل، ج ١، ص (٣٥، ٣٦).

فهذه الأقوال تؤكد المقولة التي بدأنا بها الحديث في فصلنا هذا، ومفادها أن الإعراب هو فرع المعنى، فلقد أدرك النحاة أهمية المعنى في تباين الإعراب في كثير من الأحيان، فلما كان المعنى العام أصلاً، والإعراب فرع المعنى، فالعلاقة وثيقة بين معاني المكونات اللغوية والإعراب، وهذا يكشف أن العربية بوصفها لغة معربة تعطي الإعراب وظيفة مهمة في بيان المعنى. والسؤال الذي يظهر في هذا المقام: أي معنى يُعدّ الإعراب فرعاً له؟

لا بد لنا قبل الإجابة عن هذا السؤال أن نجدد النظر في قول الزركشي عندما قال: **قالوا -أي نحائنا- والإعراب يبين المعنى، وهو الذي يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين**^(١). ثم قوله بعد ذلك: إنه يجب على الناظر في كتاب الله "أن يفهم معنى ما يريد أن يُعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب"^(٢). فنص الزركشي بهذا الفهم يدل على أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي، لا المعنى المعجمي ولا الاجتماعي^(٣).

فالمحدثون عرّفوا الوظيفة بأنها "المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي"^(٤).

(١) الزركشي - البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص (٣٠١).

(٢) الزركشي - البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص (٣٠٢).

(٣) والمعنى يطلق في الدرس اللغوي الحديث ويُراد به:

الأول: المعنى المعجمي للكلمة Lexical Meaning

وهو معنى المفردات في اللغة العربية المستخدمة فيه قبل أن تدخل في سياق تركيبها، أي معناها وحدها قبل استخدامها في الجملة المختلفة.

الثاني: المعنى الاجتماعي أو معنى المقام Contextual Meaning

وهو المقام أو الموقف الذي يقال فيه التركيب اللغوي.

الثالث: المعنى الوظيفي Functional Meaning

انظر محام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص (٢٨، ٢٩)، وانظر محمد إبراهيم عبادة - الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص (١٦٨).

(٤) فاضل مصطفى الساقى - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص (٢٠٣).

وعرفوها كذلك بأنها "معنى الشكل الذي يدل عليها"^(١) أي بمعنى آخر "وظيفة
الجزئية التحليلية في النظام أو في السياق"^(٢)، فليس المعنى في الحقيقة إلا وظيفة المبنى،
ولذلك نسميه بالمعنى الوظيفي. وعليه يرجح بعض الباحثين أن الوظيفة النحوية، هي التي
سماها عبد القاهر الجرجاني معاني النحو^(٣)، وهذا ما أذهب إليه، وذلك لوجود أنظار
واعية في النحو العربي تبيّن أن المعنى المقصود هو المعنى الوظيفي أو المعنى
النحوي^(٤). فما الإعراب إلا وسيلة لاستدعاء هذا المعنى، وإشارة تتبى به وتدل عليه.
ومن هذه الأنظار ما يذهب إليه الزجاجي بقوله: "والإعراب إنما يدخل الكلام ليفرق بين
الفاعل والمفعول... والمضاف والمضاف إليه"^(٥). والجرجاني (ت ٤٧١ هـ) بقوله:
"اعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل،
والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه"^(٦).

وشاركه الرأي الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) حيث قال إن "الرفع علم الفاعلية...،
وكذلك النصب علم المفعولية...، والجر علم الإضافة"^(٧).

(١) محمد عبد - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص (٢٧٠).

(٢) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص (٢٨).

(٣) فاضل مصطفى الساقى - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص (٢٠٩).

(٤) فعلم النحو Syntax، يدرس التراكيب من حيث وظيفة الصيغ داخل التركيب أي بيان وظائف الصيغ في التركيب. فيقوم بتحديد
خواص الجملة الاسمية والفعلية، وتحديد طبيعة الباب النحوي كالفاعل أو المفعول أو المتبداً أو الخبر، ... وخصائصه الوظيفية من
حيث الإعراب والرتبة... لهذا فالمعنى الوظيفي هو المعنى النحوي.

انظر محمد صلاح الدين بكر - المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد، ع ١، ص ١، (١٤٠١هـ-١٩٨١م). ص (١٤١).

(٥) الزجاجي - الحمل، ص (٢٦٠).

(٦) الجرجاني - الحمل، ص (٣٦).

(٧) الزمخشري - المفصل في علم العربية، ص (١٨).

ويفسر هذه المعاني ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في شرحه على المفصل بقوله: "ألا ترى أنك لو قلت (ضرب زيد عمرو) بالسكون من غير إعراب لم يُعلم الفاعل من المفعول"^(١).

ويتابع قائلاً: "وكل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة"^(٢).

ويقرر هذه المعاني ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) عندما رأى أن الإعراب يكشف معاني التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة"^(٣). فالقارئ للنحاة العرب، يجد أن المعاني النحوية بيئوها من خلال تقسيم ثلاثي في الغالب يشمل الفاعلية والمفعولية والإضافة.

فمعاني الإعراب عند القدماء هي جعل الكلمة فاعلاً أو مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً أو نعتاً أو توكيداً أو غير ذلك من المعاني التي تشغلها الكلمة في الجملة. فالكلام الفصيح مراتب ونهايات وأن جملة الكلمات وإن كانت محصورة فتأليفها يقع على طرائق مختلفة من الوجوه"^(٤) وهذه الطرائق ما هي إلا المعاني الوظيفية النحوية.

والمعاني النحوية مرتبطة بالحركات الإعرابية، فهي تحدد للسامع أو القارئ نوع هذه المعاني النحوية. ويقصد بالمعاني النحوية: جملة المعاني التي تنبئ عنها علامات الإعراب وهي المعاني النحوية الوظيفية من فاعلية ومفعولية وإضافة.

(١) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٧٢).
(٢) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٧٣).
(٣) ابن مالك - شرح التسهيل، ج ١، ص (٣٥).
(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٢٨٢ وما بعدها).

يقول تمام حسان "فالإعراب إذاً فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي، ولا المعنى الدلالي"^(١). وذلك عندما عرض نصاً عربياً كل كلماته هراء "حنكف المستعص" بسقachtته في الكمظ فعنذ الترآن تعنيذاً خسيلاً..."^(٢) فيتأبع قوله: نحن إذا ما نظرنا إلى هذا النص نستطيع إعرابه فنقول:

حنكف : فعل ماض

المستعص : فاعل...

وبسقachtته : جار ومجرور متعلق بحنكف.

ثم يتساءل، كيف يستطيع القارئ لهذا النص أن يعرب كلمات ليس لها معنى دلالي خاص. والجواب عنده: لأن هذه الكلمات الهرائية تحمل معنىً وظيفياً. وهو يصرح في موضع آخر: أن النحاة عندما قالوا الإعراب فرع المعنى، فهم يقصدون بذلك "أن العلامات الإعرابية إنما تستعمل للكشف عن المعاني النحوية"^(٣). ويتأبعه رمضان عبد التواب فيرى أن الإعراب "يدل على المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرها"^(٤). ويذهب المذهب نفسه مازن المبارك بقوله "إذ يدل بالحركة على معنى جديد...، وهو معناها أو وظيفتها النحوية كالفاعلية أو المفعولية"^(٥). وسار على هذا النهج، الجوارى حيث أدرك

(١) تمام حسان - مآهج البحث في اللغة، ص (٢٢٨)

(٢) تمام حسان - مآهج البحث في اللغة، ص (٢٢٧).

(٣) تمام حسان - أمن اللس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، حوليات كلية دار العلوم، ١٩٦٩/٦٨ م. ص (٢).

(٤) رمضان عبد التواب - فصول في فقه العربية، ص (٣٨٢).

(٥) مازن المبارك - نحر وعي لغوي، ص (٦٢).

"أن الأصل في معاني النحو هو الإعراب"^(١). ويقرر داود عبده هذه المعاني، فالحركات الإعرابية في أواخر الكلمات تدل على المعاني المختلفة، وتميز بين وظيفة نحوية كوظيفة الفاعل، مثلاً، ووظيفة أخرى كوظيفة المفعول به"^(٢). وانتهى محمد حماسة إلى أن الإعراب يكشف عن "فرع المعنى الوظيفي"^(٣) كالفاعلية والمفعولية والإضافة. وهكذا فالإعراب يتصل اتصالاً شديداً بالمعنى الوظيفي، فمن الأمور الثابتة في أذهان القدماء والمحدثين أن فرقاً واضحاً في المعنى مرده للحركات الإعرابية، فالحركات الإعرابية دخلت الكلام لأداء وظائف نحوية يترتب عليها تبدل المعنى.

وصفوة القول أن الإعراب هو فرع المعنى النحوي، وعدم التزام النحاة بهذه القاعدة يؤدي بهم في النهاية إلى التأويلات البعيدة والتعليقات الغريبة، والابتعاد عن واقع اللغة. فبهذه القاعدة تتكشف الدلالة لأنها ترتبط بالمعاني النحوية ارتباطاً أساسياً.

وقد أبان الجرجاني عن أهمية الالتزام بقاعدة (الإعراب فرع المعنى) بقوله: — "الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب"^(٤). فالجرجاني يقرّر أن الكلام لا معنى له إذا كان مجرداً من "معاني النحو" فعقد باباً في أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم مجردة من معاني النحو،

(١) أحمد الجرجاني - نحو المعاني، ص (٣٥). ولعله يقصد بالإعراب هنا: التركيب ككل وليس الحركات الإعرابية فقط.

(٢) داود عبده - أبحاث في اللغة العربية، ص (١١١).

(٣) محمد حماسة عد اللطيف - العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والمحدث، ص (٢٩١). وانظر أيضاً صحي الصاغ - دراسات

في فقه اللغة، ص (١١٧). وانظر أحمد سليمان ياقوت - ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص (٤٤ وما بعدها). وانظر على عبد

الواحد والي - فقه اللغة، ص (١٠٢). وريمون طحان - فنون التقعيد وعلوم الألسنة، ص (٢٦٣). وعبد الحميد عابدين - المدخل

إلى دراسة النحو العربي، ص (٣٧-٣٨). وانظر عبد القادر المهيري - دور الإعراب، اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات

والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٧٨ م. ص (٦٠).

(٤) الجرجاني - أسرار البلاغة، ص (٦٥).

موضحاً ذلك بقوله: "ومما ينبغي...، أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل، أن يتفكر مُتفكر في معنى فعل، من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً أو مفعولاً، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك..."^(١). ولا نميز صحيح الكلام من فاسده إلا عن طريق معاني النحو وأحكامه^(٢).

ويتفق هذا الرأي ونظرة تشومسكي، التي تشير إلى الترابط بين المعاني النحوية، والمعنى الدلالي إذ يقول: "الجملة القواعدية هي الجملة التي لها فحوى دلالي"^(٣).

فإذا ما أردنا أن نفهم المعنى الكلي لنص معين، لا بد لنا من فهم المعنى النحوي، والذي يؤكد ذلك أن من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها "أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة"^(٤). وهذا ما نبّه إليه ابن هشام في كتابه المغني، فيجب على المعرب أن يراعي المعنى الصحيح مع النظر في صحته في الصناعة.

فابن هشام ربط بين استقامة المعنى النحوي واستقامة الشكل. واستقامة الشكل وصحة الصناعة النحوية تحددتهما "ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها ينتمي إلى الصرف

(١) المرجحان - دلائل الإعجاز، ص (٢٦٦)

(٢) المرجحان - دلائل الإعجاز، ص (٥٦)

(٣) تشومسكي - البنى النحوية، ص (١٢٥)

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٦٩٨).

وبعضها ينتمي إلى النحو^(١). وقد أورد ابن هشام ستة عشر نوعاً من هذه الضوابط والمعايير، وأشار إلى "ما وقع للمعربين فيه وهم"^(٢) لعدم مراعاة تلك الضوابط والقيم.

ومن الواضح أن الحركات الإعرابية من الضوابط التي يجب على المعرب أن يتتبع إليها. فابن هشام يُعدّ الشكل عنصراً يُسهّم في تفسير الظاهرة النحوية، لأنه عنصر أساسي في توضيح المعنى. والحركات الإعرابية من المعايير الشكلية في اللغة العربية التي تقودنا إلى المعنى النحوي، فهي معيار شكلي دلالي ولهذا يجب مراعاتها.

هكذا يتضح أن الإعراب فرع المعنى، وتبدي قراءة الأنتظار النحوية أن وعي فلسفة الحركات الإعرابية لا يتحقق إلا ضمن قاعدة المعاني النحوية، فرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه ملامح تُبين عناصر الظاهرة اللغوية، ويلتقي المعنى النحوي والمعنى الكلي في تشكيلهما للظاهرة اللغوية مما يكشف الدور الذي يقوم به كل عنصر منهما في التحليل اللغوي.

(١) محمد إبراهيم عبادة - الحملة العربية دراسة لغوية نموذجية، ص (١٧٢).

(٢) ابن هشام - مفني اللبيب، ص (٦٨٦).

الإعراب والقرائن النحوية

ليست حركات الإعراب وحدها هي التي تدل على المعاني النحوية للكلمات فسي
الجملة، بل إن هناك قرائن أخرى يتوصل بها إلى هذه المعاني.
وأشار النحاة إلى هذه القرائن التي يُستند إليها في كثير من المواضع، فإذا كان
النحو هو "انتحاء سَمَت كَلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتشبيه، والجمع،
والتصغير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب"^(١). فوظيفة النحو في نظر القدماء لا
تقف عند حدود الإعراب بل هي تتعداه إلى تضافر القرائن "فمعاني النحو منقسمة بين
حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف
الكلام بالتقديم والتأخير"^(٢). والذي أراه أن الجرجاني تناول في نظريته (النظم) أثر تضافر
القرائن في تعيين المعنى النحوي عندما رأى أن كل تركيب معين في الجملة يقصد به
الدلالة على شيء لا يؤديه تركيب آخر فيها، وكل اختلاف في التركيب لا بد أن يتبعه
اختلاف في الدلالة^(٣).

وابن يعيش رأى أنه يجوز التقديم والتأخير في التركيب اللغوي "لظهور المعنى
بالقرائن"^(٤) وابن الحاجب شاطره الرأي ويرى أن القرائن لفظية ومعنوية^(٥).

(١) ابن حني - الخصائص، ج ١، ص (٣٤).

(٢) أبو حيان التوحيدي - الإمتاع والمؤانسة، ج ١، ص (١٢١).

(٣) الجرحان - دلائل الإعجاز، ص (٣٨، ٥٥-٥٦، ٦٠-٦١).

(٤) ابن يعيش - شرح المفضل، ج ١، ص (٧٢).

(٥) الاسترهابادي - شرح الكافية، ج ١، ص (٧٢).

فالنحاة القدماء كابن جني والجرجاني وابن يعيش انتبهوا إلى وجود قرائن أخرى تعمل مع الإعراب على إزالة اللبس وجلاء المراد، فالإعراب لا يكون فارقاً في جميع الأحوال بين المعاني المختلفة، فهو "فارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول"^(١).

ثم تابعهم في ذلك ابن خلدون الذي لاحظ أن الإعراب "بعض من أحكام اللسان"^(٢). فهو يقول "لم يفقد منها (لغة هذا العهد)، إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد"^(٣).

فابن خلدون يرى أن لكل معنى أحوالاً تكتنفه وتخصه لا بد من مراعاتها للوصول إلى المعنى، ومن هذه الأحوال: التقديم والتأخير، والحذف وهو مظهر من قرينة التضام، وحركة الإعراب، والحروف غير المستقلة - وهي قرينة الأداء - ويتلأق علماء اللسان المحذون والنحاة القدماء في بيانهم عن فكرة القرائن، فقد استند تمام حسان إلى فكرة تعدد القرائن، فبنى نظريته عليها، ثم توسع فيها فيما بعد فتكاملت عنده. والقرائن التي استخدمها تمام حسان عندما طرح فكرة (تضافر القرائن) هي نفسها التي وظفها نحاة العربية قديماً للوصول إلى المعنى المراد.

فتمام يقول: "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها دون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن"^(٤). فلا بد من أن يكون للعلامة

(١) ابن جني - تأويل مشكل القرآن، ص (١١).

(٢) ابن خلدون - المقدمة، ج ٣، ص (١٢٨١).

(٣) ابن خلدون - المقدمة، ج ٣، ص (١٢٨٠).

(٤) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص (٢٠٧).

ج) وتدل الكسرة على المجرور بالحرف والإضافة.

ثانياً: عندما لا تظهر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم المعربة نحو: الأسماء

المقصورة، والأسماء المنقوصة، والأسماء المفردة المضافة لياء المتكلم.

فالحركة الإعرابية تقع ضمن احتمالين :

أولاً: أن تظهر الحركة الإعرابية ولكلها لا تكفي بمفردها للدلالة على المعنى

النحوي ومن ثم تكون بحاجة لتضافر القرائن معها لتحقيقه^(١). ثانياً: ألا تكون ظاهرة.

لهذا نلجأ للقرائن الأخرى لتحديد المعنى النحوي. مثل قولنا: كيف نعرف الفاعل

في هذه الجملة: قام زيد؟

نعرفه من خلال القرائن التالية^(٢):

١- البلية تنتظم في سياق : أ (الفعل مبني للمعلوم.

ب) الفاعل اسم ظاهر ولو لم يكن اسماً ما كان فاعلاً.

٢- الرتبة (تقدم الفعل وتأخر الفاعل).

٣- الإعراب : وهو بعلامة ظاهرة هي الضمة.

٤- التضام: فيأتي من جهة أن كل فعل لابد له من فاعل.

فبسبب كل هذه القرائن نستدل على فاعلية زيد. وفي المثال: (جلس موسى)

فنتستدل على فاعلية موسى من خلال القرائن السابقة ما عدا الحركة الإعرابية.

(١) محام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص (٢٠٧).

(٢) محام حسان - تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية، السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ -

١٤٠٣هـ)، (١٩٨٢-١٩٨٣م). ص (٢٧).

فتمام حسان لا يغفل دور مجموعة القرائن التي تلتقي وعلامة الإعراب، وهذه القرائن هي الأخرى لا تقوى أن تقوم بمفردها لتحقيق هذه المعاني النحوية، بل لابد للقرائن جميعاً من التضافر لتحديد المعنى وتوضيحه^(١). وقد بنوا هذا على ظواهر نحوية عدة منها: عدم ظهور الحركات الإعرابية واتفق الوظائف النحوية المختلفة في حركة إعرابية واحدة. فعدم ظهور الحركات على بعض الكلم، واشتراك بعض الوظائف النحوية بحركة واحدة. واللذان كانتا سبباً من الأسباب للأخذ بمثل هذا المبدأ عند بعض المحدثين - ظواهر مالوفة يتأسس عليها النظام اللغوي. فمثل هذه المواقع عرفها القدماء سابقاً فلم تكن غائبة عن أذهانهم، وكذلك القرائن فقد كانت حاضرة في أذهانهم، إلا أن الملاحظ أن النحاة القدماء لم يأخذوا بمبدأ تضافر القرائن، فهم لم يبحثوها تحت عنوان خاص بها، وبشكل مفصل، وإنما رجعوا إليها في مجالات التطبيق. ومن هنا يظهر الخلاف بين تصور تمام لعملية التضافر وتصور النحاة لها. فهم يرون أحياناً أن قرينة الحركة الإعرابية وحدها كفيلاً ببيان المعنى النحوي لمكونات التركيب بدلاً من الإحاطة بجميع هذه القرائن معاً، لأنها أحياناً المرتكز الأساسي الوحيد للوصول إلى المعنى. وهكذا فإن الإعراب يُعد من أبرز خصائص العربية، وأظهر القرائن أثراً وأعمقها تأثيراً، ومن أقوى عناصرها، عندما تكون هي المميز بين المعاني في بعض الأساليب، وقد رأى تمام حسان هذا عندما قال: "ولكنّ الذي يتابع التركيب العربي واعتماده في كثير من الحالات على الإعراب، لابد أن ينكر القول بانفصام العلاقة بين الإعراب والمعنى، ولنا أن ننظر في قوله تعالى: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ

(١) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص (٢٠٧).

مَرْتَمٍ^(١). فلو تحرّر لفظ المسيح من الإعراب بالنصب إلى الجر مثلاً لكان معطوفاً على لفظ الجلالة فنسب إلى مقام الألوهية التي لا ينبغي أن تنسب إليها الأحبار والرهبان. أما النصب فيلحق المسيح عن طريق العطف على الأحبار والرهبان فلا ينبغي له ولا لهم أن يتخذوا آلهة من دون الله^(٢). و"الإعراب صمام الأمان حين تشبّه علينا الأمور وتتعدّد"^(٣). ولأن الاعتماد على القرائن ربما لا يطرد كما يقول صاحب الطراز^(٤)، ولهذا فاللغة العربية أوجبت التفريق بين الفاعل والمفعول حتى لا يقع اللبس.

وبهذا يتّضح أن استخدام الحركات الإعرابية يقلل من الاعتماد على عدد كبير من القرائن يصعب التواصل معها، بالإضافة إلى أن القرائن المعنوية من أصعب القرائن من حيث إمكان إدراكها، ولعل هذا كان واضحاً في ذهن صاحب نظرية تضافر القرائن لأن هذه النظرية ينقصها التطبيق من خلال وضع سلسلة من الكتب التعليمية تحقق المقاصد المرجوة منها، فمن خلال التطبيق يعرف مدى نجاح الفكرة وأهميتها علمياً. فتمام حسان عرف أن التطبيق سيكون شاقاً وصعباً وعسيراً وهكذا سيقع بما عاب به نحائنا القدامى، فنظريته تحتاج إلى نوع من البصر النافذ والحس اللغوي عند تطبيقها عملياً وتعليمياً فسي النحو، وعند كتابة أبواب النحو على ضوء من نظريته هذه فأنا أراها أصعب للفهم من

(١) سورة (التوبة)، آية (٣١).

(٢) ممام حسان - أساسيات النحو العربي وتيسر تعليمه، الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، ط١، عمان-الأردن، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). ص (٢٢، ٢٣).

(٣) كمال بشر - مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة، مجلة المجلة، ع ١١٤٤، س ١٠، ١٩٩٦، ص (٤٨).

(٤) أحمد عبد الرحيم السابح - اللغة العربية وفلسفة الإعراب فيها، مجلة العربي، الكويت، عدد ١٣٧، سنة ٣٥، ص (٨٧).

الحركات الإعرابية وتبويب النحو وفقها^(١). والإعراب ميزة اتصفت بها العربية، وهي أن نصل للمعنى بأقصر الطرق، تقرب عبارة من نثر أو بيت من شعر تكون الحركة الإعرابية هي المفتاح لفتح مغاليقه، والنفوذ إلى معناه^(٢). فإن بيتاً واحداً من الشعر القديم سيضطرك أحياناً بغيّة تفسيره أن تعود إلى أكثر من كتاب لتعرف صلة الشاعر بمن يقول فيه، ومعرفة المناسبة الخاصة، والظروف التي قبل فيها هذا البيت، في حين أن الحركة الواحدة على الحرف تكفي لفهم القول، "أفليس الأجدر أن نأخذ بها وبدلالاتها من أن نعود إلى معرفة قصة كاملة لكل جملة^(٣). فإن لم تظهر الحركة الإعرابية أو كانت حركة واحدة لأكثر من معنى نحوي، نلجأ عندها لقرينة أخرى حتى نصل إلى المعنى المراد تحقيقه، ولكن لا داعي لاستخدامها جميعاً إلا إذا اقتضى السياق ذلك. فإن قلت (رأى موسى عيسى) كان لا بد لك من الترتيب، فـ(موسى) فاعل، و(عيسى) مفعول به، ولا يجوز غير ذلك^(٤)، فقرينة الرتبة تكفيك الوصول إلى المعنى دون فكرة تضافر القرائن.

فإن قلت (رأت ليلي موسى)، فإن تاء التانيث في الفعل (رأت) قرينة دالة على الفاعل، وهو (ليلى)، فلو أخرت أو قَدّمت لما اختلف المعنى ولظلت ليلي فاعلاً. كان لا بُدّ لك هنا من قرينة المطابقة وحدها... والذي يبدو واضحاً أن القدماء فهموا هذه القرائن وعرفوا مراكزها، وكيفية تعيين المعنى بواسطتها، وهو ما أكدّه تمام نفسه حيث قال:

(١) كتب النحو قد بوّت على حسب الأبواب الإعرابية وإن اختلفت المعان، فالمرهعات في قسم، يتبعها المصوبات، لم يليها المجرورات.

(٢) على النحدي ناصف - من قضايا اللغة والنحو، ص (٢٢).

(٣) مازن المبارك - نحو وعي لغوي، ص (٨٠، ٨١).

(٤) ابن جنّي - الحصائص، ج ١، ص (٣٥).

"وحيث صادف النحاة هذه القرائن تكلموا فيها ونظموها"^(١)، ثم تابع قوله: "ولكنهم أفرغوا كل اهتمامهم في تنظير الإعراب"^(٢). فهم عرفوها لكنهم لم يبنوا نظريتهم على أساسها بل على أساس العلامة الإعرابية. ولنا أن نتساءل هنا، لماذا يتوهم بعض الدارسين والمدرسين أن الوصف النحوي العربي يتركز بصورة أساسية على الحركات الإعرابية؟ ذلك لأن:

أولاً: الواقع أن القدماء عندما طبقوا القرائن ووظفوها في التركيب لم تواجههم أية مشكلة تقف في طريقهم وتعيقهم، لكنهم عندما وظفوا الحركات الإعرابية واجهتهم مشكلة، فكان لابد من تفسيرها، وتوضيحها، ووضع القواعد لها حتى لا يقع الخطأ، للوصول للمعنى المراد كشفه، وأحياناً حتى تطرد قواعدهم، وهو شيء طبيعي تمر فيه اللغات، فاللغة شبكة معقدة لابد من تحليلها من جميع جوانبها المتشابهة المتعددة المتداخلة. وهذا ما فعله القدماء في تفسيرهم لمظاهر الإعراب تفسيراً تحكيمياً يعيد عناصر اللغة إلى أنظمة خاصة بها، حيث لاحظوا وجود حالات خاصة ظهرت في اللغة العربية وهي:

(أ) اتفاق معانٍ نحوية مختلفة في حركة إعرابية واحدة.

(ب) عدم ظهور الحركة الإعرابية في الأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة والمضافة لياء المتكلم.

(ج) تعدد الأوجه الإعرابية.

(١) مام حسان -- تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، ع١٤، (١٤٠٢-١٤٠٣هـ-١٩٨٣-١٩٨٤م). ص (٢١).

(٢) مام حسان -- تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، ع١٤، (١٤٠٢-١٤٠٣هـ-١٩٨٣-١٩٨٤م). ص (٢١).

د) وجود ما يسمى مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً أو مجروراً لفظاً منصوباً محلاً في لغتنا العربية.

هـ) اتحاد علامتي الجر والنصب في المثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث والمملوع من الصرف.

فهذه الملامح التي تميز بها النظام اللغوي كانت مثار جدل بين النحاة. فالمرفوع من الأسماء - كما ذكرنا سابقاً - مثلاً: يقع فاعلاً ونائب فاعل، ومبتدأ وخبراً واسماً لكان وخبراً لإن. والمنصوب من الأسماء يقع: مفعولاً به ومصدرأ وحالاً وظرفاً وتمييزاً واستثناءً. فكان لابد من تمييز هذه الوظائف بطرق أخرى، ففي قوله تعالى (فصبر جميل) جوزوا أن تكون (صبر) مبتدأ وأن يكون الخبر محذوفاً. والمعنى: فصبر جميل أجمل من غيره. أو فعندي صبر جميل، وجوزوا أن يكون "صبر جميل" خبراً وأن يكون المبتدأ محذوفاً والتقدير: "شأنى صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره"^(١)، وسبب هذا كله هو اتحاد الحركة الإعرابية لكل من المبتدأ والخبر ولهذا هم أفرغوا كل اهتمامهم في الحركات الإعرابية.

فتعدد الأوجه الإعرابية كان يشكل سبباً من أسباب اهتمامهم بالحركات الإعرابية، أما علة هذا التعدد، فتعود إلى اتفاق الحركات الإعرابية الواحدة لمعانٍ نحوية مختلفة، فقد تتوافر الوسائل كلها التي تحدد الوظيفة النحوية لكلمة ما، ولكن يظل التردد بين نسبة الكلمة في الجملة إلى وظيفة نحوية أو أخرى موجوداً في بعض الأحيان، لأن هذه الوسائل

(١) ابن هشام - معني اللب، ص (٧٢٥).

الموجودة قد ترشح الكلمة لوظيفتين، حيث يكون اختيار كل وجه منها له ما يسنده من البناء اللغوي للجملة.

ومن التراكيب التي تحتل عدة معان:

١- "جاء زيد رغبة"^(١)

فهو يحتل المفعول المطلق والإضافة والحالية والمفعول لأجله، وذلك على النحو التالي :

جاء زيد يرغب رغبة	:	على المفعول المطلق.
جاء زيد مجيء رغبة	:	على الإضافة.
جاء زيد راغباً	:	على الحالية
جاء زيد للرغبة	:	على المفعول لأجله

فتعدد الأوجه الإعرابية في حد ذاته ليس غموضاً، ولا قصوراً من النحو في تفسيره، فكما يعمل النظام اللغوي في العربية على الإيضاح والإبانة، يعمل أحياناً في اتجاه آخر، وهو تعدد الاحتمالات، وهذا لا يعني الغموض واللبس. والذي يبدو لي أن تعدد المعنى النحوي للمكون الواحد يُعدُّ إحدى الإمكانيات المتاحة للإنسان العربي ليعبر عن عدد كبير من الأغراض بأقل عدد ممكن من الوحدات اللغوية. فيلاحظ هنا أن الإعراب دخل للفرق بين المعاني، ولكن يبدو أن كل معنى لم يأخذ إعراباً خاصاً فما سبب ذلك؟

(١) ابن هشام - معني اللب، ص (٧٣٠).

نقول إنَّ النِّظام اللغوي لم يتشكَّل على هذا النحو الذي يقتضي عدداً كبيراً من علامات الإعراب. فحركات اللغة العربية ثلاثة (الضمة، الكسرة، الفتحة)، وكانت الفتحة دون أختيها حركة إعراب للمنصوبات - وهي كثيرة في نحونا - لختها^(١).

وللتمييز بين الوظائف النحوية التي تأخذ حركة واحدة، وضع نحاة العربية أساساً أخرى غير الحركات الإعرابية. ومن ذلك ما ساقه ابن هشام في المغني. فقد فرَّق بين وجود مكوّن في باب نحوي معين، واحتمال انتسابه إلى باب نحوي آخر في التركيب الواحد^(٢) مثل قول بعض النحويين في قوله تعالى (وَتُمُوداً فَمَا أَبَقَى)^(٣) (إن ثموداً) مفعول به مقدم، أما ابن هشام فيقول: إنما هو معطوف على عاد، أو هو بتقدير وأهلك ثموداً، وذلك لأنَّ (ما) النافية في الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٤). فالفروق بين هذه الوظائف دقيقة للغاية، لهذا نبه ابن هشام المعرب إلى مراعاة الشروط المختلفة بحسب الأبواب وشروطها، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط^(٥). فهو يُعلَى ببيان الفروق بين وظائف نحوية يمكن أن يؤدي عدم معرفة الفروق بينها إلى خطأ في التحليل الإعرابي، وأورد ابن هشام كثيراً من هذه الضوابط، والقيم الخلافية وأشار إلى ما وقع فيه الوهم للمعربين لعدم مراعاة تلك الضوابط والشروط والقيم^(٦).

(١) ستكلم عن حفة الحركة في الفصل القادم.

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٦٩٨ وما بعدها).

(٣) سورة النجم، آية (٥١).

(٤) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٦٩٨).

(٥) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٧٤١).

(٦) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٧٤١-٧٨٦).

ثانياً: ومن الأسباب التي دعتهم إلى الاهتمام بالحركات الإعرابية أكثر من غيرها من القرائن الأخرى: النظر إلى علامة الإعراب على أنها من أقوى القرائن وأظهرها، فهي شكل واضح يترتب عليه المعنى النحوي. فهي وسيلة لتحصيل هذا المعنى وليست غاية في حد ذاتها.

وهكذا تُشكّل العناية بعلامة الإعراب ملحظاً تتصف به اللغة العربية في تمييز المعاني، فلا يغيب عن أذهاننا للحظة أن النحو العربي لا يُعدُّ نحو حركات إعرابية، بل هو يُعنى بالمعاني النحوية. "قالمباني رموز المعاني"^(١).

ومما يؤكد هذا المفهوم للإعراب ما أورده نحاة العرب في أمهات كتبهم وجاء به المحدثون. فيظهر ذلك بشكل واضح عند ابن هشام في مغنیه ونصه: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"^(٢).

فإذا كان الإعراب يُخالف المعنى، تركنا الإعراب، وأخذنا بالمعنى. ونرى أن النحاة انطلقوا من قاعدة "فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"^(٣)، ولو أن الإعراب يُفسد المعنى لما اعتنى به النحاة بهذه الطريقة. فكانت ممن قواعدهم أيضاً التمسك بصحة المعنى يؤول لصحة الإعراب^(٤).

ومنها إذا كان "تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تَقَبَّلَتْ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب"^(٥).

(١) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص (٣٨).

(٢) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٦٨٦).

(٣) المراد - المقتضب، ج ٤، ص (٣١١).

(٤) انظر ابن جني - الخصائص، ج ١، ص (٢٨٣-٢٨٤).

(٥) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص (٢٨٤).

فابن جني يقرّر صراحة سبب اعتناء العرب بالحركات الإعرابية فهو يعتقد في كتابه الخصائص باباً يوضح فيه أنّ العناية بالألفاظ ليست إلا للعناية بالمعاني، فإذا كان العرب يهتمون بالألفاظ، ويعتنون بها فلأنها توصلهم إلى المعاني، وإنما تحسّن الألفاظ وتهذب لجلال قدر المعاني. "فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها وحمّوا حواشيها، وهذبوها...، فلا تَرَيْنَ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتبويه بها وتشريف منها"^(١). ثم يقول: "إن الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم لا شك أشرف من الخادم"^(٢).

ثالثاً: الإعراب يُعد ميزاناً يفرّق بين صحيح الكلام وفاسده وكان هذا من الأسباب التي دعّتهم إلى التركيز على الحركات الإعرابية.

فالحركة الإعرابية إن لم يكن لها دور في المعنى فلها دور أساسي في المبنى أو ذات وجود حسي في الجملة. فالإعراب هو مقياس الصحة في الكلام لأنه "المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه"^(٣).

فإذا قلنا: أحضر الولدين الكتابان.

فهذه لا تُعد جملة، لأنها لا تراعي القواعد النحوية في اللغة العربية، فهي لم ترد في لسان العرب حتى يقاس عليها.

(١) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص (٢١٧).

(٢) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص (٢٢٠).

(٣) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز، ص (٢١).

فغاية النحو العربي هي تقويم اللسان عند التحدث دون نفور من النحو. فالعرب كانوا يأتون إجادة التعبير إلا بعد تمام الإعراب. فالجاحظ يقول: "وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: (مكره أخاك لا بطل)، (إذا عز أخاك فهن) ومن لم يفهم قولهم هذا، لم يفهم قولهم (ذهبت إلى أبو زيد) و (رأيت أبي عمرو)^(١). وإذا فهم الأعرابي الكلام الفاسد أو الملحون أسقطوه^(٢) وعتوه مضيعةً للسليقة، فالجملة الصحيحة هي الموافقة لسمت كلام العرب والمنتظمة ضمن أنساقه المقيدة لمعنى بحسن السكوت عليه.

وإذا ما أغفلنا الحركات الإعرابية في آخر الكلم، فقد تتعرض البنية لكثير من التغييرات التي لا تقف عند ظاهرها. بل تتعداها إلى داخلها. وهذا ما نشاهده في لغة الخطاب في بينتنا العربية. فعند غياب الحركات الإعرابية يمكن أن تتحرف الأصوات والبنى ويختلف النظام الجملي"^(٣)، فيؤدي هذا إلى تداخل الأبنية في التراكيب فلا يستبين بعضها من بعضها الآخر. "قالذين لا يعربون يخلطون ويمزجون الأبنية بعضها ببعض"^(٤)، والإعراب من أهم الميادين التي يُدرس من خلالها القرآن الكريم، من خلاله نصل للمعنى، ويظهر جمال التركيب، وحُسن الصياغة، وهو يشير إلى مواطن البلاغة، وهذه كلها هي مواطن الإعجاز في القرآن الكريم^(٥).

خامساً: إضافة إلى ما تقدم فالإعراب أعطى اللغة العربية حرية في مواقع الكلمات، وهذه الميزة تُعطي كاتب العربية حرية التنقل والدوران خلال التركيب فالإعراب يُضفي مرونة في تركيب الجملة العربية، "فيقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند

(١) الجاحظ - البيان والتبيين، ج ١، ص (١٦٢-١٦٣).

(٢) الجاحظ - البيان والتبيين، ج ١، ص (١٦٢).

(٣) نهاد المرسي - الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، الجامعة الأميركية في بيروت، ص ٣١،

١٩٨٣ م. ص (٨٠).

(٤) محمد إبراهيم البنا - الإعراب سمة العربية الفصحى، ص (١١).

(٥) عد العال سالم مكرم - القرآن الكريم وأثره في الدراسات الحوثة، ص (٢٧١).

الحاجة إلى تقديمه^(١)، والمرونة من أروع صفات اللغة العربية، وأكثرها فائدة في طواعية اللغة للشاعر والأديب^(٢).

في النهاية من البديهي بعد كل هذه الأقوال والأمور أن تكون مسألة الإعراب قضية مركزية في الوصف النحوي العربي.

(١) الزحاجي - الإيضاح في علل النحو، ص (٧٠).

(٢) فندريس - اللغة، ص (١٨٧).

دعوات إسقاط الإعراب:

يدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى حذف الإعراب، لأن الحياة حذفته ولأنه لا يفيد في الفهم والإفهام على حد تعبيرهم. والذي سنلاحظه من خلال أقوالهم أنها دعوات لا تستند إلى أساس علمي فيما ذهبت إليه. فأنيس فريحة يرى أن الإعراب ظاهرة لا تتلاءم والحضارة، فهو عقبة في سبيل الرقي، وأنه دليل على التأخر والرجعية والبداءة، وهو زخرف القول، وأنه عقبة في سبيل التفكير^(١).

ويرى قاسم أمين أنه لا قيمة للإعراب ويجب أن يطرح ذلك طرحاً من لغتنا^(٢). أما سلامة موسى فقد اعتبره لعبة بهلوانية للذهن واللسان^(٣).

وذهب جبر ضومط إلى أن "الإعراب عرض من أعراض اللغة، وأنه ليس من مقوماتها ولا من الأمور الجوهرية فيها"^(٤) ويقول يوسف السباعي: إن لم نحطم الإعراب الآن فسوف تحطمه الأجيال القادمة "ولنكن شجعان ونريحهم نحن منه"^(٥). والجندي خليفة وصف الإعراب بالأخرق، وأنه خراب فكري نفسي، وما هو إلا "ظاهرة متأخرة عن العربية الأولى"^(٦).

والذي نلاحظه هنا أن تتناول قضية الإعراب في هذا العصر، لم يقتصر على أهل الاختصاص فقط، بل خاض فيها من ليسوا من اللغويين كما رأينا سابقاً. ثم

(١) أنيس فريحة - نحو عربية ميسرة، ص (١٢٣، ١٢٤).

(٢) قاسم أمين - كلمات، ص (١٢).

(٣) عبد الفتاح لاشين - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص (٢٠).

(٤) رياض قاسم - اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ص (٢٨٨، ٢٨٩).

(٥) أحمد مختار عمر - اللغة العربية بين الموضوع والأداة، مجلة فصول، ٤م، ٣ع، ١٩٨٤م. ص (١٤٦).

(٦) أحمد مختار عمر - اللغة العربية بين الموضوع والأداة، مجلة فصول، ٤م، ٣ع، ١٩٨٤م. ص (١٤٦).

ارتبطت قضية الإعراب عندهم بالصراع بين الفصحى والعامية، ومحاولتهم إجلال العامية محل الفصحى، فكان لابد لهم من إسقاط الإعراب حتى يتحقق هدفهم. ولقد كان الأولى بهم قبل أن يُطلقوا مثل هذه الدعوات باسم التجديد وباسم التطور ويطالبون بإلغاء قواعد النحو ووصفها بالعيبية أن يفهموا خصائص العربية.

ونقول للذين ينادون بإسقاطه باسم التيسير: إن الحركات الإعرابية التي يجب أن تلحق آخر الكلمة المفردة عندما تكون في جملة موكولة بالأساس إلى إدراك المتحدث وفهمه للجملة وليس لعلم النحو إلا بعد توفر الإدراك وهذا الفهم. وما مهمة علم النحو إلا تذكير الناطق بالحركة التي يجب أن يضعها على آخر الكلمة متى أدرك هو قبل ذلك وظيفة الكلمة. لهذا لا بد من أن يصب الاهتمام لا على إسقاط الحركات الإعرابية، بل على معالجة تمييز الحركات من فتحة وضمه وكسرة، وهذا سهل يسير لا يحتاج لجهد كبير.

اقتراح الإعراب على أساس طريقة الإسناد

وقد بدأ هذا الاقتراح مع بداية هذا القرن، وهو اتجاه تعليمي، والهدف منه تقديم ما يراه من تيسير على المتعلمين. وكان إبراهيم مصطفى أول من طرح فكرة الإسناد في الإعراب. فإبراهيم مصطفى^(١)، وعبد الستار الجوارى^(٢)، ومهدي الخزومي^(٣)، وضعوا

(١) إبراهيم مصطفى - إحياء النحو، ص (٥٣ وما بعدها).

(٢) أحمد عبد الستار الجوارى - نحو التيسير، ص (٧٣ وما بعدها).

(٣) مهدي الخزومي - في النحو العربي قواعد ونظيق، ص (٨٢-٨٨).

مبادئ نظرية في التيسير تسعى إلى تسليط الأضواء على الجملة باعتبارها الوحدة الأساسية في الكلام، تقوم على المسند والمسند إليه.

والسؤال الذي نطرحه: ما دلالة الحركات الإعرابية عندهم؟

خرج الثلاثة على أن الإعراب معنى، وهذه الوجهة لم تخرج عن خط جمهور النحاة القدامى إلا في بعض المسائل التي لا داعي لتفصيلها هنا. فالإعراب عند إبراهيم مصطفى: هو الضمة والكسرة^(١).

١- فالضمة علمُ الإسناد.

٢- الكسرة علمُ الإضافة: ويفسر الإضافة بما يشمل الإضافة بالحرف وبالمضاف.

٣- الفتحة ليست علامة إعراب ولا دلالة فيها على شيء، ووظيفتها في الكلام وظيفة صوتية فقط.

والذي نلاحظه هنا أن إبراهيم مصطفى متأثر في رأيه هذا برأي الزمخشوري، إلا أنه ألغى اعتبار النصب إعراباً، واستعمل الإسناد (المسند إليه) موضع الفاعلية. فعند قوله: الضمة علم الإسناد، فقد جمع في هذا الأصل ما سبق للزمخشوري أن جمعه تحت عنوان الضمة علم الفاعلية^(٢): وهي الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، واسم كان وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، فهذه المرفوعات تتفق جميعاً في أنها واقعة موقع الإسناد.

(١) إبراهيم مصطفى - إحياء البحر، ص (٥٣ وما بعدها).

(٢) انظر ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٧١)، وانظر الزمخشوري - المفصل في علم العربية، ص (١٨).

فالفاعل ونائب الفاعل واسم كان... واقعة في موقع المسند إليه، وخبر إن والفعل

المضارع... واقع في موقع المسند.

فما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، له أصوله القديمة، والمستقاة من آراء النحاة. فهو

نسج على منوالهم، لكنه فضل مصطلحاً على آخر، في حقل النحو.

فجمهور النحاة العرب بنوا تحليلهم النحوي على الإسناد والمسند إليه والفضلية،

التي يتألف منها الكلام العربي، وعلاقة الإسناد هي العلاقة التي تربط بين هذه المكونات.

وسيبيويه^(١) أول نحوي حاول أن يشرح هذه العلاقة، لكنه لم يصفها وصفاً مفصلاً، وجاء

النحويون من بعده ووضحوا هذه العلاقة من أمثال ابن يعيش.

فنص ابن يعيش على أن كل مسند (فعل) يجب أن يكون ملازماً للمسند إليه

(فاعل) والعلاقة التي تربط بين الفعل والفاعل تدعى بالإسناد^(٢).

فالإسناد أمر تنبّه إليه البلاغيون في علم المعاني، فهم كانوا قد قسموا الجملة إلى

مسند ومسند إليه، فعلم المعاني يبحث عن عناصر مشتركة بين الأنواع الثلاثة التي

وضعت تحت المسند إليه، وهي المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، ويضاف المسند (الخبر إلى

حالة الرفع). ويعرض للذكر والحذف والتعريف والتكثير. أما النحو فهو يبحث عن

المعاني الأصلية للتراكيب وهي تختلف عن هذه الأنواع الثلاثة، وما الإعراب إلا للكشف

عن هذه المعاني. ويبدو أن البلاغيين عندما استخدموا هذه الطريقة، لم يقللوا من قدر

المسميات النحوية الأساسية من فاعل، ونائب فاعل ومبتدأ. لإدراكهم أهميتها للدارس، فلا

(١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص (٤٨).

(٢) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٧٤).

بد من الوقوف على مفهوم أي منها، ولنُعَرِّف معنى الجملة الاسمية ومعنى الجملة الفعلية وما تمتاز به عن الجملة الاسمية، وأن يعرفوا ما يسمونه بنائب الفاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا هو بفاعل.

وهذا مُجمل ما يوجه إلى طريقة الإعراب على أساس الإسناد، أنها ارتضت من المعاني النحوية معينين هما: الإسناد والإضافة، ووجهت الإعراب كله له، والمعاني النحوية الأخرى فلا أهمية لها ولا دلالة عليها، فكل ما عدا المسند والمسند إليه في الجملة فضلة وتكون منصوبة. إلا إذا كانت مضافاً إليها، أو مسبوقاً بحرف من حروف الإضافة فهي مجرورة. وهكذا فهذه الطريقة تختصر كثيراً في حكم الإعراب.

فإبراهيم مصطفى يرى أن التعبير بالمسند إليه وترك التعبير بالمبتدأ أو الخبر والفعل والفاعل يدفع صعوبة النحو ويُيسر دراسته، ويدلّل صعابه. ففاته أن الاختصار هذا لا يعني التيسير والتسهيل. فإبراهيم مصطفى ما كان عمله إلا أنه وضع مصطلحات بلاغية مكان مصطلحات نحوية، إذ يظن بأن ذلك يؤدي إلى تيسير النحو، مغفلاً أن لكل علم مصطلحاته، ومن هنا ندعو للأخذ بالمصطلح النحوي القديم.

قلنا أن "إبراهيم مصطفى لا يرى الفتحة "علامة إعراب" ولا هي دالة على شيء، بل "هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك"^(١).

(١) إبراهيم مصطفى - إحياء الحجر، ص (٥٠).

ولإثبات قوله هذا أخذ يتلمس الأدلة من الدراسة الصوتية والصرفية، فأثبت كثرة ورود الفتحة في الكلام بالقياس إلى الكسرة والضمة^(١)، وذلك لأنها أخف الحركات، مع أنه أوضح أن هذا مقرر عند النحاة، يتردد في كلامهم، ويجري كثيراً في جدلهم^(٢).

وخفتها لا يمنع كونها حركة معنى، لهذا لا أذهب لما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من إرجاع الحركات الإعرابية إلى حركتين أساسيتين هما الضمة والكسرة، وإيعاده الفتحة من بين حركات الإعراب، بل يبدو أن الفتحة حركة معنى ويكفيك النظر إلى مثل أساليب التحذير والإغراء، -التي شرحناها سابقاً-^(٣). وقوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)^(٤). فالفتحة في (إبراهيم) هي علم المفعولية وأن الضمة (رَبُّهُ) هي علم الفاعلية.

وهكذا نرى النظرة النحوية للإعراب تسير في أربعة اتجاهات :

الأول : يرى أن الحركات الإعرابية وسيلة للنطق، وليس للإبانة عن معنى، وهذا ما وجدناه عند قطرب من القدماء، وتابَعَهُ إبراهيم أنيس وفؤاد ترزي من المحدثين.

الثاني: يكاد يمثل جمهرة النحاة القدماء والمحدثين، ومفاده أن الحركات الإعرابية دلالة على المعاني الوظيفية النحوية.

الثالث: أن الحركة الإعرابية لا تدل على المعنى وحدها، فلا بد من وجود قرائن أخرى تتضافر مع الحركة الإعرابية لأداء المعنى، وظهر هذا عند تمام حسان وغيره.

(١) إبراهيم مصطفى - إحياء النحو، ص (٧٩).

(٢) إبراهيم مصطفى - إحياء النحو، ص (٧٨).

(٣) بنظر في ص (٢٢) من هذه الرسالة.

(٤) سورة البقرة، آية (١٢٤).

الرابع: يدعو إلى إنكار هذا الإعراب بجملته، وإغائه من لغتنا العربية دون سند علمي واضح، واتضح هذا عند أنيس فريحة، وقاسم أمين، وغيرهما.
والذي أراه أن الحركات الإعرابية دلالة على المعاني الوظيفية النحوية، وتقصف إلى جانبها في الدلالة على هذه المعاني قرائن أخرى .

الإعراب والعامل

يلاحظ أن بعض محاولات التيسير مثل تضافر القرائن وطريقة الإعراب على الإسناد، حاولت أن تقدم للحركة الإعرابية تسويغاً يعتمد فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكرة العامل. فنظرية العامل^(١) كانت مدار بحث هذه المحاولات التيسيرية، فقد عالجهما كل واحد من أصحاب هذه المحاولات في ضوء نظريته وطريقته التي انتهجها في عمله هذا، فدراسة النحو "في إطار القرائن النحوية يُغني عن القول بالعامل وما استتبعه من تكلف في التقدير، وتعسف في التأويل"^(٢).

(١) فالعامل يُعد الفكرة الرئيسة في النحو العربي، وفي ضوئه قام النحو العربي منذ سيويه إلا ابن مضاء فقد خالفهم في هذا. فالخليل بن أحمد اعتبرها أصلاً من الأصول التي بُنيت عليها الظاهرة الحوية. انظر سيويه - الكتاب، ج ١، ص (٤١). أما سيويه فتظهر عابته بالعامل في باب مجاري أواخر الكلم في العربية، فهو يرى أن حركات البناء والإعراب يتغير بتغير العامل. انظر سيويه - الكتاب، ج ١، ص (٤١).

وإبن حني يرى أن العامل هو السبب في اختلاف الحركات الإعرابية، فيقول: "أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكر، ومررت بكر، فأنك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل". انظر ابن حني - المنصف لشرح كتاب التصريف، ج ١، ص (٤). ولكننا نجد نرجع العمل للمتكلم نفسه، بقول "فالجملة من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ". انظر ابن حني - الحصائص، ج ١، ص (١١٠).

والسؤال الذي يطرح هنا هل يشكل كلام ابن حني عن أن العامل هو المتكلم تعارضاً مع ما سبقه؟ الصحيح لا يوجد مكان للتعارض بينهما. بل على العكس فإن ذلك يدل على أنه فهم العامل فهماً تقريباً صحيحاً، لأنه فهمه من خلال التركيب. فالعامل الحقيقي هو المتكلم والموحد لعلامات الإعراب، وهو الذي ينطق بالجملة ويصدرها وفق ضوابط محصورة، وهذا شيء تتفق عليه جميعاً لا خلاف فيه، ولكن هذا الأمر لا يحدث اعتباطاً، فالتكلم لا يرفع أو ينصب أو يجر عشوائياً، وإنما بشرط ذكره ابن حني وهو "التضام" فتلازم العنصر مع الآخر في التركيب يفرض حركة إعراب توافقه.

وبعض المتأخرين كالاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) ذهب إلى أن العامل ليس مؤثراً في المعمول حقيقة وإنما هو إشارة للحركة الإعرابية. انظر الاسترابادي - شرح الكافية في النحو، ج ١، ص (٢٥).

وإبن مضاء من القدماء الذين سرحوا عن رأيهم، ولم يأخذ بالعامل، فقال هو الخطأ الذي وقع به نحاة العربية "وذلك بين الفساد". انظر ابن مضاء - الرد على النحاة، ص (٧٦، ٧٧).

ورأي الباحثة هنا أن السبب الذي دفع ابن مضاء لإسقاط العامل أنه اهتم بظاهر اللفظ بينما تهتم نظرية العامل بما وراء النص، فحفاء محالفاً لجمهور النحاة. فلا نوافق رأيه في إغفال المستوى التقديري لأن البناء السطحي وحده لا يكون كافياً لاستيعاب مكونات النظام اللغوي. فالنظام اللغوي بضمير مستوى باطنياً يتحكم إليه وإن لم يصرح به.

(٢) محمد حماسة عبد اللطيف - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص (١١٥).

واعتمد تمام حسان على تضافر القرائن وأنكر الاعتماد على علامة الإعراب وحدها في فهم المعنى، كما حاول أن يضع بديلاً لنظرية العامل تمثل بنظرية القرائن.

فيقول تمام حسان: "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها دون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن)، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علّاتها"^(١).

فالقرائن عند تمام حسان تُغني عن العوامل، بل وتتفي ما قالوه عن قسوة بعض العوامل وضعفها، كما وتتفي التعليل والتأويل، الأمر الذي جعل مسائل النحو تتشعب، فليس هناك مجال لمثل هذا في حدود مبدأ تضافر القرائن. فهدف القرائن إزالة اللبس عن المعنى، وهذا المبدأ يفسر التعليق النحوي كله، على حين لا يفسر العامل النحوي منه إلا قرينة واحدة هي العلامة الإعرابية على حد تعبير تمام حسان. والذي أراه أن العامل والإعراب هما المحوران اللذان تدور حولهما النظرية النحوية، وأن الإعراب أثر يجلبه العامل. فنحاة العربية عندما وقفوا عند تفسير الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات افترضوا أثراً لكل مؤثر، وأن الحركة الإعرابية أثر، فلا بدّ لها من مؤثر في الكلام"^(٢). والذي أدى بالنحاة إلى سلوك هذا النهج، هو تعمّقهم وتوسّعهم في مجال بحثهم، ومزجهم القواعد النحوية بالعناصر الفلسفية، ثم استرسالهم في البحث عن الأسباب، وتشبّثهم

(١) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص (٢٠٧).

(٢) يوسف الحمادي - النحو في إطاره الصحيح، ص (٩٦). وينظر على أبو المكارم - تقويم الفكر النحوي، ص (١٩٦).

بالبحث عن علة لكل ظاهرة من ظواهر النحو هو الذي دفع النحاة للبحث في العامل أو افتراضه. وهذا شيء منطقي. وقد اتفق النحاة على أن مُحَدَّث الإعراب أو مقتضى الإعراب هو العامل، وهو "كل ما رفع أو جرَّ أو نصب أو جزم"^(١). وقريب من ذلك ما ذهب إليه عباس حسن في هذا السياق مما استقر في ذهن النحاة -حول الحركات الإعرابية- وما يتصل بها، من أنها "أثر لمؤثر أوجدها،... متأثرين في هذا بما تقرَّر في العقائد الدينية ومجالات علم الكلام، من أن لكل حادث محدثاً، ولكل موجود موجباً، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق، ولا مصنوع بغير صانع"^(٢).

لهذا نخرج إلى فكرة مفادها لكل حركة إعرابية سبب يقتضيها. ثم إن العامل هدفه تفسير بعض العلائق بين أجزاء الكلمات في الجملة، لهذا فهو يفسرُ اختلاف الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات في الجمل. وما اعتراضنا الرئيسي على تسأثير اختلاف وظائف الكلمات في الجملة التي اعتمدها نظرية تضافر القرائن، وطريقة الإعراب على الإسناد، إلا لأنها لا تستطيع أن تفسر جملاً بسبب وقوعها في تركيب معين، ويعود هذا إلى أنها اعتمدت على ظاهر اللفظ، فلم تستطع تقديم البديل المنظم لتفسير الحركات الإعرابية. ولكن العامل قادر على ذلك.

ويبدو أن اختلاف وظائف الكلمات في الجمل هو بسبب اختلاف العامل.

وتعطي نظرية العامل تفسيراً مقنعاً لتغير الحركات الإعرابية أكثر مما أعطى اختلاف وظائف الكلمات في الجمل لذلك التغير، وذلك عندما كشف النقاب عن أن هذه

(١) عبد الفاهر الجرجاني - الجمل، ص (١٢).

(٢) عباس حسن - اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص (١٨٦-١٨٧).

الحركات تأتي مصحوبة بالألفاظ محدّدة تنتظم معها في تركيب خاص^(١). ومنها ساغ أن ينسب لهذه الألفاظ إحداث هذه الحركات. فكان وأخواتها تأتي الأسماء بعدها مرفوعة ومنصوبة، وأحرف الجر تأتي الأسماء بعدها مجرورة، وأحرف الجزم لا يأتي المضارع بعدها إلا مجزوماً، وأحرف النصب لا يأتي المضارع بعدها إلا منصوباً. فالعامل هو الأساس في تفسير نظام الإعراب، وطريقة لإرساء القواعد.

ولتوضيح ذلك نقول:

أولاً: ١- ما جاء أحد.

٢- ما جاء من أحد

فالذي نراه هنا أن كلمة (أحد) في الجملتين فاعل، ولكنها فسي الجملة الأولى مرفوعة، لأنها ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالفعل (جاء). وفي الجملة الثانية وجدناها مجرورة لارتباطها بحرف الجر (من)، فمن هذا المثال نستنتج أن الفاعلية ليست سبباً في الرفع، وأن الفاعل يُرفع إذا تمت له صورة تركيبية معينة، أما إذا تغيرت هذه الصورة فلا يكون مرفوعاً، فكلمة (أحد) رُفعت لوقوعها بعد الفعل اللازم (جاء)، وهو عامل فعلي أدى إلى ظهور الضمة على آخرها. وتكوين الكسر في كلمة (أحد) جاءت بسبب العامل (مين) الذي سبقها، فهي السبب في ظهور هذه الحركة، أما إذا أخذنا اختلاف الوظيفة هي السبب في الرفع والنصب والجر، فكيف نُفسر ظهور تكوين الكسر هنا مع أنها تقع فاعلاً من ناحية المعنى، والذي أراه أننا نستطيع تفسير هذا بالاعتماد على نظرية العامل.

(١) والعوامل الحرة نوعان : عوامل لفظية: كالأفعال وهي أقراها، والحروف كحروف الجر والنصب والنداء، والأدوات كأن وأحوالها، وكان وأحوالها. وبعض الأسماء : كاسم الفاعل، واسم المفعول. والنوع الثاني: العوامل المعنوية: وهي أقل تأثيراً، ولكنها عاملة. مثل البتداء مرفوع بالابتداء وهو عامل الرفع بالخبر على خلاف بين النحاة. انظر المرجحان - الجماع، ص (١٢-٢٩).

فاللغة العربية واجهت مشكلة في التركيب هنا، وهي عدم اتزان قواعد التركيب والدلالة. فالعنصر في التركيب وهو (أحد) قد وقع فاعلاً من ناحية المعنى في قولنا (ما جاء من أحد) ولكن بحكم تركيبه في هذه الجملة ووقوعه بعد حرف الجر (من)، جاءت الكلمة مجرورة. والعربية حلت هذه المشكلة بقولها: (مجرور لفظاً مرفوع محلاً) فهي راعت اللفظ أي وجوده في التركيب، والمحل وهو الأساس داخل التركيب.

وكذلك المثال التالي:

ثانياً: ١- ليس كل ما يلمع ذهباً.

٢- ليس كل ما يلمع بذهب.

وكلمة ذهب في الجملة الأولى قد نُصبت لأنها وقعت تحت تأثير (ليس) وقوعاً مباشراً. وتراها في الجملة الثانية مجرورة لأنها جاءت مقترنة بالباء مع أن المعنى واحد. فالسبب في اختلاف الحركات الإعرابية هو العامل.

فالعامل يضبط سلوك العناصر في تركيب ما ويُبعد عنها صفة الاعتبارية في

حركات الإعراب، ويجعلها تلتزم بمنطق السببية.

ولكن بعضهم^(١) رأى أن نظرية العامل كانت مجالاً خصباً للتأويل^(٢) والتقدير أدى

بالنحو إلى تضخمه وتشعبه. فأصبح صعباً على المتأولين له، و تخليص النحو من هذه

(١) وفي مقدمتهم تمام حسان، وإبراهيم مصطفى.

(٢) كما في باب الاشتغال.

النظرية وسلطانها هو عندي حير كثير وغاية تُقصد، ومطلب يُسعى إليه، ورشد يسير
بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها أماًداً^(١).

والذي يتضح لنا أن التقدير هذا ليس زيادة في عناصر التركيب، وإنما هو عملية
ذهنية يُراد بها توجيه النصوص. فالتقدير كان لحاجة التركيب وواقع اللغة، ونختلف مع
بعض المحدثين الذين يرون "أن كثيراً من تقديرات النحاة لا أساس لها، فتقدير النحاة
هدفه في معظم الحالات تسوية حركات الإعراب التي تخالف القواعد التي نصوا عليها"^(٢)
وقد تعددت الأسباب التي دعت إلى تقديرات النحاة، ونقف على اثنين من هذه
الأسباب على النحو الآتي :

أولاً: ما قدمه ابن هشام في مغنيته من أمثلة تؤكد حاجة التركيب إلى التقدير حتى
يستقيم المعنى^(٣).

ثانياً: الغموض أحياناً في بنية التركيب وهذه الظاهرة موجودة في جميع اللغات،
وتشومسكي أطلق على هذه الجمل التي يكتنفها الغموض مصطلح Ambiguous
Sentences^(٤)، وسماها غيره الجمل ذات المعاني المتعددة.

(١) إبراهيم مصطفى - إحياء النحو، ص (١٩٥).
(٢) داود عده - التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، بيروت، عدد (٨-٩)، مارس، سنة ١٩٧٩م. ص (١٤).
(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٧٩٩-٨٠٤). وانظر حماد الموسى - نظرية النحو العربي، ص (٧٦-٧٩).
(٤) جون سيرل - تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان (٨، ٩)، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية،
يناير-آذار، ١٩٧٩م. ص (١٣٠ وما بعدها). وانظر حماد الموسى - نظرية النحو العربي، ص (٧٣).
وابن هشام وضع ملاحظاته حول ظاهرة تعدد المعنى أو غموضه، أو فساد المعنى، كما قال: بسبب من البنية التركيبية تحت عنوان
"ذكر الجهات التي بدخل الاعتراض على المعرب من حوتها". انظر ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٦٨٤-٧٨٢).

وكانت من اعتراضات تشومسكي الرئيسة على مدرسة التحليل إلى المؤلفات المباشرة، أن البنيويين "اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل، فضلً عنهم أن يفسروا بذلك جملاً لها تركيب خارجي واحد، ولكن معانيها مختلفة، وجملاً لها تركيب خارجية مختلفة، ولكنها ذات معنى واحد.^(١) فهذا عجزت هذه المدرسة عن تفسير جملٍ بسبب من بنيتها التركيبية. فبعض النظريات لا تستطيع أن تزيل الغموض الذي يحيط بتركيب ما، لهذا نسقطها ونأخذ بالتي توضحه. فلا يُمكننا في مثل هذه المواقع "إهمال دور العامل في بيان المعنى النحوي، بل هو أيضاً له أهمية كبرى في ذلك"^(٢).

فنظرية العامل استوعبت كثيراً من جهود النحاة في مجال البحث النحوي، ورتبت أبواب النحو على أساس هذه النظرية.

ونشير هنا إلى أن إلغاء العامل معناه الاضطراب في النظام اللغوي والسَّير على غير هدى. فنظرية العامل تؤسس على علاقة تسوِّغ الربط بين الكلمات في النظام اللغوي. وهذا دليل على أن ما دعوا إليه من أن اختلاف الوظيفة هو السبب في الرفع خاطئ في أصل وضعه لأنه يكتفي بدراسة (البنية السطحية)، ولا تتجاوزها نحو الأساس الذي يُبنى عليه الإنجاز اللغوي، وهو (البنية العميقة) ويؤدي العامل دوراً كبيراً في كشفها. وقد يكون الخروج عن مقتضى الظاهر الوصفي للغة أمراً جوهرياً تعليمياً وتأصيلياً حتى يستطيع الفرد تقديم تفسيرات تأصيلية أو تعليمية مقنعة، أو على الأقل قابلة

(١) حماد الموسى - نظرية البحر العربي، ص (٤٦).

(٢) محمد صلاح الدين بكر - المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد، الكويت، جامعة الكويت، ع ١، ص ١، (١٤٠١-١٤٠٠).

(١٩٨١م). ص (١٤٠).

لأن تُفصح عن مستويات النظام اللغوي، ولكن لا يعني هذا الإسراف في التقدير والتعليل لتصبح أعباء التعليل أضعاف العبء الذي يمكن أن يُبذل في سبيل تمثّل القاعدة.

ويأتي اللجوء إلى التقدير والتعليل تحقيقاً لاطراد القاعدة بالاستناد إلى نظرية العامل التي تكفل اطراد الظواهر اللغوية، يسعى إليه التقعيد النحوي على نحو معين وهي تقدم تفسيراً وتعليلاً إذا اتسقت على وجه دون الآخر، فلا تتناقض القواعد النحوية المصنوعة ولا تتعارض النصوص اللغوية مع تلك القواعد النحوية.

وإذا قيل إن العامل مجرد وسيلة لتسوية الأخطاء النحوية في القراءة والكتابة على نحو قول من قرأ الحمد لله (رب) العالمين بنصب لفظ (رب) ورفعها، بتقدير أمدح في الحالة الأولى، و (هو) في الحالة الثانية: قول ينقصه الدقة العلمية لأنها هنا تجاهلت دور العامل في توجيه المعنى فهو لا ينعزل عنه، فالنحاة استعانوا بفكرة العامل في توجيه ما يعين لهم من آراء وتوجيه المعنى، فيقدر أحدهم العامل رافعاً، فيرفع، ويقدره الآخر ناصباً فينصب، وقد يجيز أحدهم تبعاً لاختلاف التقدير الرفع والنصب والجر^(١). ومن الأمثلة على ذلك قول (حتى) فورد ما بعدها مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فالرفع على الابتداء، والنصب على تقدير فعل ينصبها، وأما الجر فعلى أنها حرف جر.

وشاهدنا قول مروان النحوي :

ألقى الصحيفة كي يُخفف رحلته والزاد حتى نعلته ألقاها^(٢)

فيروي بالرفع : حتى نعلته، وبالنصب : حتى نعلته.

فالجر : على تقدير ألقى الصحيفة مع نعلته.

(١) يوسف الحمادي - البحر في إطاره الصحيح، ص (١٩٤).

(٢) سيويه - الكتاب، ج ١، ص (١٥١).

والرفع : على تقدير حتى بقي نعلهُ، أو على الابتداء.
والنصب : على تقدير حتى ألقى نعلهُ.

وهكذا يؤدي تقدير العامل إلى اختلاف المعاني ومن ثم إلى اختلاف الحركات الإعرابية. "والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي أعان النحاة العرب على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به"^(١).

والواقع أن النحو العربي يستند إلى نظرية العامل التي أعطت لغة النحو منهجاً يتسم بالتحكم المعياري الذي جعل النظرية تُشكل هيكلًا بنائياً متماسكاً. وهكذا يلاحظ بعد دراسة الآراء التي تناولت نظرية العامل والإعراب بين التأييد والرفض، أن هذه الآراء تفتقر إلى رأي يمثل اللغة أو يصف نظامها اللغوي وصفاً دقيقاً.

فالرافضون للعامل لم يقدموا بديلاً واضحاً يمكننا من الاستغناء عن العامل، فأحياناً يقولون فاعل الإعراب هو المتكلم - كما يذهب ابن مضاء - وهذا لا يضبط كلاماً ولا يقدم حلاً عملياً. ومنهم من جاء بمبدأ تضافر القرائن، وطريقة الإعراب على الإسناد اللتين لم تستطعا أن تُفسرا حركة كلمة معينة في تركيب خاص - كما شاهدنا سابقاً - فجميع هذه الآراء ليست عملية، ولهذا لم نجد لها أثراً في تعديل طريقة القدماء، فهم عندما حاولوا أن يطبقوا طريقة الإعراب على الإسناد في كتاب لغتي أوقع الدارس في حيرة وكان تطبيقه عسيراً^(٢).

(١) لماد الموسى - نظرية النحو العربي، ص (٣٤).

(٢) محمود الجومرد - إلغاء نظرية العامل في النحو والتيسر في كتاب (لغتي)، المعلم الجديد، م ٢٥، ع ١٤، ج ٢، مجلد ٢٥، ١٩٦٢م.

ص (١٨-٢٦).

ثم إن تفسير الحركات الإعرابية على أساس العامل أمرٌ تقبله السليقة اللغوية وتستأنس لهذا التعليل "فلست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطوق على الاعتراف به"^(١). ولذلك لا بد أن ينظر إلى فكرة التيسير انطلاقاً من تقدير الدور المركزي الذي تؤديه نظرية العامل في بناء التركيب اللغوي وتعليل تماسكه. وتعد نظرية العامل ملحظاً من ملاحظ التحليل اللغوي في نظرية التوليد والتحويل التي تعيد الظاهرة اللغوية إلى قوانين كلية تحتكم إليها. فشومسكي يعتبر نظرية العامل مكوناً أساسياً من مكونات العلم اللغوي العالمي^(٢)، فالصفة العالمية للنظرية المنشودة تجعلها قادرة على التعبير عن حالات الإعراب في اللغات المختلفة. وبناءً على ذلك لا بد من الأخذ بالعامل لا إسقاطه، ولا بد من البحث عبر مزيد من اللغات عن تلك القواعد والمتغيرات التي يحكمها العامل لنصل إلى ما يُسمى بالنحو الكوني.

(١) ابن حني - الخصائص، ج ١، ص (٥١).

(2) Chomsky - Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding, P (7).

الفصل الثاني

الإعراب التقديري

الإعراب التقديري

يلاحظ أن الحركة الإعرابية تمثل أثراً من أثار العامل، وقد عُني النحو العربي بهذه الحركة ظاهرة أو مقدرة مما أدى إلى تقديرها عندما لا يمكن ظهورها. وبلغت هذه العناية ذروتها عندما ينشغل الحرف الأخير من الكلمة بحركة المناسبة، أو حرف الجر الزائد، فيضطر النحوي إلى تقديرها معتبراً أن الوجه الظاهري للجملة لا يمثل كل شيء.

وتستند نظرية العامل إلى العناصر الآتية :

١- العامل. ٢- المعمول. ٣- حركة الإعراب أو الأثر.

ونعرض لمفهوم الإعراب على النحو الآتي :

الإعراب : "أثر ظاهر في اللفظ أو مقتر يجلبه العامل في آخر المعرب"^(١).

"فالأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة"^(٢).

أولاً: الإعراب الظاهري: أثر ظاهر في آخر الكلمة يجلبه العامل في أواخر الكلمات المعربة غير المعتلة. أو تغيير يحدث في أواخر الكلمات المعربة غير المعتلة نحو قولنا: "جاء زيداً، و رأيت زيداً، و مررت بزيداً". وتحدث سيبويه عن هذا النوع من الإعراب في أول الكتاب^(٣)، ومن الأمثلة التي ذكرها قولك: "إن زيداً لفاعل"^(٤).

٥٢١٨٨٣

(١) ابن النظم - شرح ألفية ابن مالك، ص (١٠).

(٢) ابن مالك - شرح التسهيل، ج ١، ص (٥٢).

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص (٤٢).

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص (٤٢).

ثانياً: الإعراب التقديري^(١): وهو أثر غير ظاهر على آخر الكلمة المعربة يجلبه العمل، إما لتعذر ظهوره، أو لأن ظهوره يحدث تقيلاً في النطق، نحو قولنا "جاء الفتى"، و "رأيت الفتى"، و "مررت بالفتى".

وكذلك الاسم المنقوص نحو قولنا: جاء القاضي، و مررت بالقاضي. والمضاف إلى "ياء المتكلم" نحو قولنا: "هذا أخي" و "رأيت أخي" و "مررت بأخي" وبعض الأفعال المعثلة^(٢). قال ابن هشام، "والذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع"^(٣)، ولا يكون هذا الإعراب إلا في المعرب اللفظي والمعتل الآخر. وينقسم المعرب إلى قسمين :

الأول : الصحيح الذي تظهر علامة إعرابه على آخر الكلمة. وهو الذي وصف بعبارة "باختلاف"^(٤) في اللفظ بادٍ في الأسماع"^(٥).

والصحيح ما صحّ وسلم من حروف العلة الثلاثة: الألف، والواو، والياء، "وحدّ الاسم الصحيح: هو الذي يتعاقب على الحرف الأخير منه حركات الإعراب الثلاث"^(٦). أي تظهر حركات الإعراب كلها. فنقول "هذا نسر" و "رأيت نسرأ" و "مررت بنسر". و "النسر" اسم صحيح، لذلك ظهرت عليه الضمة، والفتحة والكسرة، وهكذا سمي الإعراب في هذه الكلمات بالإعراب الظاهري، والاسم الصحيح الآخر محله.

(١) الاسترابطي - شرح الكافية، ج ١، ص (٣٣، ٣٤).

(٢) ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المضارع المعتل بالألف - ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المضارع المعتل بالواو.

(٣) ابن هشام - قطر الندى، ص (٥١، ٥٢).

(٤) الاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف أو حذف.

(٥) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٥٠).

(٦) المعكري - اللباب، ج ١، ص (٧١).

الثاني : المعتل الآخر وهو الذي تقدر فيه علامة الإعراب تقديراً، وقيل فيه: "بـاختلاف في المحل يقدر تقديراً من غير أن يلفظ به"^(١).

والمعتل الآخر: ما كان آخره ألفاً، وهو على ضربين: منقوص، ومقصور، وسُمي "معتلاً لأن حرف إعرابه حرف علة"^(٢) ونُسمي الإعراب في مثل هذه الكلمات بالإعراب التقديري، والمعتل محله.

ويبدو أن الصحيح والمعتل الآخر من صفات الأسماء المعربة المفردة، وقد قسّم العرب القدماء الحروف إلى صحيح ومعتل "وللحروف قسمة أخرى إلى الصحة والاعتلال، جميع الحروف صحيح إلا الألف، والياء، والواو، اللواتي هن حروف المد والاستطالة"^(٣).

وفرق النحاة العرب في دراساتهم بين الاسم الصحيح والاسم المعتل وفق مستويين: المستوى الصوتي، والمستوى الوظيفي، فهناك وظائف تؤديها الأصوات الصحيحة ولا يمكن أن تؤديها أصوات العلة والعكس صحيح؛ فمن هذه الوظائف:

أولاً: أن الصوت الصحيح يكون في أصول الكلمات العربية من حيث الاشتقاق فيكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها.

ثانياً: والأهم من هذا أنه يتحمل حركات الإعراب المختلفة، في حين لا تتحمل أصوات العلة ذلك، لأنها نفسها إما أن تكون حركة أو مداً كما سنتبين.

(١) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٥٠).

(٢) العكبري - اللباب، ج ١، ص (٨٠).

(٣) ابن جني - سر صناعة الإعراب، ج ١، ص (٦٢).

مواضع الإعراب التقديري

أولا : الاسم المقصور^(١)

(١) المقصور: اسم معرب ينتهي بألف لازمة (من أصل بنية الكلمة) سواء أكتب بصورة الألف مثل "عصا"، أم بصورة الياء مثل "هدى". ولا تكون ألفه أصلية أبدا وإنما تكون منقلبة عن واو "كالعصا" وإما منقلبة عن ياء "كالهدى"، وإما تكون مزبدة كـ "حلى" وإما أن تزداد للإلحاق مثل أرطى. ينظر الاسم المقصور، العكبري - اللباب، ج ١، ص (٨٢، ٨٤).

والمقصور نوعان: قياسي وسماعي

فالاسم المقصور القياسي يكون في عشرة أنواع من الأسماء المعتلة الآخر، على وزن (فَعْل، رَضِيَ) (فَعْل، مَرَى)، (فَعْل، ذَمَى)، (فَعْل، حَصَى)، (مَفْعَل، عَجَا)، (مَفْعَل، مَكْوَى)، (أفعل، أذن)، واسم المفعول الذي ماضيه على ثلاثة أحرف (مصطفى) و (مؤت) أفعل للتفضيل من الصحيح الآخر أو معتله مثل (الحسنى والفضلى) تأتيث (الأحسن والأفضل)، و (جمع المؤنث من أفعل التفضيل، مثل (الدنا والقصا) جمع (الدنيا والمقصوى).

والاسم المقصور السماعي يكون في غير مواضع المقصور القياسي، ويحفظ ولا يقاس عليه مثل (الفن، والهدى).

والمقصور: منصرف وغير منصرف.

والمصرف ما يدخله التنوين وحده نحو عصا ورحى، ثم يلتقي ساكنان، الألف والتي هي لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فتحذف للالتقاء الساكنين والألف أولى بالتحذف من التنوين لوجوه ثلاثة:

أ) أن التنوين دخل لمعنى وبزول بزوال ذلك المعنى، وليست الألف كذلك لأنها لام الكلمة.

ب) الألف إذا حذفت بقي قبلها ما يدل على الألف المحذوفة وهي الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل.

ج) أن الساكن الأول هو المانع من النطق الثاني، فكان حذفه هو الوسيلة لإزالة المانع. فلذلك نقول هذه عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا. بالتنوين من غير ألف. انظر ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٥٦).

وغير المنصرف ما لم يدحقه التنوين لأنه غير منصرف لأجل التانيث اللازم. وهو ما كان في آخره ألف التانيث المفردة نحو حبلى وسكرى وبشرى، وكذلك ما فيه الألف واللام أو المضاف من المنصرف، نحو: العصا، وعصا زيد، وهذا لا يدخله شىء من الإعراب، لأن في آخره ألفا، والألف لا تقبل الحركة. انظر أبو التراكات الأنباري - أسرار العربية، ص (٥٧-٥٨).

وفي تسميته مقصورا أربعة أوجه:

١- أحدها: أن الإعراب قصر فيه، فيكون تقديره: المقصور في الإعراب، ثم حذف وحمل اسما للاسم الذي هذه صفة.

٢- أنه قصر عن الإعراب أي: حبس عن ظهور الإعراب في لفظه. فالقصر: الحس.

٣- أن صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة نحو كساء، فكان صوتها محبوسا عن صوت الألف التي بعدها همزة.

٤- أنه نقيض الممدود، وهذا أول لأنه لا يسمى نحو علامي مقصورا وإن كان ممنوعا من الحركات الإعرابية أيضا. انظر العكبري - اللباب، ج ١، ص (٨٤-٨٥). وانظر رضي الدين الاسترأبادي - شرح الكافية، ج ١، ص (٣٤).

وعلى هذا فليس من المقصور ما يأتي:

أ) الأفعال المحتومة بألف لازمة، مثل دعا، سعى، ارتقى، وإنما هي نوع من الأفعال التي تسمى ناقصة (ويراد بهذه التسمية هنا: أنها معتلة الآخر).

ب) الحروف المحتومة بألف لازمة، مثل: إلى، على... لأن هذه كذلك ليست أسماء.

ج) الأسماء المنية المحتومة بهذه الألف.

د) المثني في حالة الرفع مثل: سافر الوالدان، والأسماء الستة في حالة النصب مثل رأيت أباك، لأن الألف فيها غير لازمة، إذ تتغير وتجمي. مكالمها الباء مع المثني في حالة نصبه وجره، مثل أكرمت والوالدين، وأصغيت إلى والوالدين، وتجمي مكالمها الواو أو الياء مع الأسماء الستة في حالة رفعها وجرها، مثل أبوك كريم، استمع إلى أبيك.

فيقدر فيه: الضمة والفتحة والكسرة على الألف لتعذر تحريكها.

حكمه في الإعراب

أن يُعزَب بحركات مقدره على الألف في جميع صورته رفعاً، ونصباً، وجرأً، إذ لا يمكن أن تظهر الفتحة أو الضمة أو الكسرة على الألف، فتقدر الحركات الثلاث على الألف للتعذر.

ومعنى التعذر أنه لا يُستطاع أبداً إظهار علامات الإعراب، والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء أن حرف إعرابه الألف، والألف حركة طويلة لهذا لا تتبعها حركة.

قال تعالى : (أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ) ^(١)

هدى: اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدره على آخره مُنْع من ظهورها التعذر.

وقوله تعالى : (إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ) ^(٢)

(الهدى) : اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدره على آخرها مُنْع من ظهورها التعذر.

هدى : خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدره على آخرها مُنْع من ظهورها التعذر

(١) سورة البقرة، آية (٥).

(٢) سورة آل عمران، آية (٧٣).

ثانياً: الاسم المنقوص^(١)

فتقدر فيه حركتان فقط، الضمة والكسرة. وتظهر الفتحة لخفتها.

حكمه في الإعراب

أن يرفع بضمة مقدرة على الياء في حالة الرفع، ويجر بكسرة مقدرة عليها في

حالة الجر، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء في حالة النصب^(٢).

(١) المنقوص: اسم معرب ينتهي بياء لازمة، غير مشددة، مثل العالي، الباقي، وذلك حين يكون هذا الاسم معرفة. لا بد من الذكر هنا أنه ليس في الأسماء المعربة اسم آخره وأو قبلها ضمة، وإنما ذلك في الفعل، فهذا نوع لا تعرفه اللغة العربية ولم يسمع عن العرب إلا في بضع كلمات نقلوها وأخذوها من الأحناف، مثل (سمندو)، (قمندو)، لكن لا مانع من تسمية بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء محترمة (بالوار) كسمية شخص ما (أرسطو)، أو (سفرود) - اسم فرعون من فراعنة مصر - أو يسمون بلدى: (أركنو) - اسم واحة على الحدود المصرية الغربية -، و(طوكيو). وعندما كان هذا النوع غير عربي في أصله، ونادوا في الوقت نفسه باستعماله، أهله النحاة، فلم يضعوا له اسماً، ولا حكماً. لم أجد لهذا النوع من الأسماء العلة حكماً فيما لدي من المراجع المختلفة. ولعل المحكم الذي يناسب هذه الأسماء هو أن يُعرب بحركات مقدرة على آخره في جميع حالاته، فيرفع بالضمة المقدرة على الواو، وينصب بالفتحة المقدرة عليها، ويجر بالفتحة المقدرة عليها عوضاً عن الكسرة. وليس من المنقوص ما يلي:

أ) الفعل المحتوم بياء لازمة، مثل (بنوي خالد الرحيل)، و(يجري). وكذلك الحرف المحتوم بياء لازمة، مثل (ي).

ب) الاسم الذي في آخره باء مشددة مثل كرسى... انظر: ابن عيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٥٠)

ج) الاسم المحتوم بياء ولكنه مبني، مثل: الذي، التي... ذي اسم إشارة.

د) الاسم المعرب الذي آخره باء، ولكنها غير لازمة له، كالأسماء الخمسة في حالة حرها بالياء، مثل (أحسن إلى أخيك)، وكذلك المثني والجمع في حالة نصبها وحرهما، مثل: أكرم الوالدين، واعين بالوالدين، وصافح الزائرين، فإن الياء في الأسماء الخمسة لا تثبت، بل تتغير ويحل محلها الواو رفعاً، والألف نصباً. وأيضاً الياء في المثني وجمع المذكر تنغير، ويحل محلها الألف في حالة رفع المثني، والواو في حالة رفع جمع المذكر.

هـ) الاسم المعرب الذي آخره باء لازمة، ولكن ليس قبلها كسرة مثل ظني. فالياء فيها قبلها سكنون ظاهر على حرف صحيح - سمر على ذكر هذه الياء في الصفحات القادمة - ومثل هذا الاسم يسمى: المعتل الجاروي مجرى الصحيح في إعرابه، فيرفع بضمة ظاهرة وينصب بفتحة ظاهرة، ويجر بكسرة ظاهرة، تقول "دعني طيبي المصيدة، و"رايت طيياً" و"مررت بطني". وإذا كان الاسم المنقوص نكرة (أي مجرداً من (أل) والإضافة) وهو في حالتي الرفع أو الجر، تُحذف منه الياء. فكان من الممكن أن نقول: "حائي قاضي" و"مررت بقاضي" إلا أنه مستقل، فرفض لاستقباله، وحُذفت الضمة والكسرة عن الياء فالنقي ساكنان: الياء والتوسن بعدها فحُذفت لالتقاء الساكنين، فصار قاضي في الرفع والجر جميعاً. انظر ابن الحاجب - الإيضاح في شرح للمفصل، ج ١، ص (١٢٣). نحو: "حكمت قاضي بالعدل" و"مررت بقاضي عادل" لكننا نقول: "رايت قاضياً" فالحركة الإعرابية في حالتي الرفع والجر مقسرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها النقل. وخصت الياء بالحدف دون التنوين لوجهين: أولهما: أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يسدل عليها، وهي الكسرة، بخلاف التنوين فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه.

ثانيهما: أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف. وأما الياء فليست كذلك، فلما وحب حذف أحدهما، كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى. انظر: المعكري - التبيين، ج ١، ص (١٨٣).

(٢) ليس هناك خلاف في هذه المسألة بين الصريين والكوفيين، فالإثنان يقدران، لكن بعضهم قالوا غير ذلك: بأن الحركة لا تُقترها لهما حذف لتقلها لا لتعذرهما. وقد عزا أبو البقاء في التبيين، ص (١٨٣)، مسألة (١٧) ذلك إلى بعض النحويين. وظاهر كلام سيوبه أن الحركة مقدرة كما تقلر في ألف المقصور.

انظر سيوبه - الكتاب، ج ٤، ص (٥٢٥-٥٢٦). وانظر مسألة إعراب الاسم المنقوص في المعكري - التبيين، ج ١، ص (١٨٣).

ومعنى الثقل: أن ظهور الضمة والكسرة على الواو والياء ممكن فتقول: 'يقضي' القاضي على الجاني" لكن ذلك ثقيل مُستبشع، فهذا تحذفان وتقدران، فلما كان حذفها لمانع وجب أن تقدّر كما في ألف المقصور. أي تكونان ملحوظتين في الذهن^(١).

أمثلة الاسم المنقوص

١- حكم القاضي بالعدل

(القاضي) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، مُنَع من ظهورها الثقل. والأصل (القاضي).

٢- مررت بالقاضي

(القاضي) : اسم مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، مُنَع من ظهورها الثقل. والأصل : (القاضي).

٣- إن القاضي عادل

(القاضي): اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(١) فإن قيل: الفرق أن ضمة الواو والياء وكسرتهما بعد الضمة والكسرة ممكن، وحركة الألف في العضا مستحيل، والممكن لا يُختَر تقدير المستحيل، فمد ذلك يُختَل سكونه في الممكن كحقيقة الحركة إذ كانت الحركة ممكنة بخلاف الألف، فإن حركتها في اللفظ مستحيلة، فلا تُختَل نفسها قائمة مقام الحركة. قيل لا فرق بين الموضعين، لأن ما يستقل عندهم في حكم المستحيل، والله أعلم. انظر العكبري - النبين، ج ١، ص (١٨٢).

ثالثاً: ومن مواضع الإعراب التقديري الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصوراً أو منقوصاً أو مثني أو جمع مذكر سالماً^(١):

فتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة على الياء، وهو رأي الجمهور^(٢)، والسبب في ذلك اشتغال المحل بكسرة المناسبة كما نص النحويين واللغويين وهي تمنع ظهور ضمة الإعراب وفتحته وكسرتة على آخر الكلمة، فتكون معربة بضممة أو فتحة أو كسرة مقدرات على آخرها.

(١) فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً، فألفه تبقى على حالها، ويعرب عندئذ بحركات مقدره على الألف، كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقول: "هذه عصاي" و "أمسكت عصاي" و "توكأت على عصاي".

"هذه عصاي": عصاي، خير مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدره على الألف تمنع من ظهورها التعذر. فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم منقوصاً، تُدغم ياءه في ياء المتكلم، فيعرب بفتحة مقترنة على يائه في حالة النصب، يمتنع من ظهورها سكون الإدغام نحو "شكرت الله معطي الرزق".

"معطي": صفة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدره على آخرها تمنع من ظهورها سكون الإدغام وهو السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم. ويعرب في حالتي الرفع والجر بضممة أو كسرة مقدرتين على يائه أيضاً، يمنع من ظهورهما النقل أولاً، وسكون الإدغام ثانياً.

ويرى الصبان أن المانع من ظهور هاتين الحركتين (الضمة والكسرة) على المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم، هو سكون الإدغام فقط كما وهو منصوب. لا الاستعمال لعروض وجوب السكون في هذه الحالة بأقوى من الاستعمال وهو الإدغام. نقول: جاء محامي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدره على الياء (المدغمة في ياء المتكلم).

مررت محامي: مجرور بالياء وعلامة حركه الكسرة المقدره على الياء (المدغمة في ياء المتكلم). رأيت محامي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدره على (الياء المدغمة في ياء المتكلم). أما إذا كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثني فيعرب بالحروف فتقول هذان معلماي: خير المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثني. شاهدت معلماي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء المدغمة في ياء المتكلم. مررت بمعلمي: اسم مجرور وعلامة حركه الياء المدغمة في ياء المتكلم فلا تقدر عليه.

(٢) ذهب بعضهم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني، إذ لا علة فيه توجب البناء، وغير معرب، إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صححة حرف إعرابه. فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء وهو رأي ابن حني - الخصائص، ج ٢، ص (٣٥٦). أما عند الجمهور فـ "ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية... لأن حدّ المعرب ضد حدّ المبني... وليس بين الضدين هنا واسطة". انظر العكبري - الباب، ج ١، ص (٦٧).

وابن مالك يراه معرباً بحركة ظاهرة في الجهر، مقترنة في الرفع والنصب. انظر ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٢، ص (١٠-١٢). لكن الجمهور يذهب إلى أنه معرب فعده من قسم المعرب المقدر إعرابه، وهذا الذي نميل إليه... فظهور الحركة فيه مستقل كما يستقل على الياء في المنقوص، وكما يمتنع على الألف، ولم يمنع ذلك من كونه معرباً. انظر العكبري - مسائل خلافية في النحو، ص (٨٥، ٨٨). نقول مسألة تقدير الحركات في المضاف إلى ياء المتكلم لا خلاف فيها بين البصريين والكوفيين.

قال تعالى : (وَكَذَلِكَ سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي) (١).

نفسى : (نفس): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

وقال تعالى : (وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ) (٢).

نفسى (نفس) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة مناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون فسي محل جر مضاف إليه.

وقال تعالى : (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي) (٣).

نفسى (نفس): اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه (٤).

وأقول هنا أن ياء المتكلم هي في حقيقة الأمر حركة كسر طويلة، ولا يلحق بالكسرة كسرة أخرى أو أية حركة أخرى. ولا تسبقها كسرة ومن ثم فإن افتراض وجود كسرة مناسبة قبل ياء المتكلم غير صحيح صوتياً فالتقدير هو على أخ.

(١) سورة طه، آية (٩٦).

(٢) سورة يوسف، آية (٥٣).

(٣) سورة ساء، آية (٥٠).

(٤) فمن زعم أنه في حالة الجر معرب لفظاً وفي غيره تقديراً - أي في حالة الرفع والنصب - وحجه وحود الكسرة، نقول لا يجوز أن تكون هذه الكسرة كسرة الإعراب مع كونها للياء، لأننا نقول: هذه الكسرة موحودة قبل التركيب المقتضى للإعراب، وكسرة الإعراب متأخرة عن التركيب. انظر ابن الجاحظ - الإيضاح في شرح المفصل، ج ١، ص (١٢٣).

رابعاً: ومن مواضعه المضارع المعتل الآخر:

أ- المضارع الذي آخره ألف:

تقدر فيه الضمة والفتحة على الألف لأنها لا تحتل الحركة.

قال تعالى: (لا يضل ربي ولا ينسى)^(١).

(يلسى): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وقولنا "لن ننسى الفضيلة".

(ننسى) : فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع

من ظهورها التعذر.

ب- المضارع الذي آخره واو أو ياء تقدر فيه حركة الضمة فقط، لتقلها عليهما

وتظهر الفتحة لخفتها عليهما.

قال تعالى : (يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده)^(٢).

يدعوكم: يدعو، فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها

التقل، (كم) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

وقال تعالى: (للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار)^(٣).

(تجري): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها

التقل.

(١) سورة طه، آية (٥٢).

(٢) سورة الإسراء، آية (٥٢).

(٣) سورة آل عمران، آية (١٥).

وأقول هنا يتعذر أن تتبع حركة حركة سابقة. والألف حركة فتح طويلة فلا يمكن أن تتلوا حركة أخرى. أما إمكانية تحريك الياء والواو، فالواقع أن الياء والواو المتحركتين تعودان إلى أصلهما فالواحدة منهما في هذه الحالة صامتة (شبه حركة) وليست حركة، ومن الممكن أن تلحق بالصامت حركة .

خامساً: الاسم المجرور بحرف جر زائد أو شبيه به:

فيؤدي ذلك إلى تقدير العلامة الإعرابية.

قال تعالى: (الَّذِينَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ)^(١).

(بعزيز): الباء حرف جر زائد مبني على الكسر، (عزیز) خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وحرف الجر الشبيه بالزائد (رُبُّ) و (واو رُبُّ): فيكون الاسم بعدهما معرباً بحركات مقدرة، حين نقول رُبُّ ضارة نافعة:

(رُبُّ): حرف جر شبيه بالزائد

(ضارة) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

وقال امرؤ القيس في معلقته :

(١) سورة الزمر، آية (٣٧).

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدولَه عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وليل : الواو واو "رُبُّ"، حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح، و "ليلٍ" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

سادساً: "كلا" و "كلتا" إن أضيفا لظاهر:

أعربا إعراب المفرد المقصور فتقدر الحركات عليهما^(١). والدليل على ذلك أن كلا وكلتا اسمان مفردان. يقول ابن الحاجب عن سبب تقدير الحركات على كلا: "والدليل عليه أنها اسم مفرد آخره ألف فوجب أن يُعْرَب بالحركات تقديراً كعصا ورحى. والدليل على أنه مفرد أن حقيقة التثنية والجمع فيه مفقودة، وأيضاً فإن الفصيح كلا الرجلين جاعلي، ولو كان مثلي لوجبَ جاءني"^(٢)، قال تعالى (كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)^(٣).

سابعاً: قسم المتعذر إعرابه مطلقاً: الحكاية

والحكاية : إيراد اللفظ على ما تسمعه وهي إما حكاية كلمة أو حكاية جملة. فحكاية الكلمة نحو: (مَنْ زَيْدٌ؟)، لمن قال : (قام زيد)، (ومن زيداً؟) لمن قال: (ضربت زيداً)، (ومن زيداً؟) لمن قال (مررت بزيد)، على رأي البصريين، وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب^(٤).

(١) وإن أضيفا إلى مضمراً، كانا في حكم الأسماء المنقاة، وكان إعرابهما بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٤.

(٢) ابن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل، ج ١، ص (١٢٠، ١٢١).

(٣) سورة الكهف، آية (٣٣).

(٤) السيوطي - المطالع السعيدة، ص (١٢٣).

ومنه تقدير الحركات الثلاث على آخر العلم المحكي^(١)، كالعلم المركب تركيب

إسناد، فنقول: حضر جاد الحق ليلاً.

جاد الحق: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقترنة منع من ظهورها حركة الحكاية.

* رأيت جاد الحق ليلاً.

جاد الحق: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقترنة منع من ظهورها حركة الحكاية.

* سلمت على جاد الحق

جاد الحق: اسم مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة المقترنة منع من ظهورها حركة الحكاية.

وحكاية الجملة عندما تقول: (سمعت: حي على الصلاة)، و (قرأت: قل هو الله أحد)، و(كتبت: استقم كما أمرت). فهذه الجمل محكية، ومحطها النصب بالفعل قبلها فأعرابها محلي.

أما إعراب الأسماء الخمسة^(٢) ففي إعرابها اثنا عشر مذهباً أقواها مذهبان:

أحدهما: مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدره في

الحروف، ثم اتبع فيها ما قبل الآخر للأخر. فحروف المد فيها حروف

إعراب. فإذا قلنا: قام أبو زيد أصله: أبو زيد، ثم اتبعت حركة الباء لحركة

(١) أن نحكي الاسم في صورته الأصلية التي جاء عليها دون تغيير.

(٢) وهي أبو، أخو، حمو، فو، ذو مضافة إلى غير باء التكلم، ومفردة، وأن تكون مكبرة. انظر ابن عبيش - شرح المفصل، ج ١، ص

الواو فاستنقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلنا (شاهدت أبا زيد)، فأصله أبو زيد، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإذا قلنا: "سلمت على أبي زيد" فأصله أبو زيد، اتبعت حركة الباء فاستنقلت الكسرة على الواو فحذفت هذه الحركة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة.

وثانيهما : أن هذه الأسماء معربة بالحروف وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام بن معاوية من الكوفيين. وهو الرأي الذي اتفق معه، فهو أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، فلماذا نلجأ إلى تقدير الحركات وباستطاعتنا أن نعرب الأسماء الخمسة بالحروف الظاهرة أمامنا، وخاصة أن آخر هذه الأسماء حروف علة تتغير بتغير العامل كالنشبية والجمع. فلما كانت حركة الإعراب تنقل على حروف العلة، جُعِلَت الحروفُ نفسها نائباً عن الإعراب، فإن قيل: قَلِمَ أعرب شيء من المفردات بالحروف، وهو خلاف الأصل، وهي أصول؟ قيل: لَمَّا وجب إعرابُ النشبية وجمع السلامة بالحروف ضرورة وهما فرعان، جُعِلَ في الأصول ما يُعرب بالحروف ليؤنِسَ بِحُكْمِ الفروع^(١). أي بمعنى جعل إعرابها توطئة لجعل إعراب المثني والجمع بالحروف، ولهذا لا تعدد الأسماء الخمسة من الحالات التي تقدر فيها الحركات الإعرابية.

(١) سبب تعليل إعرابها بالحروف. انظر ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٥١-٥٢).

وهكذا يتضح أن التقدير واجب ومحصور في أماكن محدّدة في نحو العربية.

فتقدير الإعراب لأحد أمرين.

١- التعذر.

٢- النقل.

والتعذر يكون في ثلاثة وجوه:

أولاً: معرب آخره ألف فيكون معرباً تقديراً في جميع وجوهه لتعذر الحركة على الألف واستحالتها.

ثانياً: كل مفرد معرب مضاف إلى ياء متكلم، فهو معرب بالحركات تقديراً، لأنه لا يمكن أن يكون الحرف نفسه مضموماً مكسوراً، ولا مكسوراً بكسرتين، فلما تعذر ذلك وجب تقديره. وكذلك في نحو (قاضي) في المفرد المنقوص المضاف لياء المتكلم، فيستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب "والمراد بالإدغام للتخفيف"^(١).

ثالثاً: ومن المتعذر إعرابه: المحكي، وكلا وكلتا إن أضيفا لظاهر، والاسم المجرور بحرف جر زائد، أو شبيهه بالزائد لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

والاستئصال يكون في مكانين:

(١) الاسترأبادي - شرح الكافية، ج ١، ص (٣٤).

أولاً : الاسم المنقوص المعرب المضاف إلى ياء سواء كان معرفة أو نكرة، فتستقل الضم والكسر على الياء.

ثانياً: جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم فرفعه مقدر فيه نحو: (جاعني مسلمي)، وأما النصب والجر فلفظي، لأنه كان من الواجب أن يكونا بالياء.

هذا هو معنى المعرب تقديراً بالحركات^(١)، وهذه هي الأسماء المعربة المقسرة الإعراب، والباقي منها ظاهر الإعراب. فنلاحظ هنا الخفة والنقل للحركات الإعرابية على حرف الإعراب^(٢). وهذان الملحظان هما اللذان يسببان التقدير أو عدمه.

فالحركات الإعرابية تختلف من حيث الخفة والنقل، وهذا يقودنا إلى السؤال التالي: هل تخضع الحركات الإعرابية لنظام القوة والضعف في اللغة العربية؟ وإذا كان كذلك، فكيف يحدث ذلك؟

فدعونا نكشف هذا الأمر من خلال خصائصها وصفاتها النطقية والوظيفية.

(١) وبالحروف في واو جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الرفع مراعاة لخفها أو ثقلها إلى يساء في النطق. انظر الاسترأبادي - شرح الكافية، ج ١، ص (٣٤).

(٢) وإن مثل الاسم المنقوص الذي في آخره ياء قبلها كسرة، فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها "وذلسك عمسوس لضعف الياء، ونقل المركبين مع تحرك ما قبلها...، وأما الفتحة فلحفتها لا تستقل على الياء مع كسرة ما قبلها". انظر الاسترأبادي - شرح الكافية، ج ١، ص (٣٤).

المستوى الصوتي للحركات الإعرابية

تُقسم الأصوات في علم اللغة الحديث إلى صائتة^(١) (Vowels) وصامتة^(٢) (Consonants). وعلماء العربية القدماء لم يدرسوا الأصوات من حيث تقسيمها إلى صائتة وصائتة، بل درسوها من حيث مخارجها - كما سنرى في الصفحات القادمة - ولا يعني ذلك أنهم لم يميزوا الصائت من الصامت فقد عرفوا الفرق بينهما بدقة^(٣). فالصوائت هي (الحركات) والصوائت هي (الحروف) عند علماء العربية القدماء وأطلق ابن جنسي مفهوم "الحركات" ليدل على الحركات القصيرة^(٤)، ويعلل تسميتها بالحركات؛ "لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به"^(٥).

- (١) فعلماء اللغة المحدثون عرفوا الصوت الصائت (الحركة) بقولهم: "الصوت المجهور الذي يحدث أثناء النطق به، أن يمر الهواء حرراً طليقاً، خلال الخلق والفم دون أن يقف في طريقه أي عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يُحدث احتكاكاً مسموعاً". انظر كمال بشر - علم اللغة العام الأصوات، ص (٧٤).
- (٢) أما الصوت الصامت فهو "الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في أثناء النطق به اعتراض أو عائق في مجرى الهواء، سواء أكلن الاعتراض كاملاً كما في نطق صوت مثل الدال أم كان الاعتراض جزئياً من شأنه أن يسمح بمرور الهواء، ولكن بصورة يتج عنها احتكاك مسموع". انظر محمد مصطفى رضوان - نظرات في اللغة، ص (١٧١).
- وبدخول في الأصوات الصائتة "تلك الأصوات التي لا يمر الهواء في أثناء النطق بها من الفم، وإنما يمر من الأنف كالنون والبيم، وكذلك الأصوات التي ينحرف هوائها، فلا يخرج من وسط الفم، وإنما يخرج من حنايه أو أحدها كاللام". انظر محمد مصطفى رضوان - نظرات في اللغة، ص (١٧١).
- ومضمون هنا الكلام نجده في الدرس اللغوي عند قدماء العربية.
- (٣) فابن جنبي يسمي الحركات الطويلة بالمصوتات، أو الحروف المصوتة، مراعاة لخاصة مهمة لها وهي قوة الوضوح السمعي. انظر ابن جنبي - الخصائص، ج ٣، ص (١٢٤، ١٢٥). وانظر الميرد - المقتضب، ج ١، ص (٢٥٧).
- وابن سينا قد استخدم نفس مصطلح (مصوت) في وصفه لحروف المد والحركات. انظر ابن سينا - أسباب حدوث الحروف، ص (٨٤، ٨٥).
- والفخر الرازي استخدم كلمة (مصوتة) للدلالة على حروف المد واللين. انظر الفخر الرازي - التفسير الكبير، ج ١، ص (٢٩).
- واستخدم ابن سينا والفخر الرازي مصطلح الصامت واستعمله أيضاً المولى شمس الدين أحمد من علماء القرن التاسع المحسري في كتابه شرح مراح الأرواح. انظر ابن سينا - أسباب حدوث الحروف، ص (٨٥). والفخر الرازي - التفسير الكبير، ج ١، ص (٢٩، ٣٠)، و شمس الدين أحمد - شرح مراح الأرواح، ج ٣، ص (١٢٠).
- وهذا يدل على أن الألسنية الحديثة لا تفرد لهذا التقسيم لغة وهو الصامت والمصوت. فلا فرق بين مصطلح (صائت) ومصطلح (مصوت) إلا أن الأول من الفعل صات والثاني من الفعل (صوت) لكن لم يترك هذا أثراً في مسار علم النحو والصرف.
- (٤) فالحركات بقيت ترد لدى العلماء بأسماء لا تتضمن مصطلح حركة أو حركات بالمفهوم الصوتي الخالص، ولكننا وحدنا هذا عند ابن جنبي فقد عالج هذا المصطلح معالجة واسعة في كتابه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب.
- (٥) ابن جنبي - سر صناعة الإعراب، ج ١، ص (٢٦، ٢٧).

فمصطلح (الحركات) ما زال موضع تأييد أو رفض عند بعض العلماء المحدثين فهذا المصطلح لم يُستخدم في الدراسات اللغوية العربية القديمة شاملاً لكل ما هو حركة. فالمستشرق هنري فليش رفض هذا المصطلح لأن علماء العربية عندما استخدموه لم يضعوه إلا ليدل على الحركات القصيرة فقط (الضمة، الكسرة، الفتحة) ولهذا فهو مصطلح لا يشمل الحركات الطويلة (الواو، والياء، والألف) التي سُميت في الدراسات اللغوية العربية القديمة بحروف المد. فالحركة عند القدماء من العرب عناصر ناقصة لا تقوم بذاتها، لا بُدَّ أن تعتمد على حرف صحيح أو كالصحيح (الواو، والياء) ^(١). ورفض هنري هذا المصطلح (حركة) لأن هناك نقاط التقاء بين المفهومين، فالحركة في نظر القدماء ليس لها وجود مستقل وفي الوقت نفسه هي جزء من حروف المد. ويقول هنري "وهذا التداخل يقضي على صلاحية المصطلحين معاً" ^(٢). ونخرج بعد رأيه هذا أنه لا بد من مصطلح جديد غير مصطلح (الحركات) حتى نجمع تحته (الحركات القصيرة) وحروف المد (الحركات الطويلة). بما أنهما من جنس واحد ^(٣).

فعلماء اللغة المحدثون، استخدموا عدة مصطلحات للدلالة على الحركات إلى جانب المصطلحات التي استعملها علماء العربية القدماء، لكنها لم تخرج عن نطاق القديم.

فمحمد الأنطاكي يسمي الصوائت طليقات ^(٤)، وهي تكتسب تصويتها من اهتزاز الوترين الصوتيين فقط، إذ لا يحدث معها الاتسداد. ويسمي أحمد مختار عمر الصوائت العلل ^(٥) فهي تُمكن أجهزة النطق من الانتقال من موضع ساكن للذي يليه. ويفضل كمال

() هنري فليش - العربية الفصحى، ص (١٨).

() المصدر السابق، ص (١٨).

() المصدر السابق، ص (٤٧).

() محمد الأنطاكي - المحيط، ج ١، ص (٣٤).

() أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي، ص (١١٤، ١١٦).

بشر تسمية الصوائت حركات، ويقصد بالحركات هنا (الحركات القصيرة والطويلة) "وإن كان من الجائز تسميتها بالصائتة والمصوتة"^(١). وهكذا يتضح أن مصطلح (الحركة) قد استعمل في الدراسات العربية القديمة ليدل على الحركات القصيرة (الفتحة والكسرة والضمة)، ولم تكن لتدل على حروف المد، ولكن لماذا لا نسمى حروف المد هذه بالحركات، فمادة تكوينها تماثل مادة الحركات القصيرة. فالحركة وحرف المد من جنس واحد. وليس لهما سوى معدن واحد، فهما في الحقيقة شيء واحد^(٢). وهذا التماثل يؤدي إلى نتيجة مفادها: أن حروف المد في حقيقتها لا يمكن أن تكون إلا حركات. وهذا التماثل يصوره سيبويه قبلاً عندما ذكر عن الخليل - أن الفتحة والضمة والكسرة أجزاء من الألف والواو والياء فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"^(٣).

فعبارة الخليل تدل على وعي النحويين لملاحظ التشابه الذي يصل حروف المد بالحركات وصلأ متراسلاً يلتقي على أفق واحد في مرجعيته. وابن جني يقول: "وأما ما في أيدي الناس فتلاث: الضمة والكسرة والفتحة ومحصلها على الحقيقة ست"^(٤).

وابن سينا يرى أن الفتحة أخت الألف، والضمة أخت الواو، والكسرة أخت الياء"^(٥). بالإضافة إلى أن القدماء عندما وصفوا هذه الحروف قالوا: هذه الحروف هوائية لا حيز لها"^(٦)، ويشير سيبويه إلى أنها حروف خفية. أتسع مخرجها، وسمى بعضها

(١) كمال بشر - علم اللغة العام، ص (٧٣، ٧٤).

(٢) ابن عميش - شرح المفصل، ج ٩، ص (٦٤).

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص (٣٦٣).

(٤) ابن جني - الحصائص، ج ٣، ص (١٢٠).

(٥) ابن سينا - أسباب حدوث الحروف، ص (٨٤، ٨٥).

(٦) الخليل بن أحمد - العين، ج ١، ص (٥٧).

الهاوي فقال: "وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مُخْرِجِها وأخفاهن وأوسعهن مُخْرِجِها الألف ثم الياء ثم الواو"^(١).

وما هذه الأمور جميعاً إلا صفات الحركات القصيرة كما سنتبينها لاحقاً^(٢). فالنحاة متفقون على أن الحركات أبعاض حروف المد، وما دام علماء العرب قد أتركوا أن كل حركة من هذه الحركات القصيرة تناسب وتوافق ما كان من قبلها وجنسها من حروف المد في الخواص والصفات، وأن ابن جنى وافق على تسمية الحركات القصيرة بالحروف الصغار، وأن القدماء قاموا باستبعاد الحركات عليها، وتعذرنا على الألف - بسبب أنها حركات^(٣)، وأن الاختلاف الرئيسي بينهما يكمن في الكمية، فلم لا نسمي هذه الحروف بالحركات الطويلة. فالفرق بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة: هو فوق كمي، حاولوا معرفته، وأستطيع القول أنهم نجحوا في ذلك. فابن جنى عبّر عن هذا الفرق في حدود علاقة الجزء بالكل^(٤). يقول "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين...، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو فلا يبلغ الناطق بها لدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكملت الحركات حروفاً، أعني ألفاً

(١) سيويه - الكتاب، ج٤، ص (٥٧٥).

(٢) انظر ص (٩٨) من هذه الرسالة.

(٣) والدليل أيضاً على أن حروف المد ما هي إلا حركات مثل الحركات القصيرة إنما تخضع إلى التناوب فيما بينها، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير في المعنى من نحو: هياء: هراء، وقية: قرة. انظر أبو الطيب - الإبدال، ج٢، ص (٤٩٤، ٤٩٦).

مثلاً هناك تناوب بين الكسرة والضمة، والكسرة والفتحة أو الضمة والفتحة، نقول لِعس وُعس، خرس، جرس. انظر ابن سيده - المعصم، ج١٥، ص (٧٤، ٧٥، ٧٦).

ولقد أطلق اللغويون العرب على ظاهرة التناوب هذه مصطلح المعاقبة.

(٤) ابن جنى - سر صناعة الإعراب، ج١، ص (٣١).

وياءً وواواً^(١). أما ابن سينا فقد ذكر لنا نسبة حروف المد إلى الحركات من حيث طول المدة الزمنية في النطق. فقال: "ولكنني أعلم يقيناً أن الألف الممدودة المصوكة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف، وكذلك نسبة الواو المصوكة إلى الضمة والياء المصوكة إلى الكسرة"^(٢).

وأشير هنا إلى أنه لم يقرر بشكل نهائي نسبة الحركة الطويلة إلى الحركة القصيرة من حيث مدتها الزمنية فهي ضعف أم أضعاف. لكن العكبري قرّر ذلك عند حديثه عن ياء المنقوص بقوله: "لم تُضمّ الياء ههنا، ولم تُكسر لوجهين: أحدهما: أن الياء مقدره بكسرتين"^(٣). وعيّن هذه المدة العلامة شمس الدين أحمد^(٤) في كتابه شرح مراح الأرواح بقوله: "قالوا من جنس الضمة لكونها مركبة من الضمتين، والياء من جنس الكسرة لأنها مركبة من الكسرتين أي وضعت مقدار الكسرتين، وكذا الألف متولد من الفتحة لأن الألف مركبة من الفتحتين، أي وصفت مقدار الفتحتين"^(٥). وهكذا تُظهر هذه الأقوال: أن الفوق

(١) ابن جنّي - سر صناعة الإعراب، ج ١، ص (٢٦، ٢٧). و الألف والواو والياء في هذا النص حركات طويلة وليست الواو الصامت شبه الحركة والياء الصامت شبه الحركة.

(٢) ابن سينا - أسباب حدوث الحروف، ص (٨٥).

(٣) العكبري - اللباب، ج ١، ص (٨١).

(٤) وهو من علماء القرن التاسع. وهو معروف (بديكتوز).

(٥) ديكفوز - شرح مراح الأرواح، ص (٢٠١).

والذي يؤكد أيضاً أن العرب توصلوا إلى استنتاج فكرة المدة أو الكمية، وأن المصوت الطويل معادل لمصوتين قصيرين: نص الغارئي المروي - وهو من علماء التجويد (ت ١٠١٤هـ - كما ترجمه الأستاذ كاتنير حيث قال "الألف مرلفة من فتحتين، والواو مسن ضمتين، والياء من كسرتين"

انظر حان كاتنير - محاضرات في علم الأصوات العربي. ص (١٢٤). وانظر هنري فليش - التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، تحقيق عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ج ٢٣، (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م). ص (٨٧).

بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة هو النصف، فالحركات الطويلة تعادل ضعف الحركة القصيرة. فجاء تعبيرهم عن هذا الفرق بينهما دقيقاً يدل على وعي حاد في ضبط البنية. ويوافق هذا ما جاء به بعض المحدثين من أن الحركة الطويلة تعادل ضعفي الحركة القصيرة، وأن الحركة تعادل من حيث زمنها نصف زمن حرف المد^(١)، وكما لا يرى أن هناك فرقاً بين الحركات الطويلة والقصيرة إلا في الكمية، فيقول: "لا فرق بين الكسرة القصيرة، والطويلة، إلا الطول فقط"^(٢). وشاركه الرأي في هذا أحمد مختار عمر^(٣). وذهب مذهبهما داود عبده حيث يقرر طول الألف بفتحيتين قصيرتين^(٤). وقال محمد الأنطاكي إن طول الباء ضعف طول الكسرة القصيرة وهما متماثلتان فسي جميع الصفات والأحكام عدا الطول^(٥). وشاركه في الرأي إبراهيم أنيس^(٦). وهذا يوافق نتلج التحليل المخبري بجهاز (السوناغراف)^(٧) حيث قاس العلماء هذه المدة بواسطته.

(١) انظر سلمان العان - التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص (٤١، ٤٣، ١١٥). وانظر كمال بشر - علم اللغة العام، ص (٨٣).
(٢) كمال بشر - علم اللغة العام، ص (٨٣).
(٣) أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي، ص (٢٨٢، ٢٨٣).
(٤) داود عبده - أبحاث في اللغة العربية، ص (٣٧).
(٥) محمد الأنطاكي - المحيط، ج ١، ص (٣٦).
(٦) إبراهيم أنيس - الأصوات اللغوية، ص (٢١٠، ٢١١).
(٧) سمير ستية - ظاهرة الوضوح السعفي في الأصوات: جهاز مبتكر لقياسها، أبحاث اليومك، مجلد (٦)، عدد (١)، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م). ص (٥٩-٩٩).

خصائص الحركات

- ١- حرية خروج الهواء خروجاً، سلساً غير مُزاحم^(١) حال النطق بها، وهي أهم خاصية من خواص الحركات، فالحركة صوت يحدث في أثناء النطق به، بأن يمرّ الهواء حراً طليقاً من الحلق والقم دون أن يقف في طريقه حاجز.
- ٢- جميع الحركات مجهورة^(٢). و ثمة صوامت أيضاً مجهورة .
- ٣- الوضوح السمعي : الحركات أوضح في السمع من الحروف فهي تختلف عن الأصوات الصحيحة في أن فتحة القم معها تكون أكبر مما هي مع الصحاح. لكن ليست كلّ الصوائت ذات نسبة واحدة في الوضوح السمعي، بل تتفاوت في درجات الوضوح، فالفتحة أوضح من الضمة والكسرة، يقول ابن جني: "... وأوسعها وألينها الألف"^(٣).
- ٤- الاستمرارية : صوت المد "إنما حدث لجريان نفسه وامتداده"^(٤). وهذه العبارة تشير إلى قدرة هذا الصوت على الاستمرار.
- ٥- أن الحركات الطويلة تختلف عن الحركات القصيرة بالطول^(٥)، وهذه الصفات تتفق مع ما جاء به المحدثون^(٦).

(١) ابن سينا - أسباب حدوث الحروف، ص (٨٤، ٨٥).

(٢) ابن جنّي - سر صناعة الإعراب، ج ١، ص (٦٠).

(٣) ابن جنّي - سر صناعة الإعراب، ج ١، ص (٧، ٨).

(٤) الفجر الرازي - التفسير الكبير، ج ١، ص (٤٨).

(٥) طول الصوت: الزمن الذي يستغرقه النطق بهذا الصوت.

(٦) انظر كمال بشر - علم اللغة العام، ص (٧٣-٧٥)، وانظر أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي، (٢٤٤-٢٤٨). وانظر

سلمان العان - التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص (١١٩). وانظر إبراهيم أنيس - الأصوات اللغوية، ص (٢١٠، ٢١١،

ومن الواضح أن كل حركة من هذه الحركات لا تشبه الأخرى بل تختلف عنها في كثير من سماتها النطقية والوظيفية. فهذه الحركات تختلف من حيث الخفة والنقل. ويبدو أن التعرف على الطريقة التي يتم بموجبها إيجاد هذه الحركات تساهم في وصفها، ويجعلنا نحتكم إلى منهجية واضحة في إصدار الأحكام المتصلة بالخفة والنقل.

وترى الدراسات الحديثة أن الذي يُعطي الحركة صفاتها المميزة هو الشكل العام لحجيرة النطق، والشكل العام لحجيرة النطق يتقرر بناء على وضع اللسان والشفيتين^(١)، فاللسان يتخذ أوضاعاً كثيرة مختلفة لإنتاج عدد كبير من الحركات المتنوعة في اللغات المختلفة، فتمايز الحركات يتم من خلال الشكل والوضع الذي يتخذه اللسان تبعاً للموقع الذي يستقر فيه، يُعطي ما يميز كل حركة عن الأخرى، فيكون هذا الوضع أساساً في إنتاج الحركات، وتمييز بعضها من بعض ولا يمكن إغفال هذا الوضع عند وصف أية حركة، أو تجاوزه عند التمييز بين الحركات^(٢).

فاللسان في جميع الأحوال يتخذ شكلاً محدّياً، فإذا حدّدنا النقطة العليا في تحدّب

(١) وقد أدرك اللغويون القدامى الاختلاف في وضع جهاز النطق: "فلما اختلفت أشكال الحلق والقم والشفيتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر". انظر ابن حني - سر صناعة الإعراب، ج ١، ص (٨). وأشاروا إلى شيء من عمل اللسان في تأدية الحركات. انظر الاسترأباضي - شرح شافية ابن المحاسب، ج ٣، ص (٢٦١، ٢٦٢). ووصفوا الأشكال التي تتخذها الشفتان في أثناء النطق بها. انظر ابن حني - سر صناعة الإعراب، ج ١، ص (٨). أما الألف فتحد الحلق والقم معها مفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتحد معها الأضراس سلفاً وعلوياً قد اكتسفت حني اللسان وضغطته وتفاع الحنك - تباعد - عن ظهر اللسان، فحري الصوت متصفاً هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استنطال، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليجرح فيه النفس ويتصل الصوت". انظر ابن حني - سر صناعة الإعراب، ج ١، ص (٨).

(٢) سمير شريف ستية - الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، مجلة اللقاء للبحوث والدراسات، م ٢٢، ع ١٤، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م). ص (١٣٢).

اللسان، صار بإمكاننا أن نتصور الشكل العام للسان في الفم. ولتحديد النقطة العليا في التحذب علينا أن نعيها على محورين : أفقي وعمودي. فلا بد من معيار ثابت توصف به الحركات في اللغات الإنسانية، وهذا المعيار هو^(١) :

١- الوضع العمودي للسان Vertical Position

٢- الوضع الأفقي للسان Horizontal Position

٣- وضع الشفتين Lips Position

أولاً: الوضع الأفقي: علينا أن نعي النقطة العليا من حيث مكانها على سطح اللسان من الأمام إلى الخلف (أين تقع هذه النقطة على سطح اللسان).

ثانياً: أما الموضع العمودي: فينبغي أن نعي مدى ارتفاع النقطة العليا بالنسبة إلى الحنك الأعلى أي مدى قربها وبعدها من سقف الفم، وللوصف يكفي أن يبين ثلاث نقاط على المحور الأفقي وأربع نقاط على المحور العمودي.

أما النقاط على المحور العمودي فهي :

- ١- أعلى درجة يصل إليها اللسان عند نطق حركة ما (ما نسميه بالصائت المرتفع أو الضيق).
- ٢- نصف ضيق أو نصف مرتفع.
- ٣- نصف مفتوح (متسع).
- ٤- مفتوح (متسع) أدنى نقطة يصلها التحذب اللساني من سقف الفم.

(١) سمير شريف ستيتية - الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، م٢٠، ع١٦، (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م). ص (١٣٥).

والنقاط على المحور الأفقي تُحدّد حسب الدرجة التي يتقدم بها اللسان أو يتخلف وهي :

١- أمامي : تحت الغار.

٢- وسطي : بين الطبق والغار.

٣- خلفي : تحت الغار.

وتقسم الحركات وفق النظر إلى النقاط على المحور الأفقي (١) على النحو الآتي:

١- الحركات الأمامية : وهي الحركات التي يرتفع الجزء الأمامي من اللسان حال

النطق بها تجاه مقدم الحنك أو الحنك الصلب.

٢- الحركات الخلفية: وهي الحركات التي يرتفع الجزء الخلفي من اللسان حال النطق

بها إلى الحنك اللين، أو أقصى الحنك.

٣- الحركات الوسطى أو المركزية.

أما تقسيم هذه الحركات في ضوء المحور العمودي فقد تشكّل على الوجه التالي :

أ (الحركات الضيقة : وهي الحركات التي يرتفع اللسان حال النطق بها تجاه

الحنك الأعلى إلى أقصى درجة في منطقة الحركات.

ب) الحركات المتسعة : وهي الحركات التي يكون اللسان حال النطق بها منخفضاً

في قاع الفم إلى أقصى درجة.

ج (الحركات نصف الضيقة ونصف المتسعة.

(١) كمال بشر - علم الأصوات العام، ص (١٤٣، ١٤٥).

ثالثاً: وبالنظر إلى وضع الشفتين (مضموم أم منبسط) (١) فقد تبين أن الشفاه تكون منفرجة أو مضمومة أو محايدة. فالحركات تنطق مع انفراج الشفتين أو حين يكون وضعها محايداً تسمى الحركات غير المضمومة، وفي حالة الضم تتضمن الشفتان ضمّاً شديداً. فالضمة حركة تضم لها الشفتان، والفتحة حركة يفتح لها الفم، والكسرة حركة ينكسر لها المخرج، ويهوي إلى أسفل (٢).

ويشير علم الأصوات أننا عندما نطق بالكسرة، فإن الجزء الأمامي من اللسان يرتفع تجاه الغار دون أن يؤدي هذا الارتفاع إلى إعاقة في مجرى الهواء الصادر من الرئتين. وتكون الشفتان عندئذ في حالة انفراج، وتراجع نحو الخلف (٣).

وعند نطقنا بالفتحة، تكون أعلى نقطة من اللسان أمامية، وبعيدة عن الغار، والفم مع هذه الحركة يكون مفتوحاً بنسبة أكبر من نسبة فتحه مع حركة الكسرة (٤). والشفتان تأخذان مع هذه الحركة وضع الحياد التام (٥).

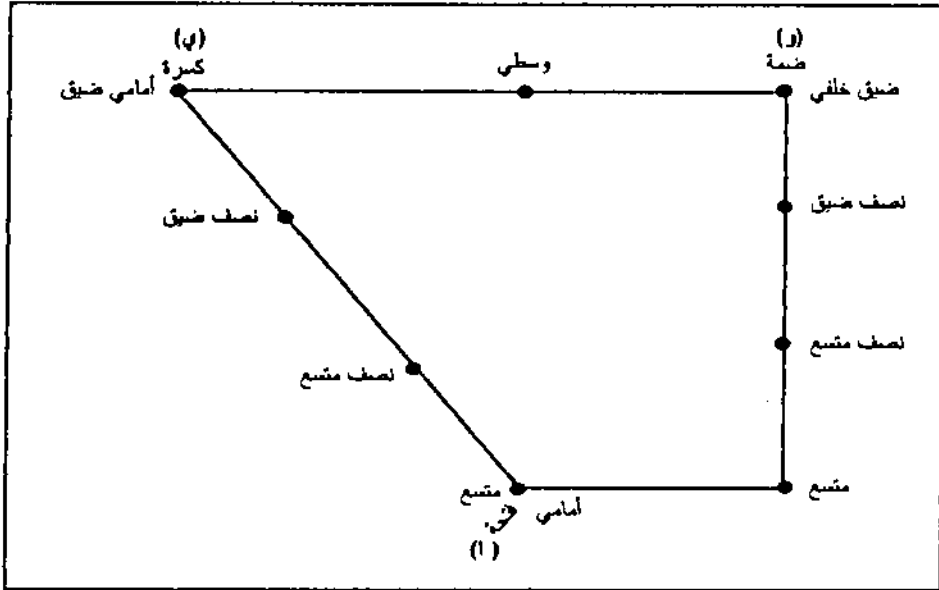
(١) (منور أو غير منور).

(٢) السيوطي - المطالع السعيدة، ص (٩١، ٩٢).

(٣) محمد حواد النوري - فصول في علم الأصوات، ص (٢٥٠).

(٤) المصدر السابق، ص (٢٥٢).

(٥) محمد الأنطاكي - المحيط، ج ١، ص (٣٨).



فالحركات القصيرة والطويلة لا تختلف إلا في الطول (الكمية) فقط لكن بعض العلماء المحدثين رأوا أنها تختلف في مواضعها أيضاً: فسلطان العاني من خلال الفحص الفسيولوجي تبين له وجود اختلاف طفيف في مواضع النطق بين الواو والضممة، وبين الكسر والياء، لكنه وجد اختلافاً واضحاً بين موضع نطق الألف، وموضع نطق الفتحة^(١). أما كمال بشر فلا يرى هناك اختلافاً طفيفاً في مواضع نطق الضمة الطويلة والقصيرة، وكذلك في مواضع الكسرة الطويلة والقصيرة^(٢). لكن الغريب هنا أن بشراً لم يذكر في حديثه هنا (الفتحة والألف) والفرق بينهما في مواضع النطق، فهل يعني إغفال ذكرهما موافقته لرأي سلمان العاني على وجود فرق واضح في مواضع النطق؟ وأحمد مختار

(١) سلمان العاني - التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص (٤١، ٤٣).

(٢) كمال بشر - علم اللغة العام، ص (٨٣).

ثالثاً: وبالنظر إلى وضع الشفتين (مضموم أم منبسط) (١) فقد تبين أن الشفاه تكون منفرجة أو مضمومة أو محايدة. فالحركات تنطق مع انفراج الشفتين أو حين يكون وضعها محايداً تسمى الحركات غير المضمومة، وفي حالة الضم تتضمن الشفتان ضمّاً شديداً. فالضمة حركة تضم لها الشفتان، والفتحة حركة ينفث لها الفم، والكسرة حركة ينكسر لها المخرج، ويهوي إلى أسفل (٢).

ويشير علم الأصوات أننا عندما ننتقل بالكسرة، فإن الجزء الأمامي من اللسان يرتفع تجاه الغار دون أن يؤدي هذا الارتفاع إلى إعاقة في مجرى الهواء الصادر من الرئتين. وتكون الشفتان عندئذ في حالة انفراج، وتراجع نحو الخلف (٣).

وعند نطقنا بالفتحة، تكون أعلى نقطة من اللسان أمامية، وبعيدة عن الغار، والفم مع هذه الحركة يكون مفتوحاً بنسبة أكبر من نسبة فتحه مع حركة الكسرة (٤). والشفتان تأخذان مع هذه الحركة وضع الحياد التام (٥).

(١) (ملوّر أو غير ملوّر).

(٢) السويطي - المطالع السعيدة، ص (٩١، ٩٢).

(٣) محمد حواد النوري - فصول في علم الأصوات، ص (٢٥٠).

(٤) المصدر السابق، ص (٢٥٢).

(٥) محمد الأنطاكي - المحيط، ج ١، ص (٣٨).

أما حركة الضمّة، فعند النطق بها، فإن مؤخر اللسان يرتفع نحو منطقة الطبق إلى أقصى درجة ممكنة، والشفتان تتخذان وضع استدارة كاملة^(١) مع بقاء فرجة بينهما.

وبناء على هذا وصف علماء الأصوات^(٢) :

الكسرة : حركة أمامية، ضيقة، منبسطة، مثل الكسرة في (طر).

الفتحة : حركة أمامية، متسعة، منبسطة. مثل الفتحة في (هَب).

الضمّة : حركة خلفية، ضيقة، مضمومة. مثل الضمّة في (قُم).

والشيء نفسه يقال عن الحركات الطويلة^(٣).

الياء : أمامي، ضيق، منبسط. مثل ياء المد في (سيرة).

الواو : خلفي، ضيق، مضموم. مثل واو المد في (دور).

ألف : أمامي، متسع، منبسط، مثل الألف في (باب)

(١) محمد حواد النوري - فصول في علم الأصوات، ص (٢٥٤). وانظر الأنطاكي - المحيط، ج ١، ص (٣٦).

أريد أن أوه هنا إلى أن الأزهرى في حديثه عن المخرجة، أشار إلى المواضع النطقية للحركات القصيرة والطويلة، بقول: "والياء والواو والألف اللينة منوطات بها، ومدارج أصواتها مختلفة، فمدرجة الألف شاحصة نحو الغار الأعلى، ومدرجة الياء منخفضة نحو الأضراس، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين" انظر الأزهرى - تهذيب اللغة، ج ١، ص (٥١). فمدرجة الياء منخفضة نحو الأضراس أى أن التعديل للهواء المنطلق مع القناة الصوتية يتمثل في وضعية الجزء قبل الأمامي من اللسان، وحيث ترتفع هذه الجزئية وينخفض مقدمه للأسفل مع انزلاق الحنك الأسفل، وبهذا التعديل تنتج صوت الكسرة فتوصف بأنها أمامية ضيقة، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين، لأن الهواء المتعلق مع القناة الصوتية يتعرض للتعديل في منطقة الشفتين بتدويرهما بوضعية وعسوة تميل في تدويرها إلى الأفقية بالنسبة لوضع الوجه، وبهذا التعديل ينتج صوت الضمة".

(٢) كمال بشر - علم اللغة العام، ص (١٤٣).

أو نستطيع أن نصفها هكذا :

الكسرة: أمامية، مغلقة، غير مدوّرة.

الفتحة : أمامية، مفتوحة، غير مدوّرة.

الضمّة : خلفية، مغلقة، مدوّرة.

أمامية (من حيث وضع اللسان)، مغلقة (من حيث درجة ارتقاء اللسان)، غير مدوّرة (من حيث وضع الشفتين).

انظر سمير سنيّة - ظاهرة الوضوح السمعى في الأصوات، أبحاث اليروك، م ٦٦، ع ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م). ص (٦٦ -

٦٨). وانظر سمير سنيّة - الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، مجلة البقاء للبحوث والدراسات، م ٢٣، ع ١٤١٣ - ١٩٩٢ م). ص (١٣٩ - ١٤٠).

(٣) محمد محوي - الأصوات اللغوية، ص (٥٠ - ٥٥).

فلو أن الاختلاف في المواضع النطقية للحركات امتد ليظهر بين الحركة القصيرة والحركة الطويلة من جنسها، لما أورد ابن سينا الألف المصوتة وأختها الفتحة، وكذلك الواو مع أختها الضمة، والياء مع أختها الكسرة في المكان نفسه وفق نسق واحد عند الحديث عن مخرج كل منهما، فالحركات القصيرة أخوات للحركات الطويلة، فكيف تصدر من موضع آخر؟ وهذه الأحرف توابع للحركات ومنتشنة عنها، والحركات أوائل لها وأجزاء منها، والألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة فكيف يختلفان في موضع النطق؟

فالفتحة يبقى اللسان عند النطق بها طبيعياً، سوى ارتفاع طفيف جداً^(١) مع بقاء الشفتين في وضع الحياد التام. فهي بلا شك حركة بسيطة، لم تتطلب بنا غير مجهود يسير، وبعض العلماء يشير إلى عدم فاعلية الأعضاء النطقية في إنتاجها^(٢).

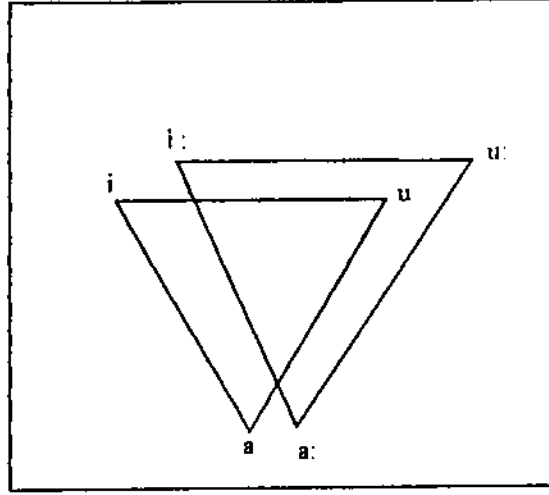
أما الكسرة: فاللفظ بها يتطلب مجهوداً أكبر لأن مقدمة اللسان ترتفع إلى أقصى درجة ممكنة نحو مقدم الفم، مع تراجع الشفتين إلى الخلف، فهي عندئذ تحتاج لجهد عضلي عند النطق بها أكبر من ذلك الجهد المبذول في الفتحة.

وهذا الجهد المبذول يزداد أكثر مع حركة (الضمة) لأنها تحتاج إلى رفع مؤخر اللسان إلى أقصى درجة ممكنة نحو مؤخر الحنك الأعلى، وفي الوقت نفسه تتحرك الشفتان بمقدار أكبر منه في الكسرة، حيث تستديران استدارة كاملة مع الضمة، وتراجعان إلى الخلف مع الكسرة. وهذا يجعل المجهود الذي بذل مع الضمة أكبر. ويُرجَّح ذلك مسا

(١) محمد الأنطاكي - المحيط، ج ١، ص (٣٨).

(٢) بسام بركة - علم الأصوات العام، ص (١٣١، ١٣٢).

عمر يرى أن هناك خلافاً في كيفية هذه المواضع، فموقع اللسان مع إحدى العليتين المتقابلتين مختلف قليلاً (١). كما يتضح من الرسم الآتي:



فمن الشكل السابق يتضح تراجع عضلات اللسان وانقباضها للخلف في نطق الحركات الطويلة وارتفاعه للأعلى أيضاً. والذي يبدو واضحاً أن لا اختلاف في مواضع النطق بين الكسرة والياء (الكسرة الطويلة) ، وبين الضمة والواو (الضمة الطويلة) ، وبين الفتحة والألف (الفتحة الطويلة) ، والذي يؤكد وجهة نظري هذه قول ابن سينا: "وأما الألفُ المصوتة وأختها الفتحة، فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلس غير مزاحم، وأما الواو المصوتة وأختها الضمة، فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضيق للمخرج وميل به سلس إلى فوق. وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضيق للمخرج وميل به سلس إلى أسفل" (٢).

(١) أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي، ص (٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) ابن سينا - أسباب حدوث الحروف، ص (٨٤-٨٥).

قاله بسام بركة في معرض حديثه عن وضعية الأعضاء النطقية عند إنتاج الحركات (١).
 وقول إبراهيم أنيس: ولذلك فإن الجهد المبذول في تحريك أقصى اللسان أكبر من الجهد
 المبذول في تحريك أدناه، وتحرك أدناه أيسر من تحريك أقصاه (٢). وهكذا أظهر وصف
 الحركات أن الفتحة أخف الحركات والكسرة أثقل من الفتحة، والضمة أثقل هذه الحركات.
 ويلاحظ أن ما يجري على الضمة يجري على الكسرة لأن كليهما صوت لين ضيق،
 بخلاف الفتحة، فهي صوت متسع (٣).

والفتحة أسلس مخرجاً، وأقل مؤونة على اللسان والشفيتين من الضمة والكسرة،
 فهي تخرج من خرق الفم بلا كلفة (٤). أي بمعنى أن أعضاء النطق في الفم لا عمل لها
 في إنتاجها. والكسرة ثقيلة في النطق؛ يقول الفراء: "إن لمخرج الكسرة مؤونة على
 اللسان والشفيتين، يُمال أحد الشدقين (٥) إلى الكسرة، فترى ذلك ثقيلاً" (٦). فأخراج الكسرة
 يهدف إلى تحريك جانب الفم. وأثقلها في النطق الضمة، فالفراء يستعمل الضم لأن مخرجه
 مؤونة على اللسان والشفيتين، حيث تتضمن الشفتان، فترى ذلك ثقيلاً (٧). وكلمة مؤونة هي
 نص الفراء تتم عن دقة معرفته لمسلك الحركات. فأخراج الضمة يحتاج إلى تحريك

(١) بسام بركة - علم الأصوات العام، ص (١٣٠-١٣٢).

(٢) إبراهيم أنيس - في اللهجات العربية، ص (٩٦).

(٣) إبراهيم أنيس - الأصوات اللغوية، ص (٣٣).

(٤) الفراء - معاني القرآن، ج ٢، ص (١٢).

خرق: طرف

(٥) الشدق: الخنك الأسفل

(٦) الفراء - معاني القرآن، ج ٢، ص (١٢).

(٧) الفراء - معاني القرآن، ج ٢، ص (١٢).

الشفيتين: "فما عمل فيه عضوان أنقل مما عمل فيه عضو واحد" (١) وإذا خرجنا بأن الفتحة أخف من الكسرة (٢)، والكسرة أخف من الضمة (٣)، فهذا يقودنا إلى القول: إن الألف أخف من الياء، والياء أخف من الواو، لأن هذه الحركات أبعاض هذه الحروف، وهذه الحروف امتداد لتلك الحركات. وسيبويه ذكر ذلك بقوله: "إن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة، كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو" (٤). وقوله: "ألا تراهم يفرون من الألف إلى الياء والواو" (٥). وذلك "لأن الفتحة والألف أخف عليهم" (٦). فهو يرى أن الألف خفيفة "لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة، ولا تُحرّك أبداً، فإنما هي بمنزلة النفس، فمن ثمّ لم تنقل ثقل الواو عليهم ولا الياء" (٧).

وابن جنبي يعلّل خفة الياء ونقل الواو، بأن الياء خفت "لقربها من الألف، والسواو ليست كذلك، لأنك لا تحتاج إلى إخراجها إلى تحريك شفّتك" (٨). "قالواوات أثقل عليهم من الياءات" (٩).

(١) السبوي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص (١٧٩).

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص (١٧٩).

(٣) ابن الأنباري - أسرار العربية، ص (٦٦).

(٤) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص (٢٨١).

(٥) المصدر السابق، ج ٤، ص (٣٠٢).

(٦) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص (٣٠٢).

(٧) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص (٤٧٩).

(٨) ابن حني - المصنف لكتاب التصريف، ج ١، ص (١٩٦).

(٩) الزمخشري - المغفل في علم العربية، ص (٣٧٨).

أثر الخفة والثقل في توجيه الظاهرة اللغوية

شغلت قضية الخفة والثقل النحاة العرب وعلماء اللغة المعاصرين، إذ استندوا إليها في توجيه الظاهرة اللغوية^(١). "إذ بنوا علم النحو على مبدأ التخفيف، وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبتته اللغويون المعاصرون"^(٢). فهذه القضية من أسس التعليل لكثير من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية^(٣)، فلا تقتصر هذه القضية على مسألة الإعراب التقديرية، فابن جني يرى أن الاستخفاف والاستئصال يصلح لتفسير كثير من ظواهر اللغة وأوضاعها، بما فيها من حذف^(٤). قال: فإن "جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستئصال، فإنك لا تعدم، هناك مذهباً تسلكه،... فقد أريتك في ذلك أشياء: أحدها استئصالهم الحركة التي هي أقل من الحرف، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها، واختلسوها ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها، فحذفوها، ثم ميّلوا^(٥) بين الحركات فأنحووا على الضمة والكسرة لتقلها، وأجموا^(٦) الفتحة في غالب الأمر لخفتها، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفاقهم وتصفحهم"^(٧).

فالاستخفاف والاستئصال من القضايا التي تسهم في توجيه الظواهر النحوية، فتشبه عناصر الزيادة والحذف والتقديم والتأخير. ولقد أشار سيبويه إلى هذه القضية في مواضع

-
- (١) انظر أحمد حسن حامد - قضية الخفة والثقل وأثرها في النحو العربي، مجلة النحاح للأبحاث، جامعة النجاف الوطنية، نابلس، عدد (٦)، مجلد (٢)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. ص (٥٠-٧٥).
- (٢) حماد الموسى - نظرية النحو العربي، ص (٨٧).
- (٣) أبو البركات الأنباري - أسرار العربية، ص (١٢٠-١٢١). فهو اعتمد الخفة والثقل وسيلة من وسائل التعليل اللغوي.
- (٤) ابن حني - الخصائص، ج ١، ص (٧٨).
- (٥) يقال ميّل بين الأمرين: تردد فيهما أيهما يأخذ.
- (٦) وإجمام الفتحة: تركها، يقال: أجمم البعير تركها يجمع ماؤها.
- (٧) ابن حني - الخصائص، ج ١، ص (٧٨).

كثيرة من كتابه معبراً عنها بعبارات متعددة كالاستئقال أو التثقل، والتخفيف، والخفة، ويتقل ويستقلون، ويخفون، واستقلوا وأتقل، وأخف^(١). كما عقد باباً بعنوان "هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك"^(٢). فسيبويه من الأوائل الذين تناولوا هذه القضية، وفسر بعضاً من المسائل الصرفية والصوتية من خلالها. ومثله فعل ابن جني عندما استخدم عبارات الاستئقال، والأخف، والأثقل، والخفة، والتقل في كتابه الخصائص^(٣)، فحظيت قضية الخفة والتقل بجانب من عنايته حين تحدث عن خفة الفعل الثلاثي دون الرباعي والخماسي^(٤)، وخفة الفتحة دون الضمة والكسرة^(٥)، ثم ذكر أن العرب تميل إلى التخفيف والبعد عما يستقل على ألسنتهم^(٦). والزمخشري أشار إلى الخفة والتقل حين تحدث عن موضوع الإدغام بقوله: "تقل النقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلى طلب الخفة"^(٧). وفي العصر الحديث عني علماء اللغة بمظاهر الخفة والسهولة في العربية، فرمضان عبد التواب في كتابه (التطور اللغوي) تحدث عنها^(٨)، وإبراهيم أنيس صرح بأن الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي^(٩)، فقضية الخفة والتقل، هي قضية قديمة جديدة.

(١) سيوه - الكتاب، ج ٤، ص (٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٤، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥١٢).

(٢) سيوه - الكتاب، ج ٤، ص (٢٣٠).

(٣) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص (٤٩، ٥٥، ٦١، ٧٨، ٨٦).

(٤) المصدر السابق، ج ١، ص (٦١).

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص (٧٨).

(٦) المصدر السابق، ج ١، ص (٨٦).

(٧) الزمخشري - المفصل في علم العربية، ص (٣٩٣).

(٨) رمضان عبد التواب - التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص (٤٧).

(٩) إبراهيم أنيس - الأصوات الغوية، ص (٢٣٨).

أولاً: الخفة والثقل على مستوى الصوت

فهذه القضية تظهر في المجال الصوتي من خلال :

- ١- تقرير علماء اللغة ثقل الضمة والكسرة، فلا خلاف أن الفتحة أخف عندهم من الكسرة والضمة^(١)، وكذلك الألف أخف من الواو والياء^(٢).
- ٢- الإدغام: فهو وسيلة من وسائل التخفيف في نطق الأصوات المتجاورة والمتقاربة في المخرج والصفة^(٣).

ثانياً: وتتضح الخفة والثقل في المسائل الصرفية التي تنتظم على النحو الآتي:

- ١- تحاشي العرب اللجوء إلى التراكيب والصيغ المستقلة، فأهملوا كثيراً منها حتى لا يكثر في كلامهم ما يستقلون^(٤). ومن هذه الصيغ: فَعَلَّلِ، و فِعَلَّلِ، و فُعَلَّلِ. وامتنع وزن فَعَّل في الثلاثي، ووزن فِعَلَّل في الرباعي^(٥).
- ٢- قال سيبويه: "ومن قال: خُطواتٌ بالنتقيل، فإن قياس ذلك في كَلِيَّة: كَلَّوات، ولكنهم لم يتكلموا إلا بكَلِّيَّاتٍ مخففة، فراراً من أن يصيروا إلى ما يستقلون، فالزموها التخفيف"^(٦).

(١) الميوطي - الأشباه والظائر، ج ١، ص (١٧٩).

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص (١٨٠).

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص (٥٧٦).

(٤) المصدر السابق، ج ٤، ص (٥٧٠).

(٥) ابن حني - الحصائص، ج ١، ص (٦٨-٦٩).

(٦) سيبويه - الكتاب، ج ٤، ص (٥٥٢).

ثالثاً: ونسجل بعض الملاحظ البنائية التي تجسد هذه الظاهرة على مستوى النحو على النحو الآتي:

- ١- كراهية توالي الأمثال^(١): فكراهية التوالي هذه أصبحت منطلقاً لطلب الخفة، ولذلك يُقرُّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل.
- ٢- ونلاحظ الخفة في باب العدد المركب نحو: خمسة عشر فقالوا: إن أصلها خمسة وعشر ولكن عدل عن إثبات الواو طلباً للخفة^(٢).
- ٣- حذف ياء المتكلم والاكفاء بالكسرة دليلاً عليها طلباً للخفة أيضاً مثل قول الله تعالى: (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)^(٣) فحذفت الياء من (رب). والذي نراه هنا أن الياء لم تحذف ولكنها قصرت. ربي (ر - ب - ب -) رب (ر - ب - ب -)
- ٤- حذف أداة النداء للتخفيف^(٤) نحو قوله تعالى: (رَبُّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا)^(٥).
- ٥- ولاحظ النحاة قضية الخفة والتقل في الأدوات النحوية، حيث حصل فيها اختزال واختصار طلباً للخفة، ومنها (لكن، لن) فالخليل يرى أن (لن) كانت مركبة من (لا أن) فحذفت الهمزة للتخفيف والألف لالتقاء الساكنين - أي للتخفيف - فأصبحت (لن) والنطق بها على هذه الهيئة أخف من نطقها على صورة (لا أن)^(٦)، أما (لكن)

(١) السيرطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص (٢٧-٣١). وانظر أيضاً، ابن عصفور - المقرب، ج ٢، ص (٧٦).

(٢) حسن باشا بن علاء الدين - الافتاح في شرح المصباح، ص (٩٠).

(٣) سورة طه، آية (١١٤).

(٤) انظر ابن هشام - أوضاع المسالك، ج ٣، ص (١٠١).

(٥) سورة آل عمران، آية (١٤٧).

(٦) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٣٧٤).

فيرى الفراء أنها مركبة من (لكن أن) فحذفت الهمزة للتخفيف ونون لكن لالتقاء الساكنين^(١).

٦- ولربما أحرّ النحاة الحديث عن الصرف إلى ما بعد الحديث عن النحو ومسائله، فدوّنوا مسائل الصرف في أواخر مؤلفاتهم النحوية استناداً إلى الخفة والتقل.

٧- بالإضافة إلى اختصاص الفتح، بما بُني عليه والكسر بما بُني عليه، والضم بما بُني عليه لهذا السبب. فالمبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر، والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر، إذ لم يُبن عليه إلا حيث، والظروف الستة وهي (قبل، بعد، فوق، تحت، قدام، وراء) وغير وأي في بعض أحوالها، والمنادى وبعض الضمائر^(٢).

والذي نريد قوله هنا أن اقتران صوتين متقاربين متوالين يأتي على نوعين:

١- ثقيل مستساغ.

٢- سهل مستساغ.

فمسألة اقتران الأصوات العربية وتنافرها، من الملاحظات الدقيقة لدى علماء العربية القدامى في البحث الصوتي. إذ تسهم في الإبانة عن طريقة تناول العربي للأصوات ومزجها بعضها ببعض، بما يوافق ملكته اللسانية في ترتيب الأصوات التي ينطقها.

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٣٨٤).

(٢) السوطي - الأشباه والظائر، ج ١، ص (١٧٩).

فالتقبل المستساغ من الأصوات عند النطق بصوتين متواليين متقاربين في مخرجيهما، وهذا يماثل إلى حد ما النطق بصوتين متماثلين متواليين^(١).

ففي كلا الأمرين، يشكل نطقهما صعوبة على اللسان. وذلك لأن اللسان يرتفع من نقطة ما لنطق صوت معين، ما أن ينتهي من لطقه حتى يعود إلى النقطة نفسها التي ارتفع منها، أو ملاصقة لها، أو مجاورة لها ليعيد العملية النطقية مرة أخرى، وفي كل هذا تكلف ومشقة للناطق، وقد أدرك هذا كله علماء العربية القدامى، ووقفوا على كراهة هذا النطق، كراهة اجتماع مثلين^(٢). مما أدى بهم إلى استخدام أساليب تعالج هذه المشكلة، والتي مرت بنا سابقاً كالإبدال، والإدغام.

وهكذا تأتي عناصر: التقاء الساكنين وتوالي الأمثال والاستتقال لتشكل مقتضيات منهجية يتوقف عليها الاستغناء عن الحركة في بعض الأحيان.

ونبه سيبويه في بداية كتابه إلى وقوع الحذف في اللغة العربية، سواء أكان متصلاً بالصيغ أم بالتراكيب، وبين طريقة الاستدلال على المحذوف وهو ما يعرف بالأصلية والفرعية، فهو يقول: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلام، وإن كان أصله في الكلم غير ذلك، ويحذفون ويعوضون"^(٣). ويقرر ابن جنى أن العرب حذفن "الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة"^(٤). ويعدّ حذف بعض الحركات "أول دليل بفصلهم بين الفتحة وأختيها على

(١) فتحة وفتحة أو ضمة وضمّة أو كسرة وكسرة، تعد كل منهما حركتين متماثلتين فتحة وضمّة أو فتحة وكسرة وينظر إليهما على أنهما حركتان متعاورتان أو (متقاربتان) ضمة وكسرة وينظر إليهما على أنهما حركتان متقابلتان أو (متنازعتان).

(٢) السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص (٢٧).

(٣) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص (٢٤، ٢٥).

(٤) ابن جنى - الحصائص، ج ٢، ص (٣٦٠).

ذوقهم الحركات، واستتقالهم بعضها واستخفافهم الآخر^(١). وهكذا يتبين أن الحذف "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"^(٢)، وظاهرة الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، فالمتحدث يلجأ في بعض الأحيان إلى إسقاط جزء من الكلمة، أو كلمة كاملة، أو جملة، اعتماداً على قرائن حالية ولغوية تجعله يشعر بالاطمئنان إلى أن المعنى المراد قد تحقق لدى السامع، والحذف يلاقي قبولا لدى المتحدث والمستمع لرغبتهما في السرعة والتخفيف، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المستقلة على ألسنتهم.

والحذف يلتقي بالتقدير في مواضع محددة، فالتقدير يقال في حالات ثلاث:

١- تقدير الحركة الإعرابية.

٢- تقدير الجملة.

٣- تقدير بعض عناصر الجملة.

ويلفت انتباهنا مطلب تقدير الحركة الإعرابية، فقدراها العرب إلى أن امتد تقديرها من المفردات إلى الجمل ومن المعربات إلى المبنيات. فالتقدير هنا إعطاء الغائب حكم الحاضر، ويحصل ذلك لقيام الدليل على أن هذه الأسماء غير مبنية، فيلزم أن تكون معربة. ويقع هذا في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى باء المتكلم. أما الاستتقال والخفة والنقل فهي ظواهر أسهمت في سيرورة النظام اللغوي ضمن نسق خاص. فهذه الظواهر يتوقف عليها تشكيل هذا النظام، وتظهر هذه العناصر جلية في بيان علماء العربية القدماء، فالقدماء رأوا أن باء المنقوص لا تضم، ولا تكسر لوجهين، وعلّة

(١) ابن حني - الخصائص، ج ١، ص (٧٥).

(٢) الزركشي - البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص (١٠٢).

الوجه الأول: ثقل الضمة والكسرة على الياء ، لأن الياء مقدره بكسرتين^(١)، والضم والكسر في نفسه مستقلّ، فإذا اجتمعت له هذه الحركات ازداد ثقلاً، وكان النطق كُفّة على اللسان. والوجه الثاني: أن الياء خفيفة، وتحريكها تكلف لإبانتها بما هو أضعف منها وذلك شاق، ولهذا قال الأخفش ضمّها أو كسرها كالكتابة في السواد^(٢).

أما فتح يائه في النصب فخفيف على اللسان، لأن الفتحة من الألف، والألف أخف الحروف، والحركة أخف من الحرف، لأن بعض الأَخْفَ في غاية الخفة^(٣). ولذلك تقول: رأيت قاضياً، فلا تجد فيه كلفة على اللسان^(٤). فهم يرون أن اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة أو توالي الحركات المتماثلة الثقيلة وهي :

أولاً: الكسرة قبل الياء، وثانياً: الياء وهي مقدره بكسرتين، وثالثاً: حركة الياء، أدى إلى حذف بعضها لأنه كره اجتماعها لتقلها على اللسان^(٥). وقول ابن الدهان في (الغرة) : "إذا كنا قد استقلنا الأمثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا، ومنه ما حذفنا أحد الحرفين، ومنه ما قلبنا أحد الحروف. فمثال الأول: مَدَّ وأصله مدد، ومثال الثاني: ظَلَّت وأصله ظللت، ومثال الثالث: تقضيّ البازي وأصله تقضض، فالأولى أن نستقلها في الحروف المعتلة"^(٦). فمثلاً: جاء القاضي، نحذف حركة الضمة على آخر الكلمة لتقلها على الياء، فالأصل في هذه الكلمة عند وقوعها في مثل هذا التركيب أن يظهر كل

(١) المعكري - اللباب، ج ١، ص (٨١).

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص (٨١).

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص (٨١، ٨٢).

(٤) الأخفش معان القرآن، ج ١، ص (٦٩).

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص (٣٧٩). وانظر ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٥٥).

(٦) السيوطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص (٣١).

أجزائها، والتي منها الحركة الإعرابية (الضمة) على الياء، فترد الكلمة إلى أصلها الصحيح وهو (القاضي) وهذا من أصول النحو، لا من استعمال العرب، فالعرب لم تنطق به على هذه الأصول "فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقدُه أحد من أهل النظر"^(١)، فظهور البلية على صورة كاملة يمثل وجهاً مثالياً يفترضه النحاة ولكنه يخالف الاستعمال الذي يتشكل على نحو خاص، فيحذف في مواضع الحذف، ويزيد في مواضع الزيادة. ويتابع القمءاء قولهم: ويحتاج لصحة هذه الأصول المفترضة أنها ترد أحياناً شذوذاً أو للضرورة، فعلى الرغم من توالي الحركات المتجانسة فقد قبلها النظام الشعري، فنحن نصادف بالضرورة اقتراناً شاذاً مع حركات الإعراب، وذلك عندما تكون الصيغ معتلة بالواو أو الياء فنجد الواو مضمومة (wu) في حالة الرفع، ونجد مكسورة (yi) في حالة الجر، كقول الشاعر:

لا براكَ اللهُ في الغواني هلْ يُصْبِحُنْ إِلاَّ لَهُنْ مُطْلَبٌ^(٢)

فقد جاء في هذا البيت كسر ياء المنقوص في الجر ضرورة

ومن المضموم قول الآخر :

تراه - وقد فات الرُماة - كأنه أمامَ الكلابِ مُصنِغِي الخَدِّ أصْلَمُ^(٣)

(١) ابن جني - الخصائص، ج ١، ص (٢٥٧).

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه من قصيدة مدح ما عبد الملك بن مروان والرواية فيه " ... في الغوان فعا... انظر السيرطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص (٣٢٠).

(٣) البيت لأبي حراش المذلي، وهو في ديوان المذليين، ج ٢، ص (١٤٦)، وورد بلا نسبة في الخصائص، ج ١، ص (٢٥٨). بعضهم قال: الصواب فتح الياء لأنه حال، وردت في تعليقات المذليين، ج ٤، ص (١٤٣)، نقلاً عن حاشية الخصائص، والخسر أصْلَمُ، وذلك أنه بصف الوحش في حال فراره من الصائد فهو المصفي الحد، لا الأصلم

فإن ورود (الغواني) بإظهار الكسرة على الياء، وورود (مصغى) بإظهار الضمة على الياء يدل مع شذوذهما- على صحة ما يفترضه النحاة من أن أصل الاسم المنقوص هو ظهور الضمة على الياء أو الكسرة على الياء.

والذي نراه هنا أن القداء وقعوا في خطأ عند تفسيرهم الصوتي لمسألة النقل، فإمكانية ظهور الضمة على الياء في كلمة (مصغى) أو ظهور الكسرة على الياء في كلمة (الغواني)، وظهور الفتحة على الياء: ذلك لأن الياء تنتقل هنا من كونها حركة إلى صامت، فالياء هنا ليست بحركة طويلة، فلو كانت حركة طويلة فكيف تقع بعدها حركة، فالأمر متعذر لأنه لا يمكن أن تقع حركة بعد حركة. فالتقل لم يجر هنا بسبب توارد أربع حركات مستقلة كما قال القداء (الكسرة قبل الياء، الياء وهي مقدره بكسرتين، وحركة الياء) وإنما جاء من نقل الضمة أو الكسرة على الياء الصامت.

ويتضمن موضوع الحذف مسوغاً يعيد الظاهرة اللغوية إلى فكرة الأصل والفرع وينتظم في سياق من المقبولية التي تجعلنا نقدر العناصر المحذوفة رغبة في اكتمال النظام اللغوي، فالعرب القداء كانوا مدركين أن التركيب يتشكل ضمن بنيتين: يكون العنصر (المحذوف) موجوداً في أولهما، أي قبل الحذف وهو (الأصل).

ولا وجود له في الحالة الثانية لأنه يكون فرعاً على الحالة الأولى له^(١). فالعنصر المحذوف ينظر إليه على أنه عنصر يولف الظاهرة اللغوية فلا يُحذف إلا ما له وجود.

(١) فالأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى باء المتكلم هي فروع لبقية الأسماء في العربية، لأنها لم تظهر عليها الحركة الإعرابية، والكلمة تقتضي انحطاط الفروع عن الأصول. انظر أبو علي الفارسي - منهج العكبري في شرح الإيضاح، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراة، إعداد يحيى مير علم، إشراف الدكتور عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). ص (١٥٦).

فلولا اعتبار البنية الأولى للتراكيب في التحليل النحوي لما وجد ما يسمى بالحذف والتقدير. وهذا شبيه لما قاله التحويليون حين قدروا بعض المحذوفات والتي من المفترض أن البنية العميقة للجملة تحتوي عليها، فيقولون: "إن هذه العناصر لو ظهرت في بنية السطح لكان التعبير غير نحوي أو خطأ من وجهة نظر أبناء اللغة الناطقين بها، ومن ثم فإن تحويلاً إجبارياً لا بد من وقوعه يحول دون ظهور هذه العناصر في بنية السطح"^(١). فالبنية العميقة عند التحويليين هي -غالباً- "الأصل المقتر عند النحويين القدماء"^(٢).

فالحركات الإعرابية عندما لا تظهر على السطح في الاسم المنقوص في مثل كلمة (القاضي)، فهي موجودة في البنية العميقة لها. وقد وقف المحدثون عند هذه الحالة حذف الحركة الإعرابية - ووصفوها.

حذف الحركة الإعرابية وتقديرها

أولاً: في الاسم المنقوص

وصف هنري فليش هذه الحالة بقوله: "كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جلسه، كالواو مع الضمة والياء مع الكسرة، وكذلك الواو مع الكسرة"^(٣)، مما أدى إلى الحذف. وبعض المحدثين فسروا هذا الحذف فقالوا: (جاء القاضي) (alkadiyu) فنلحظ الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) فنسنتقلها، فتقوم اللفظ بالتخلص منها عن طريق حذفها، فتصبح (kadiy)، فنقلت فيه الحركة المزدوجة الهابطة (iy) التي تتخلص منها اللفظ عن

(١) طاهر سليمان حمودة - ظاهرة الحذف في النحوي، ص (٩٤).

(٢) المصدر السابق، ص (١٥٥).

(٣) هنري فليش - العربية الفصحى، ص (٤٧).

طريق حذف شبه الحركة (y)، والتعويض عنها عن طريق مطلق الحركة القصيرة (i) لتصبح الكلمة (alkadi). وبعضهم قال: إن الحركة المزدوجة (yu)^(١) قد حذفت كاملة ثم عُوض عنها عن طريق مطلق الكسرة.

فلاحظ هنا أن بعض المحدثين: المستشرقين ملهم وبعض العرب فسّروا حذف الحركة وإسقاطها بسبب تشكل حركات مزدوجة هابطة أو صاعدة. لأنه من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاءً مباشراً^(٢). فالتقاء حركتين لا يكون عربياً ولا سامياً البتة^(٣).

أما العرب القدماء رأوا أن حذف الحركة الإعرابية في الاسم المنقوص لم يكن ذلك إلا وسيلة من وسائل التخفيف في النطق. فإن قال قائل: لم صارت الضمة تستقل في الياء؟ أجب القدماء عن هذا السؤال بقولهم: "لأن الضمة إعراب، والياء تكون إعراباً فكرهوا أن يدخلوا إعراباً على إعراب"^(٤). وذهب بعضهم إلى أن هذه الحروف لما فيها من اللين والمد، تنقل الحركة عليها، والألف يستحيل ذلك فيها، فقد نزلها بعضهم منزلة الحرف المتحرك، لأن المد واللين، شيء زائد، على الحرف كزيادة الحركة، والمتحرك لا

(١) تُطلق الحركة المزدوجة لِمثَل حالة صعبة بالنسبة للمتكلم لأن اللسان ينتقل انتقالاً مباشراً في أثناء نطق صوت إلى نطق صوت آخر. لأنه يتطلب منه أن يغير وضع جهاز النطق من موضع إلى آخر، وهذا يعني أن على أعضاء النطق أن تتوقف زمناً لينطلق كل من الصوتين على حدة، يكون على المتكلم في أثناء ذلك أن يقطع مجرى نفسه ثم يستأنفه مرة أخرى. وهذا أمر لا يمكن تصوره قطعاً، فلجأت اللغة إلى حذف إحدى الحركات. انظر ماريو باي - أسس علم اللغة، ص (١٥٠).

(٢) كارل بروكلمان - فقه اللغات السامية، ص (٤٢).

(٣) فوزي الشاب - ناملات في بعض ظواهر المذهب الصوفي، حوليات كلية الآداب، السنة العاشرة، الرسالة الثانية والستون، (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م). ص (٦١).

(٤) أبو بكر الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء، ج ١، ص (٢٣٣).

يتحرك^(١). وقال آخرون، "لما كان طبعها اللين نقصت عن الحرف لضعفها، فكأنها حركة فقط، والحركة لا تحرك، وكلا القولين مستقيم"^(٢). ولمزيد من التوضيح يقول سيبويه: إن العرب "كرهوا الكسرة في الياء"^(٣).

"فحذفوها لأن الياء مع الكسرة تستقل كما تستقل الياءات...، فكرهوا التحريك لاستقلال ياء فيها كسرة بعد كسرة"^(٤). وأكد الأخفش (ت ٢١٥ هـ) ذلك بقوله: "ولا يكسرون الياء لأن الكسر من الياء، فاستقلوا اجتماع ذلك"^(٥). وقال أيضا: "الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم"^(٦)، وسيبويه قبله قال: "ولا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة"^(٧). ويقول ابن جنى: "وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة"^(٨).

فالقديما يردون حذف الحركة الإعرابية إلى الاستخفاف والاستقلال حيث يستقلون الحركة الإعرابية حتى أفضى بهم هذا إلى أن حذفوها. قال الشلوبين في شرح الجزولية: "وإنما قدرت الضمة في جاء القاضي، وزيد يرمى ويغزو، والكسرة في مررت بالقاضي لتقلهما في أنفسهما. وانضاف إلى تقلهما اجتماع الأمثال، قال: والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو، والياء والحركة التي قبلهما، والياء والواو مضارعان

-
- (١) أبو علي الفارسي - منهج المعري في شرح الإيضاح، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، إعداد يحيى مر علم، إشراف عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). ص (١٧٠).
 - (٢) المصدر السابق، ص (١٧٠).
 - (٣) سيبويه - الكتاب، ج ٤، (٢٢٧).
 - (٤) المصدر السابق، ج ٤، (٢٩٧).
 - (٥) الأخفش - معاني القرآن، ج ٢، ص (٣٧٩).
 - (٦) الأخفش - معاني القرآن، ج ١، ص (٤١).
 - (٧) سيبويه - الكتاب، ج ٤، (٣١٠).
 - (٨) ابن جنى - المحصن، ج ٢، ص (٣٥٠).

للحركات، لأنهما من جنسها...، فلما اجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستقلة^(١).

وأحسب أن السبب الحقيقي لحذف حركة الضمة في (القاضي) قـ ضـ يـ هو بسبب حدوث مشاكلة صوتية، على النحو التالي: قـ ضـ يـ فوقعت شـبه الحركة (ي) بين حركتين مثلين مما أدى إلى حذفها: قـ ضـ يـ فالحذف لا يكون بسبب تشكل حركات مزدوجة، فالحركات المزدوجة غير موجودة في اللغة العربية.

ثانياً: حذف الحركة الإعرابية في الفعل المضارع المعتل الآخر:

الفعل المضارع المعتل الآخر إذا ما قيس على الفعل الصحيح فإنه يأتي على النحو الآتي: يدعُو، يمشي. والميداني نصّ على حذف الحركة في هذا الفعل عندما قال: "والحالة الثانية أن تسكن الحركة من غير نقل إلى شيء، نحو: يغزو، ويرمي، الأصل: يغزُو، ويرمي كيقْتَلُ، ويضربُ"^(٢). فالحركة الإعرابية في مثل (يدعو) أو (يرمي) مقدّرة، "استقل اللفظ بها على واو مضموم ما قبلها، وعلى ياء مكسور ما قبلها، فحذفت والنية فيها الحركة"^(٣). فالحركة حذفت من آخر الفعل المضارع المعتل لنقل نطقها على حروف العلة. فالأمر إذا مجرد استتقال، فقد "استنقلت الضمة على الواو"^(٤) وعلى الياء. قال

(١) السيوطي - الأشباه والنظائر، ج (١)، ص (٣٠).

(٢) الميداني - نزهة الطرف في علم الصرف، ص (٣٧).

(٣) ابن يعيش - شرح الملوكي في التصريف، ص (٣٤٥).

(٤) العين - شرح المراح في التصريف، ص (٢٣٧).

الزجاجي: "إن الأفعال المعتلة اللامات قد سلبت حركتها في حالة الرفع فصار يُنطق بها غير متحركة لاستئصال الحركات فيها، فصارت بمنزلة غير متحرك"^(١).

والرأي الذي قال به بعض علماء الساميات في الفعل المضارع المعتل الآخر، يركز على تأثير الحركات المزدوجة.

يدعُو	يدعُ	يدعُو
Yad<ū	Yad<uu	Yad<uwu
الصورة النهائية	بعد التخلص من (w) في الحركة المزدوجة الصاعدة.	الأصل

ففي مرحلة الأصل احتوت الكلمة على الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) والضممة هنا هي ضمة الإعراب. فتخلصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة (w) ثم التقت الضمتان القصيرتان (uu) في الصورة الثانية فاندمجتا معاً مشكلتين ضمة طويلة (U) وهي التي تظهر في الصورة النهائية للفعل yad<u.

وبعضهم رأى أن الحركة المزدوجة (wu) قد حذفت كاملة و عوض عنها عن طريق إطالة الضمة القصيرة على النحو التالي:

(١) الزجاجي - الإيضاح في علل البحر، ص (١٠٣).

Yad<ū	Yad<u	Yad<uwu
الصورة النهائية بعد تعويض المحذوف	بعد حذف الحركة المزدوجة (wu)	الأصل

وهكذا يقال في الفعل يرمي:

يرمي	يرم	الأصل يرمي
Yarmi	Yarmi	Yarmiyu
بعد التعويض	بعد حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (yu)	

فاللغة هنا قامت بالتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) التي تشكلت في الصورة الأصلية للفعل. والناطقون باللغة قد شعروا بإجحاف هذا الحذف بالفعل لسي الصورة الثانية، لأنه سيلتبس بالمجزوم من هذا النوع من الأفعال، ولهذا فقد لجأوا إلى تعويض هذا المحذوف عن طريق إطالة الكسرة في المقطع السابق. والهدف من هذا الحذف تجنب النطق بمجموعة مصوتات (حركات)، متحدة الطابع متواصلة^(١).

والذي نراه أن هذا كلام خاطئ، فلا وجود للحركات المزدوجة في اللغة العربية، والصحيح أن الواو (شبه الحركة) والياء (شبه الحركة) تحذف إذا توسطت بين حركتين قصيرتين مثلين لتشكلا حركة واحدة طويلة نقول :

يرميُ yarmiyu يغزُوُ yag:zuwu

(١) هنري فليش - العربية الفصحى، ص (٤٨).

ففي الأولى قلبت الضمة كسرة مماثلة للكسرة السابقة، ف وقعت (الياء، Y) شبه الحركة بين كسرتين، وفي هذه الحالة تسقط شبه الحركة لضعفها، وتجنبنا لتوالي المتماثلات فتصبح يرمي.

أما (يفزرو) فقد وقعت (الواو، W) شبه الحركة بين ضمتين فسقطت لضعفها وتجنبنا لتوالي المتماثلات فتصبح (يفزرو).

ومن هنا فإن أواخر هذه الأفعال أخذت حركة إعرابية ولكنها تحولت لعلة صوتية أو حذف.

ثالثاً: حذف الحركة الإعرابية في اسم الفاعل من الناقص مثل كلمة قاض:

فيرى النحاة، أن (قاض) في قولنا: (هذا قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ)، أصلها (قاضٍين) و (قاضين)، لكنهم استقلوا الضمة على الياء في المثال الأول، كما استقلوا الكسرة على الياء في المثال الثاني فحذفوها طلباً للخفة، لكن الكلمة مع هذا تبقى صعبة النطق في المثالين بسبب التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين^(١)، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين.

١- أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها، وهي الكسرة، بخلاف التنوين، فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه.

٢- والثاني، أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى.

(١) أبو بكر الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء، ج ١، ص (٢٣٦).

أما تفسير المستشرقين في هذا الأمر، فنجد وليم رايت يقول: بأن المزدوج الصاعدي (yu) في حالة الرفع، و (yi) في حالة الجر يحذف برمته، فيتصل التتوين مباشرة بالعين، ومن ثم نحصل على كلمة قاضي^(١).

والتعليل الصحيح هو قاضي ← ق - ض - ي - ن ←

١. مشكلة صوتية ← ق - ض - ي - ن ←

٢. حذف الياء شبه الحركة بين ق - ض - ن ←
حركتين متلين لتشكل حركة طويلة واحدة.

٣. تقصير المد الطويل قبل ساكن ق - ض - ن ←

رابعاً: حذف الحركة الإعرابية في جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم:

جاءني مسلمي والأصل مسلموي (اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين وأوليهما ساكنة مستعدة للإدغام فقلب أثقلهما إلى أخفهما أعني الواو إلى الياء^(٢)، فأصبحت مسلمي، ثم أدغمت في ياء الإضافة^(٣)، فأصبحت مسلمي.

وهكذا نرى أن قانون المماثلة، يؤثر في تشكيل الكلمة العربية، فظهرت آثاره واضحة في أبواب الصرف العربي والنحو العربي، يقول العلابي: لست أعلم قانوناً كان أكثر عملاً في اللغة من قانون الاتباع، حتى كان في آخره طابعاً لغوياً ظهر أثره في الأصول والزوائد والكلمات^(٤).

(١) Wright. W.- A Grammar Of Arabic language., Vol. 1, P. (90).

(٢) الاسترهابادي - شرح الكافية، ص (٣٤).

(٣) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٣، ص (٣٥).

(٤) العلابي - مقدمة للدرس لغة العرب، ص (٢١٧).

فحاة العرب لاحظوا صعوبة نطق الأمثال المتوالية في تركيب ما، ولذلك نجد عبارة (كراهية توالي الأمثال) تتردد في كتبهم.

ومما سبق أيضاً نتبين كيف تصور العرب القدماء المزدوج الذي يوجد في لسانهم في البنية الأصل (العميقة) -الذي لم يسموه قط-. فاللغة العربية استغنت عن الحركة الإعرابية القصيرة في آخر الأسماء والأفعال المنقوصة والمقصورة بسبب توالي الحركات المستقلة أو بسبب رغبة اللغة في التخلص من الحركات المزدوجة.

أما الفتحة، فهي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب لم تفعل مثل هذا الفعل (الاستئقال) -كما فعلت أختاها- على الرغم من تشكل الحركة على الواو والياء شبه الحركة، ويظهر ذلك في الفعل المضارع الناقص في حالة النصب كما في المثال الآتي:

لن يذغو lan yad<uwa

لن يرمي lan yarmiya

نرى هنا أن الحركة قد تشكلت في هذين الفعلين، ولم تتخلص اللغة منها ، وذلك لأن الواو والياء صامتان.

أما الألف في الاسم المقصور فلا سبيل إلى تحريكها، فتحريكها محال، وفق إجماع النحويين، ولهذا تقدر الحركة عليها للتعذر. والعلّة في امتناع تحريك الألف أنها حرف هوائي يجري مجرى النَّفْس، لا ينقطع في الفم عند مَخْرَج. فالألف حركة طويلة والحركة لا تحرك. فعند ذلك تُقَدَّرُ الحركةُ على الألف، فقولك: هذه العصا، تقديرها: العَصَوُ على ما هو أصلها، فقلبت الواو ألفاً، فكان على الألف من الحركة ما كان على الواو، وهكذا في النصب والجر. وأمّا ألف التانيث نحو حبلِي، فلم يكن لها أصلٌ تظهر فيه الحركة، بل

هي مزيدة للتأنيث، ولكن لما وقعت طرفاً في موضع حرف الإعراب، أجريت في التقدير مجرى تاء التأنيث، نحو مُسَلِّمة^(١).

من ذلك نخلص إلى أن :

١- القدما والمشرقين يلتقيان في حذف الحركة الإعرابية حتى يسهل النطق.

٢- ظهور الحركات القصيرة على الألف والواو والياء منها:

(أ) التتابع المستحيل مثل ظهور الحركات على الألف، فهذا يعتبر تركيباً مستبعداً من حيث كان تتابعاً مستحيلاً متعذراً.

(ب) وظهور الحركات على الواو والياء لأنهما صامتان وظهور الحركة عليهما اعتبر تتابعاً ثقیلاً صعباً يستدعي عادة ما يخففه وهو حذف شبه الحركة- بسبب حدوث مشكلة صوتية- لتشكل حركة طويلة واحدة، والحركة الطويلة لا يتبعها حركة، أو حذف الحركة على الواو والياء-لثقلها عليهما- لتشكل حركة طويلة.

ولهذا تشكل مسعى النحاة في سياق منهج معياري اتصف بالتحكم في سيرورة الظاهرة بحثاً عن نظام مطّرد تحتكم إليه نصوص اللغة ولا تكاد تفارقه، لأن مفارقاته تعني التصادم مع هذا النظام المتسق في أحكامه. وهذا ما تميّزت به المدرسة النحوية العربية: في أن قضية الخفة والتقل هي قضية عامة لا تفسر لفظاً بنفسه، بل تعمل في كل الظروف التي تنطبق على القاعدة، فالمتتبع لقضايا العربية يجد كثيراً من المسائل قد أخذوا عند تفسيرها وتعليلها بهذه القضية، فقواعدهم في الخفة والتقل تنطبق على إطلاقها

(١) ابن الخشاب - المرئجل، ص (٤٥). وانظر لسان العرب، حرف (الألف اللينة).

ولا تختص في نطاق مثال معين، فوجدناها واضحة على مستوى النحو والصرف والصوت. وهذا هو بحق ما يمكن أن يسمى بالتقعيد. وما حذف الحركة الإعرابية في مواضع الإعراب التقديري إلا وسيلة من وسائل التخفيف في النطق. ويتفق هذا الحذف وما توصل إليه اللغويون المحدثون من أن مبدأ الانسجام الحركي ناشئ عن الميل الإنساني الطبيعي تجاه الاقتصاد في الجهد العضلي. قال هنري لوفيفر: تخضع اللغة بحسب اللغويين والتجربة العملية الشائعة، خضوعاً عفويّاً إلى قانون عام، هو قانون الجهد الأدنى، قانون استهلاك الطاقة الأدنى، يميل المتكلمون إلى قول أقصى ما يمكن بأكبر قدر من الضمانة (من الفهم) وبأقل نفقة (من المجهود، من الطاقة)، وتلك قضية عامة^(١). وبما أن طبع الإنسان الميل إلى الخفة وإلى الاقتصاد في المجهود العضلي^(٢)، كان العربي يميل إليها، فكان لا بدّ أن يؤثر هذا الميل في أحكام النحاة وتعليقاتهم. وتشكل محاولة تقدير الحركات الإعرابية طريقة للتوفيق بين البنية (الأصل) والبناء المنطوق (الفرع).

دعاة إلغاء الإعراب التقديري

هذا التقدير ليس ضرباً من الخيال مثلما عدّه عبد الرحمن أيوب، فهو يرفض الإعراب التقديري لعدم واقعيته، لأنه منصوب بفتحة غير موجودة، فهو يرى أن الحركة التي يتصورها النحوي في آخر الكلمة ليست بحركة، فالنحاة في هذا كمن يتخيل وجود الطلاب، فيعقد امتحاناً، ويوزع كراسات الإجابة، وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال^(٣).

(١) هنري لوفيفر - اللسان والمجتمع، ص (٧٠).

(٢) إبراهيم أنيس - الأصوات اللغوية، ص (٢٨٣).

(٣) عبد الرحمن أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، ص (٥٢).

ونحن لسنا معه في هذا الأمر، فالتقدير يُسهم في فهم بنية الكلم الأصل التي يُرد إليها التعبير المنطوق. وهذا التقدير يمثل أصلاً لابد أن يُراعى في مناهج التحليل اللغوي.

ويصدر عبد الرحمن أيوب في دعوته إلى إلغاء الإعراب التقديري من فكرة مؤداها: أن لكل موقع إعرابي في العربية حالة إعرابية، والموقع الإعرابي هو الوظيفة النحوية المعينة، فالفاعلية موقع إعرابي يشغله الفاعل، والخبرية موقع إعرابي يشغله الخبر... الخ. والفاعلية حالتها الإعرابية الخاصة بها هي الرفع، والمفعولية: النصب، والإضافة: الجر. والحالة الإعرابية أمر اعتباري ذهني، أما العلاقة الإعرابية فأمر لفظي، وإذا كانت العلاقة أمراً لفظياً فمن غير الممكن أن نقول بأنها مقدر... لأن الصوت الذي لم يلفظ أمر لا وجود له^(١). فهو إنما يقال أو لا يقال، ولا ثالث لهذين الاحتمالين^(٢).

وهذا كلام ليس مقبولاً لدينا لأن الحركة الإعرابية إذا لم تظهر فهي موجودة في البنية الأصل، وتقدير العلامة المعينة مرحلة تالية لإدراك المعنى. ولهذا لن نجد صعوبة في تقديرها، بل تقديرها يسهم في فهم الحالة الإعرابية.

وهو أعاد تقسيم الكلمات باعتبار قابلية آخرها للحركات، أو عدم قبولها^(٣) لا باعتبار المُعرب والمبني، فتقسيمه هذا لا يفضي إلى تقدير حركات إعرابية في آخر الكلمة التي لحقتها الياء مثلاً، حيث سيقول بأن هذه من الحالات التي تلزم أواخر الكلمات فيها حركة واحدة لسبب صوتي عارض، وعبد الرحمن أيوب لا يرى حركة مقدر على آخر المنقوص أو المقصور. لأنه سيقول منذ البداية بأنها كلمات تقبل حالة واحدة، فجاء تقسيمه على النحو الآتي :

(١) عبد الرحمن أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، ص (٤٨).

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص (٤٨).

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص (٥٨).

أولاً: الكلمات المنتهية بحروف علة وتقسم :

أ) كلمات تنتهي بحروف علة من أصل بنيتها.

ب) كلمات تنتهي بحروف علة زادت عليها مع النون.

ثانياً: كلمات منتهية بحروف صحيحة وتقسم :

أ) كلمات تقبل حركة واحدة.

ب) كلمات تقبل إحدى حركتين.

ج) كلمات تقبل ثلاث حركات.

وهو بهذا التقسيم يعتقد بأنه تخلص من "الفروض المتعسفة التي أوجب النحاة بها

التفريق بين كلمة (هذا) وكلمة (عيسى)"^(١).

ومن وجهة نظري أن تقسيم الكلمات إلى ألفاظ معربة وألفاظ مبنية مقنع، فمن

خلال هذا التقسيم لم تظهر أي مشكلة عند تفسيرهم وتحليلهم لأي ظاهرة في العربية إلا

واستطاعوا تداركها وحلها وتعليلها بما ترضاه النفس وتتقبله. ومن الواضح أن تقسيم

القنماء هذا لا يمنعه من الدعوة إلى تقسيم آخر، لكن لا أتفق معه فيه. بسبب أنه عندما

رفض هذا التقسيم، كان من منطلق رفضه للتقدير، فهو يريد أن يقوم هذا التقسيم على

واقعية الألفاظ لا على أمور اعتبارية لا علاقة لها باللغة"^(٢). على حسب قوله، واتضح من

خلال البحث أنه لا بد من التقدير، ثم هو عندما لجأ لهذا التقسيم، وقع فيما عاب به غيره

لأنه سيقول لمن يسأل: لم هذه الكلمات تقبل حركة واحدة، وهذه لا تقبل؟ بقوله: بسبب

(١) عبد الرحمن أرب - دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، ص (٥٥).

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص (٥٩).

صوتي عارض. أليس هذا القول مثل قولنا: قُدرت الحركة لتقلها على آخر الكلمة؟ بل إن القدماء أعطوا تفسيراً مقنعاً لهذا التقدير.

وإبراهيم السامرائي يدعو إلى إلغاء الإعراب التقديري^(١)، لأن النحوي غير مطالب أن يقول: إن علامة الرفع مقترنة بسبب (التعذر أو النقل)^(٢).

ويبدو أن إبراهيم السامرائي عندما دعا لإلغاء الإعراب التقديري كان من منطلق التزامه بالمنهج الوصفي^(٣). فالمنهج الوصفي يُبعد الكثير من المسائل النحوية، فلا مكان فيه للإعراب التقديري، فهو يقتضي أن ننظر إلى الحركة الإعرابية المذكورة على أواخر الكلم في الجملة، فنصفها ثم نبين دورها في المعنى والمبنى. وأما ما لا يذكر منها في تركيب معين ولسبب معين، فلا حاجة له. فالوصفية تهتم بظاهر النص ووصف الظواهر اللغوية، ولا تنظر إلى ما وراءه، فيبعد عن التعليل ومسألة العلة والعامل. فلا معنى لتقدير المحذوف لأنه لم يرد، ولا يجوز أن يرد، ويشكل تقديره عبثاً باللغة وإهداراً لمقوماتها. وهذا الكلام لا نقبل به؛ لأن التعليل والتفسير مفتاح الذهن، ولأنه أيضاً من طبائع البشر، فلا بد من تقديم تفسير لكل الظواهر اللغوية، لأن سائلاً يسأل: لم جاءت هذه الكلم المعربة على هذه الصورة، ولم تظهر الحركة الإعرابية عليها؟ فالوصفية تعجز عن تقديم التفسير المقنع في أحيان كثيرة^(٤). ولا سيما في مثل هذا الموقف، فكان لابد لنا من التعليل وعدم الوقوف على ظاهر النص، فليس من الصواب أن ندرس شكل التراكيب من

(١) إبراهيم السامرائي - الفعل زمانه وأنيته، ص (٢٢٧).

(٢) إبراهيم السامرائي - هل من نحو جديد، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مجلد (٣)، عدد (١)، ١٩٨٤م، ص (٥٦).

(٣) إبراهيم السامرائي - النحو العربي نقد وبناء، ص (٦٢).

(٤) داود عبده - أبحاث في علم اللغة، ص (٩-٢٠).

حيث ذكر بعض أجزائها وحذف بعضها الآخر دون أن تظهر العلاقة التي تصل البنية العميقة بالبنية السطحية على هيئة تمثيل ذهني تتراسل عناصره. فالتقدير لكي يعطوا التركيب اللغوي التفسير المنطقي الذي يجب أن يكون له أو نستطيع القول: ليفسروا الظواهر اللغوية حيث لم يجدوا لها تفسيراً في التراكيب السطحية للجمل. ولا ننسى أن التعليل أخذ به النحاة على اختلاف مذاهبهم، فأخذوا يبحثون عن علل الظواهر النحوية واللغوية، فتقدير الحركة الإعرابية على نحو ما قام به النحويون القدماء له ما يسوغه كما رأينا وهو طلب الخفة، فطلب الخفة أحياناً من مظاهر التعليل والتفسير لأحكام النحو وأقيسته.

ومن الذين دعوا أيضاً إلى إلغاء هذا الإعراب محمد صلاح الدين بكر فهو يقول: "إذا ظهر الإعراب قلنا إنه موجود، وإذا لم يظهر قلنا إنه غير موجود، ولا داعي للقول بتقديره، فهو من باب إهدار القرينة الإعرابية لوجود قرائن أخرى تحل محلها"^(١).

ورأيي أن هذا ليس من باب إهدار القرينة الإعرابية فنحن لا نستطيع إهدار ما هو موجود في البنية الأصل، وهو أيضاً ليس لوجود قرائن أخرى تحل محلها، فإذا حذفنا الحركة الإعرابية سدّت مسدّها قرائن أخرى لمعرفة المعنى، لكن لا تحل محلها. وهذا ردّ لمن يسأل: لماذا نقدر الحركة الإعرابية في مثل هذه المواضع مع أنكم ذهبتم إلى وجود قرائن أخرى للدلالة على المعنى؟

(١) محمد صلاح الدين بكر - نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، حوليات كلية الآداب، حولية (٥)، الرسالة (٢٠)، جامعة الكويت، ١٩٨٤م. ص (١١).

ويقول محمد صلاح الدين بكر إن "الإعراب في منهجنا الشكلي، إما أن يظهر على الكلمة أو لا يظهر، فإن ظهر فهو إعراب، وإلا فهو بناء، من أجل ذلك عدنا المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم من المبنيات"^(١). وهذا مما لا نتفق معه فيه، فالأسماء المقصورة والمنقوصة والمضاف إلى ياء المتكلم ما هي إلا أسماء معربة، وإن لم يظهر فيها إعراب، فهي ليست من المبنيات باتفاق جميع النحويين. فالمبنيات هي^(٢):

- (أ) الحروف كلها، إذ لم يعرض لشيء منها ما يشبهه بالاسم، لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في غيره، وهذه الحروف لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب.
- (ب) الأفعال مبنية: الأفعال الماضية^(٣)، والأفعال الأمرية^(٤)، والمضارع بنون النسوة، والمتصل اتصالاً مباشراً بنون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة.
- (ج) وبعض الأسماء مبنية، لا يتغير شكل آخرها منها: الضمائر كلها، والأسماء الموصولة كلها ما عدا ما يدل على المثنى، وأسماء الإشارة كلها ما عدا ما يدل على المثنى أيضاً، وأسماء الأفعال، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام بشرط ألا يكون أحدها مضافاً لمفرد... الخ.

(١) محمد صلاح الدين بكر - نظرة في فنية الإعراب في الدراسات الحوثة القديمة والحديثة، حوليات كلية الآداب، حولية (٥)،

الرسالة (٢٠)، جامعة الكويت، ١٩٨٤م. ص (٣٨).

(٢) انظر ابن هشام - شرح شذور الذهب، ص (١٤٩-١٦٩).

(٣) مبنية إجماعاً.

(٤) الأمر مبنية عند الصريين، وذهب الكوفيون إلى إعرابه، والرايح أنه مبنية. انظر ابن مالك - شرح ابن عقيل، ج ١، ص (٣٩).

ويرى خليل عمارة أن الإعراب التقديري "أمرٌ مخالفٌ لما عليه اللغة ولما كانت عليه سلفية العربي وفطرته اللغوية"^(١)، فالحركة الإعرابية في مثل هذا الموضوع ليس لها دورٌ في أداء المعنى ولا في صحة المبنى^(٢). فالحركات غير الظاهرة لسبب معين لا حاجة للبحث عنها.

ويبدو لي أن الإعراب التقديري هنا هو من أجل تحقيق مبدأ الاطراد القاعدي، الذي هو أمر من حيث المبدأ سليم، فالنحوي يميل عادة إلى الاطراد لأنه يعين على الفهم، وهذا يشكل ملمحاً ذكياً منهم، فلا تتعارض النصوص اللغوية مع تلك القواعد النحوية المصنوعة، وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً^(٣)، فقد لجأ النحاة للقول بالإعراب التقديري عندما وجدوا أنفسهم أمام نصوص مستثناة على القواعد النحوية.

ونحن نعلم أنه لا بد من وجود قاعدة عامة واحدة لكل باب من أبواب النحو تُسمى أصل القاعدة. وتوجد بجانبها قواعد فرعية أخرى تمثل ما يستثنى على القاعدة الأصل، فتكون فرعاً لها^(٤). وما من علم إلا وقد شذت منه جزئيات مُشكَّلة، فترد إلى القواعد الكلية والضوابط الجمالية^(٥). والإعراب التقديري يمثل جزئية من جزئيات النظام اللغوي العربي، وهو يمثل استثناءً على القاعدة الأصل.

(١) خليل عمارة - في نحو اللغة وتراكيبها، ص (٩٧).

(٢) خليل عمارة - في نحو اللغة وتراكيبها، ص (٩٧).

(٣) شوقي ضيف - المدارس النحوية، ص (١٨).

(٤) فالأصل أن تظهر الحركة على نهاية الكلمة العربية، فإذا لم تظهر فقد خرجت عن الأصل، ودخلت في دائرة ما نسميه بالاستثناء على القاعدة.

(٥) السويطي - الأشباه والنظائر، ج ١، ص (٣٣٠).

ولا ننسى أن الاستثناء على القواعد النحوية والخروج عليها حقيقة فرضتها طبيعة اللغة، وتتوّع استعمالاتها، فاللغة ظاهرة اجتماعية لا يمكن دراستها بمعزل عن المجتمع، فهي لا تتشكل على هيئة قوالب متحجرة جامدة، وأنماط شكلية محدودة تنطبق على كافة أساليبها واستعمالاتها ونصوصها، فجاء الاستثناء لداعي التخفيف، وهي سمة اتسمت بها العربية. لهذا فالاستثناء على القاعدة ظاهرة في نحو العربية، لا بد من النظر إليها والوقوف عندها لأنها وجه مكمل للقاعدة الأصل لا نستطيع تجاوزه.

وظاهرة الاستثناء للحفاظ على لغة العربية وصيانة قواعدها من أي خلل أو نقص قد يعتريها وهي تقييم القاعدة النحوية على نسق متماسك يطبع الكلمات في ترتيب معين يعكس انسجامها، وما يتطلبه التركيب من معنى. فمن أسباب تشكل الاستثناء على القاعدة النحوية أمن اللبس، يقول ابن هشام "ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو (مررتُ بقاضٍ) إن الكسرة علامة الجر^(١). فاستخدام هذه القاعدة حتى لا يقع المتعلم في اللبس. فالنحاة كانوا حرصاء على بيان ضرورة منع اللبس وإزالته في أثناء تعييدهم للنحو واللغة، ولهذا ارتبط ذلك الحرص من الوقوع باللبس باستخدام أسلوب الاستثناء على القاعدة. فتوجيههم للاستثناء على القاعدة النحوية كان يصدرُ عن أصول وليس جزافاً وإسرافاً.

ومن المحدثين الذي دَعَوْا إلى اطراح الإعراب التقديري أيضاً تمام حسان بقوله:
"والواضح الذي لا شك فيه أن المعنى النحوي لهذه الكلمات أسرع بلوغاً إلى الذهن من

(١) ابن هشام - معني اللب، ج ٢، ص (١٧٠).

الإعراب التقديري^(١). ونتيجة لذلك فإن قرينة الإعراب يمكن الترخّص فيها إذا ما حصل الفهم والإفهام، وهذا يؤدي حتماً إلى رفض الإعراب التقديري^(٢). فتمام حسان ومحمد حماسة يرفضان هذا الإعراب من منطلق أنه لا يفيد في شيء، لأننا ترخّصنا بهذه الحركة.

لكننا نقول أن التقدير هنا ليس من أجل تحصيل المعنى وفهمه، فالقدماء مدركون ذلك، على أن ثمة أصولاً تعارف عليها النحاة في تقديراتهم للمحنوفات بنوها على مراعاة أمر آخر غير المعنى هو: الصناعة النحوية: ونعني هنا الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها.

فابن هشام يرى أن "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة"^(٣). وتقدير الحركة هنا ليس لمعنى كما قلنا، وإنما تقتضيه الصناعة النحوية، فالتحليل الصحيح للنصوص اللغوية لا بد أن يوازن بين كل من المعنى والقواعد النحوية حتى وإن كانا علمين مستقلين، لأن الصناعة النحوية تشكل المنظومة المعيارية التي يستند إليها التقييد النحوي. فكيف بعد هذا يقول تمام حسان إن تقدير الحركة يضيف على المعرب أعباء^(٤)؟

(١) تمام حسان - الفرائض النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، مجلد (١١)، ج (١)، ١٩٧٤ م. ص (٦٢، ٦٣).

(٢) محمد حماسة عبد اللطيف - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص (٢٩٢).

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٨٥٣).

(٤) تمام حسان - الفرائض النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، م ١، ج ١، ١٩٧٤ م. ص (٦٢).

وإبراهيم مصطفى في مرحلة من مراحل تفكيره أخذ قديماً بمبدأ إلغاء الإعراب التقديري، وكان في ذلك يستعين بأراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" - الذي أخذ بظاهر النص وعدم البحث عما وراءه- وبدعوة اللجنة التي شكلتها وزارة المعارف^(١) سنة ١٩٣٨ لتيسير النحو، فهذه اللجنة ترى وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري لأن في تقدير الحركات مشقة يتكلفها الطالب من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب. فإن (القاضي) في جملة: (جاء القاضي)، فاعل فحسب، دون أن يقال: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدره مُنع من ظهورها النقل^(٢). فأثرت اللجنة القول بالاكْتفاء بكون الكلمة المعربة مثلاً مرفوعة لا تظهر عليها الضمة، ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة، ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة^(٣).

وقد كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد عُني بدراسة تقرير هذه اللجنة في مؤتمره سنة ١٩٤٥م^(٤)، وأقرها على الأخذ بهذا الأساس في تيسير النحو، وأخذت بهذا الأساس في التيسير أجهزة وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٥٧م وما بعدها، ولكن لم يقدر لها البقاء أكثر من ثلاث سنوات، لأنها صادفتها صعوبات وعقبات تربوية^(٥). ثم عاد مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٩م، فرأى الإبقاء على الإعراب التقديري دون تعليل، وكذلك تراجع إبراهيم مصطفى عن ذلك.

(١) التربية والتعليم الآن.
(٢) شوقي ضيف - محاولات تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، المرسوم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردن، طبعه (١)، عمان-الأردن، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). ص (٥٢).
(٣) انظر مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (٢٧)، (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م)، ص (٣١).
(٤) شوقي ضيف - محاولات تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، المرسوم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردن، طبعه (١)، عمان-الأردن، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). ص (٥٤).
(٥) محمد عيّد - النحو العربي بين النظرية والتطبيق، مجلة المجلة، ع ١١٤، ص ١٠، ١٩٦٦م. ص (٩٩).

وأقول هنا: أين هذا المعنا إذا استطاع الطالب أن يفهم معنى الجملة ووظائف كلماتها، فما دام فهم ذلك عن طريق قرائن أخرى استطاع عندئذ، أن يقدر، الحركة المناسبة للكلمة، فإن كان موقعها فاعلاً كانت حركتها الضمة، وإن كان موقعها مفعولاً كانت حركتها الفتحة، وهكذا. فوضع الحركات الإعرابية على الكلمات مرحلة تالية لإدراك المعنى، بالإضافة إلى أنه لا بد من الإعراب التقديري، لأنه إذا كان لا يظهر في صاحبه فإنه يظهر في تابعه.

وهكذا نرى أن الإعراب التقديري يشكل مستوى عميقاً ترتد إليه الظاهرة اللغوية في تشكيلها البنائي، وبذلك لا تتفق والآراء التي دعت إلى اطراحه، لأنه عنصر تبنى عليه الظاهرة اللغوية والملاحظ أن تقدير النحاة يأتي استجابة لصناعتهم النحوية في بعض الأحيان، والصناعة النحوية ضرورة لتفسير بعض الظواهر النحوية، ومن حقّ القدماء علينا ألا نوجه إليهم لوماً لأنهم لم يغفلوا الحديث عن مثل هذه المواضع، وإذا كان كلام القدماء فيه تكلف وتعسف فما هو الكلام الذي لا تكلف فيه ويحسنُ ذكره في مثل هذا المقام؟.

الفصل الثالث

الإعراب المحلي

(يعذبه الله): الخبر، والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع. فهذا الإعراب المختص بالجملة يعتبر إعراباً محلياً. لأن الإعراب في الأصل يكون للمفرد لظهور حركات الإعراب عليه سواء أكان اسماً أم فعلاً مضارعاً.

فإن قلت: ما الفرق بين الإعراب المحلي و الإعراب التقديري؟

الجواب: الفرق بينهما هو أن المانع من الإعراب في الأول هو الجملة بتمامها، وفي الثاني هو الحرف الأخير منها^(١).

الحقيقة لقد شغلت دراسة الجملة النحاة قديماً وحديثاً للوصول إلى ما فيها من معنى دلالي، فالجملة تُعدُّ في أصغر صورة لها أهم وحدة لغوية ذات معنى، يتم الاتصال بها بين أفراد المجتمع، فأخذت نصيبها من البحث عند النحاة الأوائل؛ لما لها من أهمية في التعبير، ومن صلتها بموضوعات النحو - الكلمة والكلام - فالجملة أساس كل دراسة نحوية، حيث يقوم تحليل الجملة على أساس علاقة الألفاظ بعضها ببعض لا على أساس الألفاظ التي تتألف منها.

فالجملة هي وحدة الكلام وقاعدة الحديث^(٢). والدراسة النحوية ينبغي أن تتطرق إليها، إذا أريد من تلك الدراسة احترام الواقع والاحتفاظ بطابعه^(٣)، وإذا ما أردنا أن نفهم

(١) ابن هشام - شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، إعداد محمود أحمد السويدي، إشراف أ.د. مزهد نعيم، جامعة دمشق. ص (١٤٢).

وعرف المرادى الجمل التي لها محل من الإعراب بقوله: "كل جملة يسد المفرد مسدداً فلها موضع من الإعراب وعرف الجمل التي لا محل لها من الإعراب بقوله: كل جملة لا يسد المفرد مسدداً فلا موضع لها من الإعراب". انظر المرادي - رسالة في محل الإعراب، ص (٤٣).

(٢) ابن حني - الخصائص، ج ١، ص (٢٩).

(٣) عبد القادر المهيري - الجملة في نظر النحاة، حواشي الجامعة التونسية، عدد (٣)، ١٩٦٦ م. ص (٣٧).

التركيب فهماً عميقاً. ولهذا قسّم النحاة الأوائل الجمل من حيث الإعراب إلى قسمين: جمل لها محل من الإعراب، وأخرى لا محل لها من الإعراب، لكن أول ما يلفت نظرنا عند قراءتنا للمؤلفات النحوية القديمة ككتاب سيبويه وشرح المفصل، أننا لا نجد أبواباً خاصة تتفرد بدراسة الجملة : أنواعها وعناصرها ووظائفها. ولكننا نجد دراسات مبعثرة ومشتتة لها موزعة على أبواب مختلفة كالمسائل التي تخصص لدراستها حين تقع حالاً أو صفة أو خبراً أو مضافاً... ويمكن أن نعتبر ابن هشام أول نحوي جمعها وأفرد باباً لها وتحدث عن عناصرها ووظائفها وأنواعها^(١)، إدراكاً منه لأهميتها وأنها منطلق الدراسة النحوية. فابن هشام فصل الحديث في الوظائف النحوية للجمل، وصنّفها وفق محلّها الإعرابي، وهذا التقسيم عنده موسوم بنظرية العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية في بنية الكلام. فالجملة من المباحث التي تشدها إلى الإعراب وشائج قوية. فهي سلسلة من المواقع المتتابعة التي يمكن لكل منها أن تحل فيه كلمة، أو بعبارة أخرى الجملة سلسلة من المحلات الإعرابية.

فإن قيل: ما الذي أفضى بظهور هذه المحلات وعدم ظهورها؟

الجواب: اعلم أولاً: أن "أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب"^(٢). لأن الجملة أصلها أن تكون مستقلة "لا تقدر بمفرد"^(٣) ولا تقع موقعه، وعلى هذا الأساس تعامل النحاة مع الجملة والمفرد، فالأصل أن يختص الإعراب بالمفرد وأن تكون الجملة عارضة من

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٤٩٥-٥٦٠). وانظر ابن هشام - الإعراب عن قواعد الإعراب، ص (٦٠-٨٣).

(٢) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص (٣٧٥).

(٣) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص (٣٧٥).

الإعراب. ولكن جمهور النحاة وجدوا أن الجمل في بعض المواضع تقع موقع المفرد^(١)، فقررُوا أن لها محلاً من الإعراب، أما تلك الجمل التي لا تقع موقع المفرد فقد قالوا: إنها لا محل لها من الإعراب في هذا الموضوع.

فالمفاهيم العامة التي من خلالها حلَّ النحاة القدامى الجملة العربية كانت تنطلق من الأدوار الوظيفية التي يمكن للجملة أن تتمتع بها في بعض الأحيان، ولا يمكنها ذلك في أحيان أخرى، فتكون في موقع الخبر أو المفعول به أو الصفة أو الحال أو المضاف إليه أو المعطوف أو الصلة أو الابتداء أو الاستثناء.

وهذا يعني أنه يمكن للجملة أن تستبدل بها مفرداً ذا وظيفة معينة يقوم مقام تلك الجملة، من حيث المعنى والمبنى. ففي المثال "لا تدخل البيت وأنت عابس"، تقوم الجملة بدور وظيفي على أنها حال. فالجملة (وأنت عابس) تقع في الموضع نفسه الذي يقع فيه المركب الاسمي الحالي (عابساً) في قولنا "لا تدخل البيت عابساً".

أما قولنا أقسم بالله لأدرسن، فهذا المثال يدل على أن الجملة لا يمكن أن يقوم مقامها ركن لغوي ما (مفرد) ويؤدي الوظيفة التي تؤديها، ففي هذا المثال فإن الجملة المستقلة بنفسها (لأدرسن) هي جواب للقسم، لا يمكن أن تستبدل بها مفرداً يتمتع بالصفات النحوية والدلالية التي تتمتع بها تلك الجملة، ولهذا فهي جملة لا محل لها من الإعراب.

(١) ابن هشام - معني اللب، ص (500).

وهكذا فالأدوار الوظيفية في نظرية النحو العربي قد نوقشت من خلال مستويين: مستوى المفرد، ومستوى الجملة، فالجمل أو أشباه الجمل التي يمكن أن تحل محل المفرد لها محل من الإعراب، والجمل التي لا تحل محل المفرد ليس لها محل من الإعراب.

دعاة إلغاء الإعراب المحلي:

فإن سئل لم لا نكتفي بالقول إنها حال وصفة وخبر دون ذكر كلمة محل؟ فما الحكمة في إثبات كلمة محل هنا؟

وهذا ما ذهب إليه كل من دعا إلى إلغاء الإعراب المحلي^(١). فهم يرون الاكتفاء ببيان وظيفة الجملة في الكلام (العبرة) من خبر أو حال أو نعت أو مضاف إليه، وغيرها من وظائف الجمل، ولا نتعرض مطلقاً لإعرابها لأنها لا تظهر عليها علامات الإعراب. فالخلاف محصور في كلمة (محل) فهم لا يريدون ذكر محلها من الإعراب، فليس للإعراب هنا عمل في بيان وظيفة الجملة، فتحديد وظائف الجمل ذات المحل الإعرابي لا يخضع لكونها في محل رفع أو نصب أو جر. ولذا من أجل ذلك يقول

(١) فمن الذين نادوا بإلغاء الإعراب المحلي :

- اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف في عهد السيد هي الدين بركات وزير المعارف، فقررت إلغاء الإعراب المحلي وجمع اللغة العربية بالعامية أقرها على الأخذ بهذا الرأي سنة 1945م، ثم عاد سنة 1979م فرأى الإبقاء على الإعراب المحلي في المفردات والمحل دون تحليل وهي نفسها التي نادى بإلغاء الإعراب التقديري.

- انظر محمد شفيق عطا - الاتجاهات الحديثة في النحو، ومجموعة المحاضرات التي ألقى في مؤتمر مفتش اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية. ص (135، 136)

- جعفر عبابنة - تأملات في الدرس اللغوي على مستوى الجامعة، أفكار، ع 68، 1984م. ص (68-69).

- خليل عمارة، في نحو اللغة وتركيبها، ص (82، 83).

- شوقي ضيف - تجديد النحو، ص (23، 24).

محمد صلاح الدين بكر "من أجل ذلك نخالف النحاة فيما قالوه عن الإعراب المحلي، وأثره في بيان المعنى الوظيفي أو الدلالي" (١).

وإبراهيم السامرائي رأى أن "القول بإعراب الجمل فذلكة ينبغي الإقلاع عنها، ولم يقل بها النحويون الأقدمون إلا بسبب من تعلقهم بالإعراب وسيطرته على جميع ما جاءوا به في النحو" (٢). وعلى هذا لا بد من إلغاء الإعراب المحلي (٣). وفي نظر المخرومي أن هذا التقسيم - على أساس المحل - لا يستند إلى أساس لغوي (٤). ونكتفي ببيان غرض الجملة الذي استعملت من أجله، ويستغنى عن الإعراب التفصيلي فإذا سمعت مثل قولهم: "زيد أبوه فقيه"، يُعرب زيداً: مسنداً إليه وعبارة أبوه فقيه حديث عن المسند إليه، ووصف له، وكذا الحال في قولهم "نزل الضيف عن فرسه، وهو يتهلل فرحاً"، نكتفي بأن يقال يتهلل فرحاً، بيان لهياة الفاعل وقت نزوله وهكذا دواليك (٥)، وذهب هذا المذهب تمام حسان فقال: "وما المانع من أن نقول إن الجملة خبر أو حال أو

(١) محمد صلاح الدين بكر - نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، حولية كلية الآداب، جامعة الكويت، حولية (٥)، رسالة (٢٠)، ١٩٨٤ م. ص (٤٢).

(٢) إبراهيم السامرائي - الفعل زمانه وأينته، ص (٢٣١).

(٣) إبراهيم السامرائي - هل من نحو جديد؟ - المحلة العربية للدراسات اللغوية، مجلد (٣)، عدد (١)، ١٩٨٤ م. (٥٦).

(٤) لأن للحمل في رأيه وظيفتين :

الأولى : عامة، تشترك فيها الجملة بنوعها: التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها، وهي كون هذه الجمل وسائل لنقل الأفكار من ذهن المتكلم إلى ذهن السامع.

والثانية : خاصة، وهي كون الجملة مسنداً أو نعتاً أو حالاً تبين هياة الفاعل أو المفعول، أو تفسيراً لهم وتفصيلاً لحمل هاتان الوظيفتان هما اللتان ينبغي أن يتناولهما الدرس اللغوي. انظر مهدي المخرومي - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص (٦١، ٦٢).

(٥) مهدي المخرومي - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص (٦١، ٦٢).

نعت .. الخ دون أن نقول إنها في محل كذا^(١). فهو يرى أن قولنا (في محل) يجعل الفهم أفسر.

والذي نلاحظه هنا أن بعض المحدثين يخالفون النحويين في موضع ليس موضع مخالفة، فالنحاة القداماء يدركون أن الحركة الإعرابية لا تظهر هنا، لكن عندما جاز لنا أن نؤولها بمفرد قُدِّر لها عندئذ حكم من أحكام المفرد، أي الرفع والنصب والجر والحزم، والجملة لا يمكن أن تجري عليها هذه الأحكام. لأن المحل الإعرابي رفعاً ونصباً وجرّاً خاص بالمفرد، فالحركة الإعرابية لا تظهر إلا على المفرد ؛ لهذا لا يمكن أن نقول إن الإعراب له عمل في بيان وظيفة الجملة، فالقديما لا يزعمون ذلك، ولهذا فليس عليهم مدخل من هذه الجهة، فصحيح أن الغاية من إعراب الجمل تعيين معانيها الوظيفية ، وتتحقق هذه الغاية بغير تأويل الجملة بمفرد، لكن الذي أراه أنه ليس هناك خطأ في تأويل الجملة بالمفرد، وخاصة أن هذه الجملة واقعة ضمن تركيب إسنادي أكبر منها، هذا من جانب ومن جانب آخر: هذا التأويل أفاد في التمييز بين الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل من الإعراب، فالجملة التي تؤول بالمفرد هي الجملة التي لها محل. ثم إنها طريقتهم في التحليل التي تترد إلى التأصيل لديهم ، وهو كون التركيب الأصلي -عندما نؤولها بمفرد- تتلازم فيه الحالة الإعرابية والوظيفة، فإذا لم تظهر الحركة الإعرابية بحكم أن التركيب فرعي أي جملة وليس مفرداً ، قالوا إنها في محل كذا، إشارة إلى التركيب الأساسي (المفرد).

(١) تمام حسان - القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمجلى، اللسان العربي، جلد (١١)، حنية (١)، ١٩٧٤م، ص (٦٣).

فالنحاة قاسوا الجملة على المفرد لأن الجملة محمولة عليه^(١).

فإذا وقعت الجملة في محل الرفع كانت عندئذ خيراً، أما إذا وقعت في محل النصب كانت مفعولاً به أو حالاً، يتوقف ذلك على معنى التركيب، وإذا وقعت محل الجر فهي مضاف إليه، وإذا كانت في محل جزم فهي جواب الشرط الجازم. والشيء نفسه يقال للجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب. فإذا فهمت هذا نقول: كل جملة يسد المفرد مسدها فلها موضع من الإعراب. وكل جملة لا يسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الإعراب. فإعراب الجملة لن يشكل عبئاً على الطالب؛ لأن هذا الطالب يملك الاستعداد للتفكير في الكلمة المفردة، والنظر في موقعها من الإعراب. ومتى ما اقتنعنا بأن الجملة محلاً إذا يجب أن تكتسب الحالة الإعرابية المناسبة لهذا المحل، وسواء أقال بأن الجملة مثلاً حال أم في محل نصب حال، فلن يشكل هذا صعوبة على الطالب مثلما لن يقوم هذا أو يؤخر في بيان المعنى الوظيفي - فما دام الطالب وصل مرحلة فهم المعنى بأنه حال في هذا الموقع مثلاً، استطاع أن يقول ببساطة في محل نصب. لأنه يُعلم سابقاً بأن الحال دائماً منصوبة واستخدامه (محل) هنا لمعرفة السابقة بأن الإعراب يقع في الأساس على الكلمات المفردة وليس على الجمل.

(١) والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران:

أحدهما: "أن المفرد بسيط، والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقفه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه". والأمر الثاني: "أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد. فكما أن الفعل مفرد، فكذلك خبر المبتدأ مفرد". انظر ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص (٨٨).

ثم يتابع تمام حسان قوله: "إن القول بالعامل هو السبب في القول بالمحل، وأنه إذا ثبت بطلان العامل ثبت بطلان الإعراب المحلي تبعاً لذلك"^(١). والمخزومي انتقد تقسيم الجمل على أساس المحل لأنه من "هدي فكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة القدامى"^(٢). نقول: لو كان النحاة أخذوا فقط بنظرية العامل لما وجدنا الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، ولكنهم حدّدوها لفهم التركيب العام للجمل، وما نظرية العامل إلا لفهم التركيب فقط لا غير، وهي ليست عبئاً عليه مطلقاً.

ولا يعني القول بالجمل التي ليس لها محل من الإعراب تجريدها من الدلالة المعنوية والعلاقات بينها وبين الكلمات المحيطة بها، وبأنها لا قيمة لها، بل هي جمل مفيدة تؤدي وظيفة بنفسها في السياق. فالسياق لا يفقدها تماماً، بل تظل جملاً تامة مفيدة بنفسها ومفيدة مع غيرها، وإنما يعني أن مثل هذه الجمل لا نستطيع أن نؤولها بمفرد، فتأخذ إعرابه.

والجمل التي لها محل من الإعراب والتي تقع موقع المفرد في التركيب تؤول به، فليس معنى هذا أنها تأخذ أو تحمل معناه، ولكنها تؤول به فحسب.

والجمل التي لا محل لها من الإعراب لا يعني أننا نستطيع حذف هذه الجمل، وهي الابتدائية والمعتضة والمفسرة، والصلة، والواقعة جواباً للقسم أو الشرط... الخ. فعدم إعطاء موقع إعرابي (محل إعراب) لبعض الجمل في التركيب لا يعني أنها لا تؤدي معاني فكل زيادة في التركيب زيادة في المعنى. لأننا لو حذفنا الجملة التي لا

(١) تمام حسان - القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، ١٤، ج ١، ١٩٧٤م. ص (٣٣).

(٢) هدي المخزومي - في المنهج النحوي نقد وترويضه ص (٦١)

محل لها من الإعراب في جملة (جاء الذي قابلته بالأمس) وجملة (أقسم أنك كاتب) لم يبق شيء.

والذي أراه أن الوظيفة النحوية التي تشغلها الجملة لها أهميتها في الدرس اللغوي. فهي تكتسب أهميتها من المعنى الذي تؤديه في التركيب اللغوي، وهي تُعين النحاة على دراسة العلاقات الداخلية في النص، لأنهم بهذا المفهوم ربطوا بين وظيفة الكلمة المفردة ووظيفة الجملة المركبة. فالجملة قد تقع خبراً لمبتدأ، وقد تقع مفعولاً لفعل متعد، ومضافاً إليه وحالاً، وصفة، وعلى هذا تكون الجملة دائرة من دوائر اللغة المتكاملة.

والحقيقة أن الوظيفة النحوية للجملة عند قولنا في محل نصب، أو في محل رفع أو في محل جر، غالباً ما استخدمت لتعيين الإعراب الصحيح لتابعها.

فابن هشام نبّه القارئ لهذا، فبين له فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب مثلاً، فهو يرى أن ذلك يظهر في التابع^(١). ثم إن الذين يقللون من قيمة معرفة موقع الجمل من الإعراب ومعرفة طبيعة العلاقات النحوية بين الجمل، لا يدركون أن الكلام لا يكون كلاماً إلا من خلال تلك العلاقات بين الجمل، وكلما ازددنا معرفة بتلك العلاقة كانت معرفة أسرار الكلام أعمق. "وهذا مذهب في لم أطراف الجملة، والنظر إليها باعتبارها امتداداً من الامتدادات التي يتخذها الخبر أو الحال أو الصفة... الخ"^(٢).

(١) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (546).

(٢) غاد المرسى - نظرية النحو العربي، ص (30).

وفي ضوء هذه الوظائف للجمل، أتاح النظام النحوي في العربية وسائل لإطالة الجملة، فالجملة العربية غالباً ما تستطيل من ناحية اليسار، فتمتد وتطول بجملة الحال والمضاف إليه أو بتعدد الخبر وغير ذلك من الوسائل^(١). وهذا كله بشكل عمقاً زائداً للجملة الأصلية لا نستطيع الاستغناء عنه^(٢).

وتقسيم الجملة على أساس المحل يعني أنه يمكن أن يكون للوضع البنيوي في اللغة العربية تركيبان تصنيفيان اثنان يقومان بدور وظيفي دلالي واحد، يُتيح الفرصة للمتكلم بهذه اللغة أن يستخدم أيّاً منهما.

فلكل مركّب وظيفة نحويّة داخل بنية الجملة، والتّعرف على الجمل يحدّد المركّبات، والسمات الشكلية التي ترجع إلى الوظيفة الواحدة. وإهمال الترابط بين صدر الجملة وبقية عناصرها في التحليل النحوي، قد يحول في نهاية الأمر دون الفهم الصحيح للكلام وتقدير طاقته التعبيرية حق قدرها.

وفصل ابن هشام بإسهاب الجمل التي لها محل من الإعراب، وكذلك التي ليس لها محل في الإعراب، معززة بالأمثلة، والشواهد المناسبة. وليس من غرض هذا البحث تفصيل ذلك، لأن الكلام على هذه الجمل مبسوط في موضعه من كتب العربية، لهذا سأقدم الآن باختصار الجمل ومثلاً على كل منها.

فقد جاءت الجمل التي لها محل من الإعراب على النحو الآتي^(٣) :

(١) محمد حماسة عبد اللطيف - بناء الجملة العربية، ص (١٧٦ وما بعدها).

(٢) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص (٢١٩).

(٣) انظر ابن هشام - مغني اللبيب، ص (٥٣٦-٥٦٠).

١- الجملة الواقعة خبراً: ومحلها الرفع في بابي المبتدأ وإن وأخواتها، والنصب في بابي: كان وأخواتها و كاد وأخواتها وشواهدا لا تحصر، منها قوله تعالى: (اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا) (١)، وقوله: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ) (٢)، وقوله: (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ) (٣)، وقوله: (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) (٤)، ومنه قولنا (زيد أضربه، وعمر و جاعك).

٢- الجملة الواقعة حالاً: ومحلها النصب نحو قوله تعالى: (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) (٥) الواو للحال، وجملة (أَنْتُمْ سُكَارَى) من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

٣- الجملة الواقعة مفعولاً: ومحلها النصب إن لم تتب عن فاعل مثل (قال إني عبْدُ اللَّهِ) (٦). فجملة (إني عبْدُ اللَّهِ) في محل نصب مفعول القول.

٤- الجملة الواقعة مضافاً إليه: ومحلها الجرّ، مثل (وَأَنْزَلِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ) (٧). فجملة (يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ) في محل جرّ مضاف إليه للمفعول به (يَوْمَ).

* اختلف النحاة في عدد الجمل التي لها محل من الإعراب، فذهب جمهور النحاة إلى أنها سبع فقط، واعتبرها ابن هشام سبع جمل. وذهب أبو حيان النحوي واعتبرها اثني عشرة جملة. انظر السيوطي - الأشباه والنظائر، ج2، ص (24 وما بعدها).
والحقيقة أنني أميل إلى رأي الجمهور بأنها سبع فقط.

(١) سورة الحج، آية (75).

(٢) سورة البقرة، آية (222).

(٣) سورة الأحزاب، آية (15).

(٤) سورة النور، آية (35).

(٥) سورة النساء، آية (43).

(٦) سورة مريم، آية (30).

(٧) سورة إبراهيم، آية (44).

٥- الجملة الواقعة (جواباً لشرط جازم) بعد الفاء أو إذا ومحلها الجزم مثل (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا)^(١). فجملة (فلا يخافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) في محل جزم جواب الشرط.

٦- الجملة الواقعة نعتاً مثل قوله تعالى (مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ)^(٢)، وجملة (لا بيع فيه) في محل رفع صفة ليوم.

٧- الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب^(٣). وقد أفاد ابن هشام أن ذلك يقع في بابي العطف والبدل خاصة. فمثال العطف "زيد أخوه نجح، وعاد من سفره أبوه". فجملة: وعاد من سفره أبوه في محل رفع معطوف على الخبر.

الجملة التي ليس لها محل من الإعراب:

١- الجملة الابتدائية وتسمى الاستئنافية أو المستأنفة.

والجملة الابتدائية هي الجملة التي تقع أول الكلام، وقد قال عنها ابن هشام: المستأنفة، ووضح وعلل ذلك بأن الجملة الابتدائية قد تطلق على الاسم التي صدرها مبتدأ وإن كانت من الجمل التي لها محل من الإعراب مثل (زيد قائم).

٢- الجملة المعترضة أو الاعتراضية :

(١) سورة الجن، آية (13).

(٢) سورة البقرة، آية (254).

(٣) ابن هشام - مغني اللبيب، ص (556).

وهي الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين: بين الفعل وفاعله وبين الفعل ومفعوله، وبين المبتدأ وخبره... الخ. مثل أعانني - والحمد لله - عملٌ متواصلٌ على إنجاز المؤلف.

٣ - الجملة التفسيرية : وهي الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو قوله تعالى: (هل أدلكم

على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليم، تؤمنون بالله) (١).

فجملة تؤمنون بالله مفسرة للتجارة.

٤ - الجملة المجاب بها القسم :

وهي الجملة التي تقع جواباً للقسم نحو قوله تعالى: (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين) (٣).

٥ - الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو لشرط جازم وغير مقترنة بالفاء أو إذا

الفجائية نحو: إن تقم أقم، وإن قمت قمت، أو إذا حضرت أكرمتك، أو إذا حضرت فأنا أكرمك.

٦ - الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف : وكل جملة وقعت صلة لاسم موصول أو

حرف مصدري لا يكون لها محلٌ من الإعراب، واشترطوا في صلة الموصول أن تكون جملة خبرية وليست إنشائية. والأسماء الموصولة هي: (الذي، التي،

(١) سورة الصف، آية (10، 11).

(٢) سورة يس، آية (2-3).

اللذان، اللتان، الذين، اللواتي، اللاتي، من، ماء، ذو، أي، أية). مثل : جاء الذي
قام أبوه

7- الجملة التابعة لما ليس لها محل من الإعراب:

وهي كل جملة تبعت جملة سابقة لا محل لها من الإعراب، وهذه الجملة التابعة
إما أن تكون عطفاً أو بدلاً مما قبلها أو توكيداً لها. مثل: أنهى الطالب متطلبات
الدراسة الجامعية، والتحق ببرنامج الدراسات العليا. فجملة (والتحق ببرنامج
الدراسات العليا) لا محل لها من الإعراب لأنها معطوفة على جملة ابتدائية لا
محل لها من الإعراب.

(1) سورة يس، آية (2-3).

ثانيا: شبه الجملة

فشبه الجملة تقع ضمن ظاهرة الإعراب، والأصل في شبه الجملة أن لا يكون لها محل من الإعراب -مثلها مثل الجمل- لأن الإعراب هو العلاقات التي تربط المفردات بعضها ببعض، وليس لشبه الجملة هذه العلاقات. لكن بعض النحاة يرون أن شبه الجملة متعلق بمحذوف -نقدره بمفرد- فيعرب كما تعرب الجمل التي نقدرها بمفرد فنقول في محل كذا^(١).

فشبه الجملة^(٢) هي التي لم ترتق لتصبح جملة وفي الوقت نفسه أعلى من المفرد في التركيب. وهي الظرف والجار والمجرور. وسميت بذلك لأنها تغني أحيانا عن ذكر الجملة وتقوم مقامها؛ ولأنها مترددة بين المفردات والجمل فهي تتعلق بالفعل تارة فتدل على جملة، وبالإسم تارة أخرى، فتدل على المفرد، ولما كانت أكثر ما تتعلق بالفعل وتدل على الجملة كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات.

واختلف النحاة في المحل الإعرابي إذا حذف المتعلق: أيكون المحل للمتعلق المحذوف، أم لشبه الجملة المقيدة له؟ جمهور النحويين يرون أن المحل الإعرابي هو للمتعلق به المحذوف. ويرى بعض النحويين^(٣) أن المحل لشبه الجملة إذا وقع المتعلق المحذوف كونا عاما، وهو للمتعلق المحذوف إذا وقع المتعلق المحذوف كونا خاصا^(٤).

(١) فخر الدين قباوة - إعراب الجمل وأشبه الجمل، ص (٣٠١، ٣٠٢).

(٢) ابن هشام - معني اللبيب، ص (٥٦٦).

(٣) الاسترأباضي - شرح الكافية، ج ١، ص (٩٣).

(٤) فهؤلاء يرون أن الكون العام يفهم معناه من شبه الجملة ثم ينتقل الضمير منه إليها، ويستقر فيها، ولذلك نسمى "مستقرا". بمعنى مستقرا فيها. وأما الكون الخاص فإذا حذف لم يفهم معناه من شبه الجملة وحدها، وإنما يفهم من مضمون الجملة كلها، ولا ينتقل من الكون الخاص ضمير إلى شبه الجملة، فيستقر فيها وهي بذلك "لغو" أو "فضلة"، وليست هي صاحبة المحل، ولا بد من تقدير المحذوف، ليكون الإعراب له.

وليس من منهج هذا البحث الدخول في مثل هذه المناقشة، والمهم هنا أن لشبهه

الجملة محلاً إعرابياً، سواء كان هذا المحل للمتعلق المحذوف أم لشبه الجملة.

أ) فقولنا: زيد في الدار

(في الدار): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر في محل رفع تقديره موجود أو مستقر، أي أن الأصل عندهم: زيد موجود في الدار، وعلى هذا فإن الخبر هنا يكون من قبيل الخبر المفرد، لأن الخبر الحقيقي عند هؤلاء: "موجود"، وهو مفرد والمفرد له محل إعرابي. ومن هنا كان لشبه الجملة محل إعرابي، لأن المحذوف الذي تتعلق به مفرد. هذا عندما يكون المحذوف خبراً.

ب) والشيء نفسه يقال عندما يقع صفة.

مثل قولنا: هذا رجل من بغداد

(من بغداد) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ (رجل) في محل رفع، وبعضهم قال وشبه الجملة من الجار والمجرور في محل رفع صفة رجل. كأننا نقول : هذا رجل بغدادى.

ج) وتقع شبه الجملة في محل نصب حال مثل :

هذا الرجل من الكرام

(من الكرام) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (الرجل) في محل نصب تقديره:

كريم. فكانك تقول هذا الرجل كريم.

ثالثاً: الأسماء المبنية

والأسماء المبنية لها محل من الإعراب لأننا نستطيع استبدال مفرد بها له محل من الإعراب. فإذا أدت كلمة مبنية وظيفية كلمة معربة دون أن يترتب على ذلك تغيير في أساس التركيب، كان لها ما لتلك واعتبرت قسيماً لها وشريكاً في محلها من الإعراب، ومن هنا على سبيل المثال شاركت المبنيات الأسماء المعربة في أن لها محلاً من الإعراب، بأنها تستبدل بالأسماء المعربة وتقوم بمثل وظائفها.

والأسماء المبنية^(١) هي :

- ١- الضمانر كلها سواء أكانت متصلة أم منفصلة.
- ٢- الأسماء الموصولة ما عدا اللذين و اللتين.
- ٣- أسماء الإشارة ما عدا ما يدل على المتنى.
- ٤- أسماء الأفعال وهي التي تنوب عن الفعل في معناه وفي عمله مثل: هيهات القمر، بمعنى بعد.
- ٥- أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، ما عدا أيا، مثل: أين توجد أكرمك. أين أراك؟
- ٦- اسم لا النافية للجنس وذلك إذا كان مفرداً أي لا مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فإنه يبني على ما ينصب به. نحو: لا نافع مكره.

(١) انظر ابن عمير - شرح المفصل، ج ٤، ص (١٥٧-٣).

٧- المنادى وذلك إذا كان مفردا علما أو نكرة مقصودة مثل : يا حامد ساعد زميلك، ويا زميل اشكر صديقك. فإنه يبني على ما يرفع به.

٨- الأسماء المركبة تركيبا مزجيا من الأعداد من "أحد عشر" أو "إحدى عشرة" إلى "تسعة عشرة" أو "تسع عشر" ويكون مبنيا على فتح الجزأين، ما عدا "اثنا عشر"، "واثني عشر"، "واثنتا عشرة"، "واثنتي عشرة" حيث أن الجزء الأول يعرب إعراب المثني: بالالف رفعا، وبالياء نصبا وجرا. قال الله تعالى: (إني رأيت أحد عشر كوكبا)^(١).

(أحد عشر): مفعول به مبني على فتح الجزأين في محل نصب.

٩- ما ركب تركيب المزج من الظروف: الزمانية كانت أو مكانية^(٢).

مثل قولنا: (فلان يأتينا صباح مساء)، والأصل أي كل صباح ومساء فحذف المضاف وركب الظرفان. ثم قول الشاعر نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بيننا^(٣)

"بين بينا" حيث ركب الظرفان معا، وجعلا بمنزلة اسم واحد فبناهما على فتح الجزأين، لكون الشاعر أراد بهما معا الظرفية.

١٠- ما ركب تركيب المزج من الأحوال كقولهم^(٤):

(١) سورة يوسف، آية (٤).

(٢) السيوطي - المطالع السعيدة، ص (٧٣).

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص الأسدي من شعر وجهه إل امرئ القيس، والحقيقة هنا ما يجب على الرجل حمايته والدفاع عنه.

انظر السيوطي - المطالع السعيدة، ص (٧٣).

(٤) السيوطي - المطالع السعيدة، ص (٧٢، ٧٣).

فلان جاري بيت بيت، وأصله بيتا لبيت أي ملاصقا، فحذف الجار وهو اللام،
وركب الاسمان، فبيت بيت: حال مبني على فتح الجزأين في محل نصب.

وقولهم أيضا: تساقطن أخول أخول" أي متفرقين وقولهم "تفرقوا شذر مذر"، و "لقيته
كفة كفة" و "فعلته بادئ بدء" والمعنى فعلته مبدوءا به.

١١- العلم المركب تركيبيا مزجيا، إذا كان الجزء الثاني هو كلمة "ويه" مثل سيويوه،
وحمويوه، ونفطويوه، فهي أسماء مبنية على الكسر في محل...

١٢- العلم المؤنث الذي على وزن (فعال) مثل حزام، وقطام فإنه يبنى على الكسر،
وهناك صفات للمؤنث وزنها الصرفي "فعال"، وهي تستخدم حين سب المؤنث، ولا
تستعمل تلك الأعلام إلا في حالة النداء، نحو يا خبات: بمعنى يا خبيثة.

١٣- الظروف المبهمة تبنى على الضم إذا قطعت في الإضافة لفظا (كقبل، وبعد، وأول)،
وأسماء الجهات نحو (قدام، وأمام، وخلف) ومن الظروف أيضا (لدى، والآن،
وأمس، وقط، وعوض، ولدى) ومنه أيضا الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة،
كـ (حيث، وإذ، وإذا، ومد، ومنذ).

١٤- أي الموصولة تبنى على الضم إذا أضيفت، وحذف الضمير الواقع صدر صلتها

نحو: (يسرني أيهم قادم) أي أيهم هو قادم.

١٥- ومما يبنى على الفتح نعت اسم "لا" بشرطين :

(أ) أن يكون النعت مفردا والمنعوت مفردا.

(ب) ولا فاصل بينهما نحو (لا رجل ظريف في الدار) ويجوز فيه مع ذلك النصب والرفع نحو "لا رجل ظريفاً في الدار"، و "لا رجل ظريف في الدار"، فإن فقد أحد الشروط السابقة امتنع البناء وتَعَيَّنَ الآخِرَانِ. فهذه الأسماء المبنية إذا استبدلنا بها كلمات معربة أخذت محلها الإعرابي في التركيب.

رابعاً: ويكون الإعراب المحلي في المصدر المؤول

والمؤول: هو كل مصدر غير صريح أي أنه: المصدر الذي يقع له التأويل، ويتم ذلك بسبب الحرف المصدرية و ما بعده، ومن أجل ذلك يسمى بالمصدر المؤول ، فالقتال والاجتهاد والانطلاق مصادر صريحة، وتكون مؤولة إذا ما وقعت أفعالها بعد الحروف المصدرية، مثل: أن وكى، وما، ولو، وأمثلة ذلك :

(أ) المصدر المؤول من "أن" والفعل^(١)، وذلك عندما تكون حرفاً مصدرية وتقع في موضعين أحدهما: في الابتداء، فتكون عندها في موضع رفع نحو (وأن تصوموا خير لكم)^(٢)، فالمصدر المؤول من أن والفعل تصوموا في محل رفع مبتدأ. ووقوع المصدر في (محل) لأنه وقع في محل الأصل أن يقع فيه المفرد، فنحن نستطيع أن نؤوله بكلمة (صيامكم). وثانيهما: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع: نحو (وعسى أن تكرهوا شيئاً)^(٣) ونصب: (فأردت أن أعيبها)^(٤). وخفض: نحو (أوذينا من قبل أن تأتينا)^(٥)، والمصدر المؤول من أن والفعل المضارع في كل من الآيات السابقة يحل محل مفرد.

(١) ابن هشام - معني اللبيب، ص (٤١).

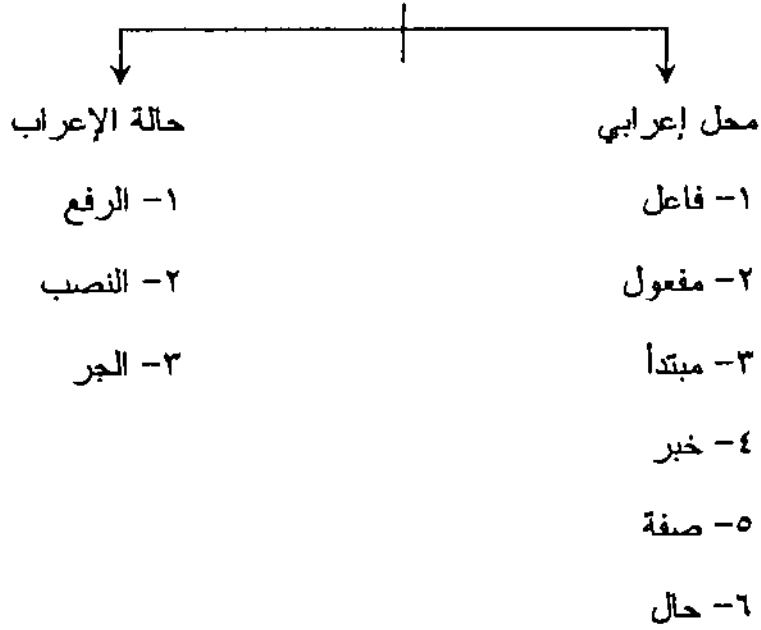
(٢) سورة البقرة، آية (١٨٤).

(٣) سورة البقرة، آية (٢١٦).

(٤) سورة الكهف، آية (٧٩).

(٥) سورة الأعراف، آية (١٢٩).

- ب) والمصدر المؤول من (كي) و ما بعدها بشرط سبقها بلام الجر نحو(جئنت لكي تكرمني).
- ج) والمصدر المؤول من (ما) والفعل، وما المصدرية نوعان^(١): غير زمانية نحو (ودّوا ما عتّمتم)^(٢)، والزمانية نحو (ما دمت حياً) أصله مدة دوامي حياً.
- د) والمصدر المؤول من لو والفعل بعدها^(٣)، وأكثر وقوع هذه بعد أتمنى و أرغب و أحب و ما في معناها، نحو (ودّوا لو تُدهن)^(٤).
- هـ) والمصدر المؤول من أن ومعموليه نحو: (بلغني أنك تتطلق) والتقدير بلغني الانطلاق، فالمصدر المؤول من أن والفعل في محل رفع فاعل.
نخلص إلى أن لكل إعرابي حالة إعرابية:



وكل حالة إعرابية تشمل أكثر من محل، والمفرد هو الذي يختص بحالة إعرابية وله محل إعرابي، والجملة وشبه الجملة والمبنيات والمصدر المؤول يمكن أن تحل مكان الاسم

٥٢١٨٨٢

- (١) ابن هشام - معني اللبيب، ص (٣٩٩-٤٠٠).
- (٢) سورة آل عمران، آية (١١٨).
- (٣) ابن هشام - معني اللبيب، ص (٣٤٩-٣٥٠).
- (٤) سورة القلم، آية (٩).

المفرد في التركيب ويمكن أن لا تحل. فإذا حلت كل من العناصر الأربعة السابقة مكان المفرد في التركيب أخذت حكمه في المحل والحالة الإعرابية. وهذا هو معنى قول النحاة في محل كذا.

هل لاطراح الإعرابين التقديري والمحلي أهمية في تسهيل النحو؟

إن نحاة العربية القدامى استنبطوا أحكامهم ومقاييسهم من استقرائهم للمادة اللغوية التي توافرت لهم. فأشبعوها درساً وتمحيصاً وتوسّعوا في الجزئيات ونظروا في الفوارق وتعمقوا فيها. فعملهم هذا يُعدّ تعمقاً في التحليل أدى بهم إلى تقسيم الجزئيات إلى ما هو أصغر منها، وقد تبين لهم أن هذه المقاييس والأحكام لا تنطبق على كل ما تكلمت به العرب، وإنما وقع لهم من كلام العرب الشيء الكثير الذي يشذ عن الأحكام ويرفض التوافق معها. ولهذا وضعوا مجموعة من القواعد والافتراضات التي تُهيء لقواعدهم الاطراد والانطباق على أكبر قدر ممكن من كلام العرب.

أما في عصرنا، فكّرنا في تسهيل اللغة وتطويعها فكثرت كتب التيسير والتدريس، دون الالتفات إلى تعمق الظاهرة اللغوية، ولسنا نحتاج إلى التيسير أكثر من حاجتنا إلى العلم وعمقه، ولكننا بحاجة إلى طرق في التربية أنجع وأفضل من التيسير والتسهيل.

لهذا ندعو إلى المزيد من دراسة النحو، وخصائص اللغة، وفقه أبنيتها وتراكيبها، فالاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي لا أثر له في عملية تيسير النحو، لأننا نعلم أن الهدف من هذا التيسير تجنّب اللحن والوصول إلى المهارة الأدائية في استعمال اللغة. والتعبير بلغة عربية سليمة بيّسر وسهولة.

وهذان الإعرابان لا يساعدان في ضبط كلمة أو في تصحيح إعراب، لهذا أرى أنه من الحق أن ننقل المشكلة من مكانها الذي وضعت فيه، ونتلمس لها مكاناً آخر غير علم النحو. فلست أرى أن مجرد حفظ القواعد النحوية بضمن الفهم وممارسة القول الصحيح، ومن ثم فإن الدراسة التي تتمركز فقط على حفظ القواعد النحوية لا تُعني في تحقيق هذا الهدف. ودليلنا على ذلك ما يروى عن ابن خالويه الذي كان يحضر مجالس سيف الدولة الحمداني، ومفادها أن رجلاً قال له: أريد أن أتعلّم من العربية ما أقيم به لساني. فقال: "أنا منذ خمسين سنة أتعلّم النحو، ما تعلّمت ما أقيم به لساني"^(١). هذا ما حدث مع ابن خالويه وهو من أعلام القرن الرابع الهجري، وهو "أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام العلم والأدب، وكانت الرحلة إليه من الآفاق" على حد تعبير السيوطي وسواء أكانت هذه الرواية موضوعة أم صحيحة، فإننا نرى فيها دلالة واضحة على أن دراسة النحو على منوال ما ذهب إليه ابن خالويه من تعلم النحو لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة اللسان والتعبير بلغة عربية صحيحة سليمة. فهذه الحكاية تضعنا أمام قضية اللغة العربية والمشكلات التي يتعرض لها الطالب في تعلمها لإقامة لسانه والتحدث بلغة خالية من اللحن.

فالتطلب العربي في عصرنا يدرس العربية والنحو سنين طويلة ومع هذا نراه عاجزاً عن إقامة لسانه والتعبير بلغة صحيحة خالية من اللحن. ومن هنا نجد لزماً علينا العودة إلى جذور هذه القضية على مدار تاريخها الطويل عبر القرون، ومن خلال هذا التراث الذي نشأ في خدمة القرآن الكريم واللغة العربية.

(١) السيوطي- لغة الرعاة ، ج ١، ص(٥٢٩).

يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- ١- رجل يتعرض للحن حين يتكلم أو يكتب وهو على زاد قليل من النحو.
- ٢- رجل يكثر من اللحن وهو على نصيب من علم النحو^(٢).
- ٣- رجل يفهم النص ويدرك أسرارهِ حتى إذا قرأه أكثر من اللحن، في حين يتجنب الخطأ فيه من هو دونه فهماً للنص وإماماً بالنحو^(١).
- ٤- ورجل لا يكاد يلحن وهو على براعة في فهم النص وإمام جيد بالنحو.

فملاحظتنا هذه الأمور جميعاً تجعلنا أكثر تحفظاً عند إلقاء مسؤولية اللحن على النحو وقواعده فقط، أو على صعوبته.

فالذي لا يلحن في كلامه مع قلة معرفة النحو يكون من المدركين لمكان الكلمة في الجملة، بحكم كثرة ممارسته للقراءة والكتابة، وباستعانتها بما عرف من النحو، يقوم بتحديد نوع الحركة الإعرابية على آخر الكلمة بشكل يتفق والأسلوب العربي في تعيين الحركة التي يجب أن توضع على آخر الكلمة. فالشخص الذي يكثر من اللحن في كلامه وهو على نصيب كاف من علم النحو هو أحد شخصين :

- ١- شخص لا يربط بين الكلمة والوظيفة النحوية التي تؤديها، ولذلك نجده متردداً في الحكم الإعرابي للكلمة والجملة.
- ٢- شخص قليل المراس للتحليل الإعرابي وإن كان على نصيب من علم النحو.

^(٢) ابن خلدون- المقدمة، ج ٣، ص (١٢٨٧).

^(١) ابن خلدون- المقدمة، ج ٣، ص (١٢٨٧).

أما الشخص الذي يفهم النص ويعرف النحو وضوابطه وعلى الرغم من ذلك يكثُر من اللحن فيه. فهو شخص لم يأخذ نفسه بالمران على الوصل بين فهم موضع الكلمة في الجملة أو فهم الوظيفة النحوية التي تشغلها الجملة وما يُذكر به النحو من تحديد الحركة الإعرابية على آخر الكلمة. فَلَخُنْ هذا الشخص يرجع إلى تعطيله للاتصال والمران والممارسة والتدريب وليس إلى جهله بالنحو وقواعده، أو إلى إدراكه لوظيفة الكلمة في الجملة أو إلى الوظيفة النحوية للجملة في النص، لهذا نراه يلحن حين يسترسل في القسول ولا يلحن حين يأخذ نفسه بالأناة والروية. أما الشخص الذي لا يلحن وهو على حال من الفهم لمهمة الكلمة في الجملة ولمهمة الجملة في النص، وعلى إمام حسن بقواعد النحو فهو المدرك والممارس والأخذ نفسه بالربط بين ما أدرك وما تعلّم، وذلك هو المنتفع بالنحو، وهو المتجنب لهفوات اللحن. والذي نريد أن نخرج به من هذا كله هو ألا نوقع اللوم كله على علم النحو معقداً كان أم ميسراً فالمسؤولية تقع على الذين يشيع على أسنتهم اللحن.

فتعليم النحو مهما كان ناجحاً لا يكفي وحده لتعلم اللغة ما لم يُعزَزَ بممارستها عن طريق الاستعمال والتدريب والتكرار في استخدام اللغة في مواقف اتصالية طبيعية، والذي يؤكد ذلك أن الطفل يتعلّم اللغة تقليداً دون معرفته بنظامها، فاللغة يتلقاها الطفل (بالسمع)، فابن فارس يقول في باب القول في أخذ اللغة "تُؤخَذُ اللغةُ اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ اللغة تلقيناً من ملقن، وتؤخذ سماعاً من الرواة النقات ذوي الصدق والأمانة"^(١). فالطفل عندما يتعلم جملة ما يتعلمها

(١) ابن فارس-الصحاح في فقه اللغة ، ص(٦٢).

استيعاباً وإنتاجاً دون أن يدري ما فيها من مبتدأ أو خبر أو فعل أو فاعل أو مفعول... الخ. فالطفل يستخدم اللغة أولاً ثم يعرف نظامها في مرحلة تالية. وأول شاهد على بطلان الشكوى من صعوبة القواعد العربية وعسر تعلمها، انتشار اللغة العربية في الأقطار وهزمها لكثير من اللغات من غير جهد لنشرها ولا إنفاق على تعليمها، فكيف يتسقى هذا و ما يدعى من صعوبة اللغة العربية وعسر تعليمها وكثرة قواعدها؟ لهذا لا يكفي في علاج الضعف النحوي، ونفور المتعلمين من تعلمه تلك المحاولات التي قام بها بعض القائمين على أمره إذ دعوا إلى حذف بعض الأبواب والاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي، لأن مثل هذه المحاولات لا تجتث الداء من جذوره.

والعلاج الذي أراه هو أن تصبح اللغة الفصحى هي اللغة السائدة لكل قطاعات المجتمع، وهذا لا يشكل مطلباً صعباً، فقد برهن المجتمع الإسلامي على أن هذا ممكن. فلقد تعرضت اللغة العربية بعد اتساع الفتوح للأزمة نفسها التي نعيشها الآن. فمحاولات تجنب اللحن جرت منذ القدم، فنحن نعرف أن اللحن أول ما ظهر في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد روي أن رجلاً لحن بحضرته، فقال صلى الله عليه وسلم: "أرشدوا أخاكم فقد ضل" ولما انتشر الإسلام وامتدت فتوحاته وازداد اختلاط العرب بغيرهم من الأمم، شاع اللحن على اللسان العربي فجرى على السنة العجم المستعربين أولاً ثم على السنة العرب فيما بعد، ثم رويت أخبار كثيرة عن شيوع اللحن في عهد الدولة الأموية والعباسية

واستهجان خلفانها وولاتها وأدبانها له. فاتجه العلماء إلى كلام العامة والخاصة من أجل إصلاحه، فأنفوا عشرات الكتب لتقويم أسنة العامة^(١). يقول ابن خلدون في هذا الموقف: "وكانت الملكة أي (اللغة) الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات" فلما جاء الإسلام وشاركوا الحجاز... وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفت التي للمستعربين [من العجم]^(٢). فالأوائل كانوا ينحون بلغتهم منحى الفطرة والسليقة، ولكن تغيرت الحال بامتزاج العرب بغيرهم من الأمم فأخذت الألسن تفسد ففسد "السمع أبو الملكات اللسانية"^(٣). فكان لابد من وضع قواعد اللغة ليعرف به خطأ الكلام من صوابه ليحافظ على بناء العربية. وهكذا نرى أن السبب الأول للحن هو فساد البيئة اللغوية وتلوثها. ولما عزت الممارسة اللغوية، والتلقي المباشر، نزعوا إلى الطريقة الثانية وهي الممارسة أي "ممارسة كلام العرب وتكرره على السمع"^(٤). وكسب اللغة بالتعلم، والتعليم المضبوط و"كثرة الحفظ من كلام العرب"^(٥) توجد ملكة اللسان. وبهذه تعلم العربية كثير من

(١) ومن هذه الكتب على سبيل المثال :

أ) لحن العوام النور إلى علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ).

ب) لحن العامة لأي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

ج) وما يلحن فيه العامة لعبد الملك بن قريب الأصمعي، (ت ٢١٦ هـ).

د) لحن العامة لأي حاتم سهل بن محمد السجستاني، (ت ٢٥٥ هـ).

هـ) لحن الخاصة لأي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (ت ٣٩٥ هـ).

و) تقويم اللسان لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٧٩ هـ) وغيرها كثير، والذي سقناه هنا إنما نماذج من الكتب التي تدل

على اهتمام القدماء بتقويم أسنة العامة. انظر بشأن هذه الكتب: عبد العزيز مطر - لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٥٧ -

(١٠٤).

(٢) ابن خلدون - المقدمة، ج ٣، ص ١٢٤٦).

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٦٥).

(٤) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٩٠).

(٥) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٨٨).

العجم، ونبغوا فيها. ولم يلجأوا إلى إلغاء قواعد العربية، لكن على العكس من هذا حافظوا على هذه القواعد. والذي نلاحظه أن ما حصل في القدم حاصل في عصرنا هذا، لكن الفرق بيننا وبينهم أننا طالبنا باطراح بعض قواعده ولم نكن مصيبيين في هذا. فاللحن لا يعود إلى اللغة وقواعدها في المقام الأول وإنما يعود إلى فساد السليقة وفساد البيئة وغياب المناخ اللغوي الصالح الذي يربي الملكة ويرسخ ضوابط اللغة، فأين المثال الذي يحاكيه طالب اليوم سواء كان في البيت أو في المجتمع، أو في المدرسة، فالطلاب لا يسمعون اللغة الصحيحة في البيت، وهم لا يسمعونها في البيئة التي تحيط بهم، ثم هم لا يسمعونها في المدرسة إلا في أثناء درس اللغة العربية. وهذا يعني أن مادة النحو ليست السبب الأول لهذا الضعف اللغوي الذي استولى على أبناء العربية، بل على العكس من ذلك فضعف استجابة الطلاب لدراسة النحو، لأن لغتهم ضعيفة، فإذا قويت لغتهم قوي النحو وقويت الاستجابة له.

ولابد لنا من التفريق بين النحو من حيث هو علم وبين النحو من حيث هو ضرورة لتقويم اللسان ووسيلة لقراءة الكتب، فالنحو يسير في مسارين متوازيين يمثل أحدهما: التأليف العلمية المتخصصة بدقائق النحو. ويمثل المسار الثاني: التأليف التعليمية التي تهدف إلى تيسير النحو، وتسهيل تعليمه. والذي نراه هنا أن أهداف تسهيل تعلم العربية اختلطت بأهداف الدراسات العلمية لدقائق العربية وفقها وفلسفتها.

القرن الرابع الهجري تميز بظهور هذه المصنفات التعليمية في النحو والمصنفات العلمية، وأعتقد أن عدم التمييز بين هذين الاتجاهين في الدراسات النحوية، هو السبب

الرئيسي الذي يقف وراء هذا التصور الخاطئ في صعوبة العربية، وفي ظهور النحو على هذه الصورة المعقدة.

وقد أشار ابن خلدون إلى منهج المصنفات التعليمية، ومنهج المصنفات العلمية. فابن خلدون يحدثنا عن هذه التأليف النحوية، وأنها أكثر من أن تحصى أو يُحاط بها، ويحدثنا إلى جانب ذلك عن طرق التعليم واختلافها. وكيف تداخلت طرق تعليم الناشئة والمبتدئين مع طرق تعليم طلبة العلم وحلقات التدريس. فمحاولات التيسير هذه التي تحدث عنها ابن خلدون بدأت منذ القرن الثاني الهجري، حيث وضع علماء النحو كتباً ومؤلفات تتناول مسائل النحو بصورة مبسطة، فكانت هذه المصنفات استجابة لما لمسوه من حاجة ماسة لتقويم اللسان ولتسهيل تعليم اللغة. وأن المؤلفات في هذا المضمار بلغت ذروتها في القرن الرابع الهجري عند الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) في كتاب الجمل في النحو، والزبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٩ هـ) في كتاب الواضح، وغيرها. وهكذا انطلقت بعض الكتب في إطار منهج تعليمي محدد على اختلاف فيما بينها من حيث التبويب والشرح، والأمثلة والشواهد، فجميعها تهدف إلى عرض المسائل النحوية بعبارات واضحة دقيقة تقربها إلى نفوس الناشئة والمتعلمين، ولم تكن تهدف هذه الكتب إلى التعمق في علم النحو، فالتعمق فيه فضول لا منفعة بها. فالجاحظ كتب في إحدى رسائله "أما النحو فلا تشغل قلب الصبي فيه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن".^(١) فالنحو وسيلة وليس غاية تقصد لذاتها، والنحو للغة كالملح للطعام لا يمكن الاستغناء عنه، ولكن في الوقت نفسه ينبغي اختيار القدر المناسب

(١) الجاحظ و محاولات تيسير الناشر العربي ، عدد (١٣) ، ١٩٨٩ م . ص (٣٨) .

منه، حتى لا ينفرد التلاميذ من تعلم اللغة العربية والنحو العربي، كما ينفرد الناس من الطعام إذا زاد الملح فيه عن القدر المناسب.

فعندي أن أهداف دراسة النحو فيها ما قبل الجامعة تختلف عنها في الجامعة نفسها. فدراسة القواعد النحوية فيما قبل الجامعة من مراحل دراسية ينبغي أن تتركز على كثرة الممارسات السليمة لما تنطبق عليه هذه القواعد دون حفظها، وحفظ اللسان عن الأخطاء النحوية عند التحدث. وهكذا فليس هناك مسوغ لإلغاء الإعراب التقديري والمحلي؛ لأن مثل هذه المسائل لا يتعرض لها الطلاب في المرحلة الأولى من دراستهم، لكننا في مرحلة الجامعة وما يليها من مراحل التخصص لا يمكننا أن نستبعد مثل هذه المسائل.

في الختام نخلص إلى :

أولاً: السبيل القويمة في تعليم اللغة، هي أن نتمكن للمتكلم من أن يسمع معرباً صحيحاً، وأن يقرأ معرباً صحيحاً أيضاً. فاللغة لا تُكتسب بالتعليم بقدر ما تُكتسب بالممارسة والمحاكاة.

ثانياً: أن النحو حارس للغة العربية طوال قرون، لم يشك إنسان من قصوره، والذي "برهن على صلاحيته خلال اثني عشر قرناً... ومن ثم لا مطعن فيه من حيث هو نظرية

متكاملة ذات أصول منهجية^(١). وتمام حسّان قال "والنحو نظام، والنظام إن ألغى منه جزء تهذمت بنيته وأصبح شيئاً آخر غير الذي كان"^(٢). فكيف يدعو إذن إلى إسقاط الإعراب التقديري والمحلي والذين هما نظامان من أنظمة النحو العربي. لهذا نحن حرصاء على قواعد النحو كلُّ الحرص.

ثالثاً: قواعد اللغة هي نظامها الذي يتبع في تأليفها وقوانينها التي ينبغي أن تلتزم في تركيب الكلام، فهي ضرورة حتمية. والناحية التعليمية "ينبغي ألا تشغل الدارسين عن محاولة فهم أسرار اللغة وطرائق تركيبها"^(٣).

رابعاً: وأما محاولات التيسير والتسهيل فمقبولة بشرط ألا تتعرض لهدم أي أصل من أصول النحو العربي.

ومن الجميل أن أختم حديثي هذا بقول الثعالبي عن اللغة العربية ثم بقول عبد الوهاب عزام فلست أجد خيراً من حديثهما في مثل هذا الموقف. قال الثعالبي: "ولما شوّف الله هذه اللغة وأوحى بها إلى خير خلقه، قيّض لها حفظة وخزنة من خواصه، من خيار الناس وأعيان الفضل وأنجم الأرض، وكلما بدأت معارفهما تتنكر أو عُرض لها ما يشبه الفترة، رد الله تعالى لها الكرة، فأهّب ريحها، ونفّق سوقها". فهل سيكون هبوب ريح هذه اللغة على أيدينا؟ وهل سنتعاون جميعاً على حفظها؟

(١) تمام حسّان-تعليم النحو بين النظرية و التطبيق(٢)، مجلة المناهل، عدد(٨)، السنة الرابعة، ١٩٧٧، ص(١١٥).

(٢) تمام حسّان-أساسيات النحو العربي و تيسر تعليمه، الموسم الثقافي السادس لمجمع اللغة العربية الأردن، ط١، عمان-الأردن،

(١٤١٩ هـ-١٩٨٩ م). ص(٢٠٤).

(٣) محمد حماسة عبد اللطيف-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، ص(٢٠٤).

وعبد الوهاب عزام يقول: "قيل إن لغتنا صعبة بهذه المفردات، وبهذه التراكيب، والأوزان، وأنها تكاد تأتي على دارسها، وتُعجز طالبها، وهذا حقد لا ندفعه، وإن عدَّ عيباً فلا ننكره، ولكنه ليس من نقصانٍ في خلقها أو اختلال في أبنيتها أو عجزٍ في موادها وأوزانها، ولكنه نتيجة التطور الكامل، والنمو التام، فأدنى الأشياء في هذا العالم أيسرُها، وأقلها تركيباً، والكمالُ يصنحُّه التركيبُ والتفصيلُ والإشكالُ والإعضالُ"^(١).

^(١) عبد الوهاب عزام - مهد العرب ، ص (١٨).

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة مع البحث توصل إلى القضايا التالية :

- ١- الإعراب غير طارئ على العربية، فهو ظاهرة أصيلة فيها، وهو من خصائصها الصوتية والتركيبية، ولا يمكن الاستغناء عنه، فالإعراب أول ما ينبغي اتقان معرفته لكل شخص ينطق باللسان العربي للفهم وليأمن اللحن، لأنّ هناك مواقف ومواضع لا تظهر دلالتها ولا يُستطاع فهمها إلا بالرجوع إلى علامات الإعراب. فاللسان العربي لسان مُعَرَّب، لهذا لم يكن بد لعلم النحو من دراسة الإعراب بأنواعه وقواعده وعلاماته، فضلاً عن دراسته الجملة وقوانين تركيبها. ولسنا نعتقد أن تغييراً مقبولاً سيوقع في إعراب العربية لأنه هو علمها وخاصتها.
- ٢- الإعراب أرقى ما وصلت إليه اللغات من الوضوح والإبانة وهذه المرتبة قد بلغت العربية الفصيحة.
- ٣- تحصيل المعنى ليس مقصوراً على الإعراب وحده، ولكنه أحد تلك القرائن التي لا يمكن إسقاطها وتجاوزها، فإلى جانبه تقف عناصر أخرى كثيرة لفظية وغير لفظية لا بد من الاعتماد عليها للوصول إلى المعنى الصحيح. وقد عرف علماءنا القدماء من نحويين وبلاغيين أهمية استحضار هذه القرائن للوصول إلى المعاني الدقيقة لأي نص من النصوص.
- ٤- الإعراب فرع المعنى التركيبي النحوي، وعليه فإن لكل تركيب معناه الخاص به، ويترتب على ذلك وجود وجه إعرابي واحد، ولا يوجد أكثر من وجه إلا عندما تختلف وجوه المعاني والتراكيب.
- ٥- والمعنى النحوي هو أحد الأقسام الوظيفية الكبرى التي يشتمل عليها المعنى اللغوي العام، وهو قسيم للمعنى الصرفي والمعنى المعجمي والمعنى الدلالي.

٦- إن الالتزام بالمعاني النحوية يؤدي في النتيجة إلى الإعراب الصحيح وإن إهمال هذا الأمر يؤدي إلى الخلل الإعرابي.

٧- نظرية العامل التي جاء بها النحاة القدماء تكفل اطراد الظواهر اللغوية على نحو معين، ثم هي تقدم تفسيراً وتعليلاً إذا اتسق الكلام على وجه دون الآخر. والاعتماد على فكرة العامل لا يعني الاهتمام بالشكل على حساب المعنى، فالعامل النحوي يرتبط بفكرة التقدير، فهو إن لم يظهر قدره، وهي نظرية تعليمية تحاول أن تقدم تفسيراً شمولياً يفسر ما يطرأ على آخر الكلم في التركيب من تغيرات. فالعامل للتيسير وليس استخدامهم له خدمة للألفاظ في ذاتها. وما يؤخذ عليه فأمر يسير يمكن تداركه، وذلك في تخليصه مما علق به من سوء التقدير في بعض الأحيان.

٨- تمثل معظم الدراسات التي قام بها العرب المحدثون في مجال تيسير النحو تعديلاً شكلياً يشتمل بعض المصطلحات وإعادة ترتيب عناصره بطريقة ربما زادت تعقيداً.

٩- أما بعض محاولات التجديد، فلم نلاحظ لهؤلاء فعلاً واقعاً، فأراؤهم لا بد أن تخرج من حيز النظرية إلى حيز العمل، لأن هذه المقترحات جميلة مقبولة، ولكن بعد وضعها على محك التجريب والتطبيق تظهر صعوبتها. والذي لاحظناه عند هؤلاء المجددين أنهم كلما حاولوا فرض قاعدة عامة جديدة تنتظم الجزئيات للوصول إلى تيسير القواعد، يلجأون إلى افتراض المشابهات التي تدعو إلى التكلف في كثير من الأحيان فوقعوا في مثل ما نقدوا فيه غيرهم.

١٠- النحاة القدماء قدروا الحركات الإعرابية في مواضع الإعراب التقديري حين لم يجدوا لها تفسيراً في التراكيب السطحية للجمل، أو نقول لجأوا إلى التقدير لكي يعطوا التركيب اللغوي التفسير المنطقي الذي يجب أن يكون له. وحتى تطرد قواعدهم، فالأساس في القاعدة هو الاطراد والشمول الذي يمكن دارسيها من تمثلها والرجوع إليها في التطبيق والاستعمال.

ولغتنا العربية مطرودة في قواعدها، وتلك ميزة سهلت انتشارها وقربت تعلمها، ثم إن قواعد اللغة واتساق أحكامها يدل على رقيها، وعلى تقدمها خطوات واسعة، وكلما كانت قواعدها أشمل واطرادها أمضى كانت اللغة أفضل وأرقى.

١١- الواو تعادل ضميتين، والياء كسرتين، والألف فتحتين، فالضمة والكسرة والفتحة والواو والياء والألف من طبيعة صوتية واحدة لا فرق بينهما إلا من ناحية الكم، فالحركات أصوات مد قصيرة، وأحرف اللين أصوات مد طويلة.

١٢- يكفي كون الجملة ذات محل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه، وليس أن الأصل في هذه المواضع المفرد، والمفرد هو الذي يختص بحالة إعرابية، وبالتالي له محل إعرابي، فالمبنيات والجمل وأشباه الجمل والمصدر المؤول يكون لها محل إعرابي لأنه يصح وقوع المفرد مكانها.

١٣- الوظائف النحوية ممكن أن يشغلها مفرد وممكن أن يشغلها جملة، ونظامنا اللغوي أتاح لها ذلك.

١٤- ونخلص إلى أن النحاة العرب القدماء كانوا في تحليلهم للكلم وللجملة العربية يراعون البنية الأساسية لها، أو لنقل كانوا يوائمون بين الصورة المنطوقة لها والأصل الذي ترجع إليه، وهي أمور اقتضتها الصناعة النحوية، لهذا أورد النحاة وجهين لكثير من القواعد النحوية : وجهاً يمثل القاعدة الأصل، والآخر يمثل ما يستثنى على القاعدة، فيكون فرعاً لها. فنقول إن النحاة العرب أخذوا بمبدأ الأصل والفرع في صورة الكلمات.

والذي يؤكد ذلك ما ظهر من خلال هذا البحث :

(أ) وجود ما يُعرف بالإعراب التقديري في الأسماء المقصورة مطلقاً والمنقوصة ما عدا حالة النصب، حيث تظهر الفتحة. فالحركات الإعرابية لا تظهر على مثل هذه الكلمات، ومع ذلك تقدر. وذلك لأن الاسم المقصور أو المنقوص من الأسماء المعربة التي يجب أن تظهر عليها هذه الحركات، وبهذا يصبح بناء الكلم ملتزماً بما يكون عليه استعمال هذا النوع من الأسماء.

ومن الأسماء التي تعرب إعراباً تقديرياً كذلك، والتي لا بد من مراعاة بُنيتها الأصل في التركيب. الأسماء المفردة التي تضاف إلى ياء المتكلم.

(ب) الاسم المجرور بحرف الجر الزائد أو شبيهه بالزائد ، فقد جر الاسم في ظاهره، أما وظيفته فمختلفة فقد يكون خبراً أو فاعلاً أو مبتدأ... الخ. فالاعتماد في تحليله هنا لا يكون على ظاهره المنطوق بل يكون على ما تحدده له البنية الأساسية للجملة.

(ج) وجود ما يعرف بالمحل الإعرابي، فالمبنيات كلها تحتل وظائف نحوية ولا يتغير ظاهرها أبداً، ويبقى لها مع هذا محلها الإعرابي.

(د) وأيضاً الجمل التي لها محل من الإعراب والتي تعاقب المفرد في شغل وظيفته. فهذه الجمل لها محل إعرابي معين من الرفع والنصب والجر على الخبرية أو الحالـية أو الإضافة أو غيرها من الوظائف النحوية التي تشغلها الجمل معاقبة للمفرد.

فمراعاة المحل إشارة إلى البنية الأساسية التي يراها النحاة للتركيب المنطوق.

١٦- الإعراب التقديري والمحلي نظامان من أنظمة النحو العربي، لهذا فإسقاطهما غير صحيح على الإطلاق، فنظرة في النحو العربي تُبين لنا الغاية من وجودهما. فوضع الإعرابين تم بعد دراسة تحليلية للغة العربية.

لهذا علينا أن لا نمس من قريب أو بعيد أصلاً من أصول اللغة أو قاعدة من قواعدها عند أخذنا بتيسير النحو، فلا يكون من نتائج هذا التيسير إلغاء قاعدة من قواعدها. فنحن نرفض كل دعوة إلى التيسير والاقتراح هنا أن ندرس أولاً البنية اللغوية العربية وخصائصها المميزة، لنتمكن في ضوء ذلك من الخوض في موضوع تيسير قواعد اللغة العربية واقتراح السبيل إلى ذلك. فنقول هل يتم تيسير النحو العربي بإلغاء بعض قواعده. فدراسة النحو العربي تفرض علينا فهم الأصول التي بني عليها، وأن لا نمس الجوهر وإنما نحاول التسهيل في الأسلوب.

فإلغاء الإعراب التقديري والمحلي لا يساعد المتكلم على ضبط كلمة أو تصحيح إعراب؛ لأن اللغة مهارة لا تتعلم بدرس النحو عن طريق القواعد والأحكام النظرية، وإنما تتعلم بالمران والممارسة، وكثرة الاستماع لها والتحدث بها، واتخاذها أداة للفهم والإفهام، فاللغة تحيا بالاستعمال، فنحن قد نُيسرُ النحو ونُسَهِّلهُ حتى نجعله من أيسر الأشياء ثم لا يبلغ بنا ذلك ما نريد من تعويد الشباب النطق الصحيح دون خطأ في الإعراب. فليس تيسيرُ النحو السبيل الوحيد إلى ذلك.

١ (المصادر

- ١- ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) ت (٥٧٧ هـ) - أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، ط ١، دار الجيل، بيروت، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- ٢- ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري) ت (٣٢٨هـ) - إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محمد مجي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- ٣- ابن جنبي (أبو الفتح عثمان بن جنبي الموصلي) ت (٣٩٢هـ):
 - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، بدون تاريخ.
 - سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م.
 - المنصف لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، إدارة إحياء التراث القديم، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).
- ٤- ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر) ت (٦٤٦هـ) :
 - الأمالي النحوية، تحقيق عدنان صالح مصطفى، ط ١، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٦م.
 - الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليبي، (ب ط)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- ٥- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد) ت (٤٥٦هـ) - الأحكام في أصول الأحكام، أشرف على طبعتها أحمد شاکر، مطبعة الإمام بمصر، بدون تاريخ.
- ٦- ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد) ت (٥٦٧هـ) - المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

- ٧- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي) ت (٨٠٨هـ) - مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ط٣، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٨- ابن سيده (أبو الحسن علي بن اسماعيل) ت (٤٥٨هـ) - المخصص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، بدون تاريخ.
- ٩- ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله) ت (٤٢٨هـ) - أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان، ويحي مير علم، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ١٠- ابن عبد ربه (أبو عمر أحمد بن محمد) ت (٣٢٨هـ) - العقد الفريد، تحقيق محمد صالحه وسميح أبو مغلي، مراجعة منيب صباح، عمان، مكتبة الحياة، بدون تاريخ.
- ١١- ابن عصفور - المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط١، م. العاني، بغداد، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- ١٢- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس) ت (٣٩٥هـ) - الصحاحي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشومبي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).
- ١٣- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) ت (٢٧٦هـ) - تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ.
- ١٤- ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله) ت (٦٧٢هـ) :
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م.
- ١٥- ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن اللخمي) ت (٥٩٢هـ) - الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
- ١٦- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) ت (٧١١هـ) - لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهرسه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، بدون تاريخ.

- ١٧- ابن الناظم (محمد بن عبد الله بن مالك الطائي) ت (٦٨٦هـ) - شرح ألفية ابن مالك، تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي، (بيروت: م ناصر خسرو).
- ١٨- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد بن عبد الله) ت (٧٦١هـ) :
- الإعراب عن قواعد الإعراب، تقديم وتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط١، دار الفكر، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة بمصر، (١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م).
 - شرح سنن الذهب، رتبة وعلق عليه وشرح شواهد، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
 - شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد علي أبو حمدة، ط١، دار عمار، عمان، الأردن، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
- ١٩- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي النحوي) ت (٦٤٣هـ) :
- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
 - شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.
- ٢٠- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف) ت (٧٤٥هـ) - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط١، مطبعة المدني، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- ٢١- أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد بن العباس) ت (٤٠٠هـ) - الإمتاع والمؤانسة، صححه وطبعه أحمد أمين وأحمد الزين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (١٣٣٩هـ - ١٩٤٤م).
- ٢٢- أبو الطيب (عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي)، (ت ٣٥١هـ) - الإبدال، تحقيق عز الدين التتوخي، دمشق، (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م).
- ٢٣- أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) ت (٣٧٧هـ) - الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شانلي فرهود، م. دار التأليف، القاهرة، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

- ٢٤- الأਖفش (أبو الحسن بن مسعدة) ت (٢١٥هـ) - معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط٢، الكويت، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ٢٥- الأزهرى (زين الدين خالد بن عبد الله) ت (٩٠٥هـ) - شرح التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٢٥هـ.
- ٢٦- الأزهرى (محمد بن أحمد) ت (٣٧٠هـ) - تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)
- ٢٧- الاسترأبادي: (رضي الدين محمد بن الحسن) ت (٦٨٦هـ):
- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- شرح الكافية، الشركة الصحافية العثمانية، استانبول، ١٣١٠هـ.
- ٢٨- الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني) ت (١٢٠٦هـ) - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الببائي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ.
- ٢٩- الأهدل (محمد بن أحمد بن عبد الباري) ت (١٢٩٨هـ) - الكواكب الدرية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- ٣٠- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) ت (٢٥٥هـ) - البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بمصر، (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م).
- ٣١- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد) ت (٤٧١هـ):
- أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتز، استانبول، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤هـ.
- الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
- دلائل الإعجاز، وقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، (١٣٨١هـ - ١٩٦١م).
- ٣٢- الجرجاني (علي بن محمد) ت (٨١٦هـ) - التعريفات، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الببائي الحلبي وأولاده بمصر، بدون تاريخ.
- ٣٣- حسن باشا بن علاء الدين - الافتتاح في شرح المصباح، تحقيق أحمد حامد، ط١، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر التابع لجامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٩٠م.

- ٣٤- الدمياطي (محمد البديري) - المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي، تحقيق هشلم سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ٣٥- ديكتفوز (شمس الدين أحمد)- شرح مراح الأرواح، أعادت طبعه بالأوفسنت، مكتبة المثني، بغداد، لصاحبها قاسم محمد الرجب، ١٣١٧هـ.
- ٣٦- الزجاجة (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق) ت (٣٣٧ هـ):
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٣، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، (١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م).
- الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد - الأردن، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٣٧- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله) ت (٧٩٤ هـ) - البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م).
- ٣٨- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر) ت (٥٣٨ هـ) :
- الأنموذج مع نزهة الطرف، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠١هـ.
- المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت-لبنان، بدون تاريخ.
- ٣٩- سيبويه (عمرو بن قنبر) ت (١٨٠ هـ) - الكتاب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ٤٠- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) ت (٩١١ هـ) :
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، ط١، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م).
- تنوير الحوالك، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، القاهرة، [١٩--].

- المزهري في علوم اللغة، تحقيق محمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٨٦م.
- المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
- همع الهوامع، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م).
- ٤١- الشلوبيني (عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي)، ت (٦٤٥ هـ) - التوطئة، تحقيق يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ٤٢- الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي) - التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، م. دار الفكر، دمشق، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
- ٤٣- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) ت (٦١٦ هـ) :
- التبيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر، دمشق-سوريا، بدون تاريخ.
- مسائل خلافة في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، بدون تاريخ.
- ٤٤- العيني (بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد) ت (٨٥٥ هـ) - شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستار جواد، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٩٠م.
- ٤٥- الفخر الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن) ت (٦٠٦ هـ) - التفسير الكبير، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٦- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) ت (٢٠٧ هـ) - معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ.
- ٤٧- الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ت (١٧٠ هـ) - العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، المكتبة الوطنية ببغداد، ١٩٨٠م.

- ٤٨- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ت(٢٨٥هـ) - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ٤٩- المرادي (بدر الدين أبو محمد حسن بن قاسم) ت (٧٤٩هـ)
- شرح ألفية ابن مالك، (توضيح المقاصد والمسالك)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ.
- رسالة في جمل الإعراب، دراسة وتحقيق سهير محمد خليفة، ط١، ١٩٧٨م.
- ٥٠- مكّي بن أبي طالب، ت (٤٣٧هـ) - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار الكتب العربية، بدون تاريخ.
- ٥١- الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد) ت (٥١٨هـ) - نزهة الطرف في علم الصرف، ط١، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.
- ٥٢- ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله) ت(٦٢٦هـ) - معجم الأدياء، طبع بمطبعة دار المأمون، الطبعة الأخيرة.

ب) المراجع:

- ١- إبراهيم أنيس :
- في الأصوات اللغوية، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- في اللهجات العربية، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٥.
- ٢- إبراهيم السامرائي :
- الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).
- النحو العربي، نقد وبناء، دار الصادق، بدون تاريخ.
- ٣- إبراهيم مصطفى - إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
- ٤- أحمد حاطوم - كتاب الإعراب، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

- ٥- أحمد سليمان ياقوت - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، ١٩٤٤م.
- ٦- أحمد عبد الستار الجوارى
- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م).
- نحو المعاني، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- ٧- أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي، ط١، عالم الكتب، القاهرة، (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م).
- ٨- إسماعيل عمارة - بحوث في الإستشراق واللغة، ط١، دار البشير، ١٩٩٦م.
- ٩- أنيس فريحة - نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.
- ١٠- بسام بركة - علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٨م.
- ١١- تمام حسان :
- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م).
- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- ١٢- حلمي خليل - العربية والغموض، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٨م.
- ١٣- خليل عمارة :
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، إربد، [١٩٨-].
- في نحو اللغة وتراكيبها، ط١، عالم المعرفة، جدة، السعودية، (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م).
- ١٤- داود عبده - أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.
- ١٥- رمضان عبد التواب :
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، دار الرفاعي الرياض (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م).
- فصول في فقه العربية، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٠م.

- ١٦- رياض قاسم - اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ط١، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.
- ١٧- ريمون طحان :
- الألسنية العربية، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢م.
- فنون التقعيد وعلوم الألسنة، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة.
- ١٨- سلمان العاني - التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة ياسر الملاح، ط١، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ١٩٨٣م.
- ١٩- شوقي ضيف :
- تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.
- المدارس النحوية، ط٢، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ٢٠- صبحي الصالح - دراسات في فقه اللغة، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٢١- طاهر سليمان حمودة - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- ٢٢- عباس حسن - اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
- ٢٣- عبد الرحمن أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- ٢٤- عبد الرحمن السيد - مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٢٥- عبد العال سالم مكرم - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
- ٢٦- عبد العزيز مطر - لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).
- ٢٧- عبد الفتاح لاشين - التراكيب النحوية من الوجة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٠م.
- ٢٨- عبد الله العلايلي - مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، مصر، بدون تاريخ.

- ٢٩- عبد المتعال الصعيدي - النحو الجديد، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
- ٣٠- عبد المجيد عابدين - المدخل إلى دراسة النحو العربي، لجنة التأليف الأزهرية، مصر، ١٩٥١م.
- ٣١- عبد الوهاب عزام - مهد العرب، دار المعارف بمصر للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
- ٣٢- علي أبو المكارم - تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م.
- ٣٣- علي عبد الواحد وافي - فقه اللغة، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ.
- ٣٤- علي النجدي ناصف - من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، بدون تاريخ.
- ٣٥- فاضل مصطفى الساقى - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- ٣٦- فؤاد حنا ترزي - في أصول اللغة والنحو، ط٣، مطبعة دار الكتب، بيروت، ومكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ٣٧- فخر الدين قباوة - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٣، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ٣٨- قاسم أمين - كلمات، طبعة مطبعة الجريدة، مصر، ١٩٠٨م.
- ٣٩- كمال بشر - علم اللغة العام، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ٤٠- مازن المبارك - نحو وعي لغوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
- ٤١- محمد إبراهيم البنا - الإعراب سمة العربية الفصحى، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، ودار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٤٢- محمد إبراهيم عبادة - الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤م.
- ٤٣- محمد الأنطاكي - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٤- محمد جواد النوري - فصول في علم الأصوات، ط١، مطبعة النصر التجارية، نابلس، ١٩٩١م.
- ٤٥- محمد حماسة عبد اللطيف

- بناء الجملة العربية، ط١، دار الشروق، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٤م.
- ٤٦ - محمد علي الخولي - الأصوات اللغوية، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٤٧ - محمد عيد :
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.
- الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، عالم الكتب، ١٩٧٩م.
- ٤٨ - محمد مصطفى رضوان - نظرات في اللغة، ط١، ١٩٧٦م.
- ٤٩ - مهدي المخزومي :
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٨٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، ط١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٤م.
- مدرسة الكوفة، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م).
- ٥٠ - نهاد الموسى - نظرية النحو العربي، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- ٥١ - يوسف حمادي - النحو في إطاره الصحيح، مكتبة مصر، القاهرة، بدون تاريخ.

ح) الكتب المترجمة

- ١- تشومسكي - البنى النحوية، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
- ٢- جون ليونز - نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
- ٣- فندريس - اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، بدون تاريخ.
- ٤- كارل بروكلمان - فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧م.
- ٥- ماريوباي - أسس اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، ١٩٧٣م.
- ٦- هنري فليش - العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م.
- ٧- هنري لوفيفر - اللسان والمجتمع، ترجمة مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣م.

د) الدوريات

- ١- إبراهيم السامرائي - هل من نحو جديد؟ المجلة العربية للدراسات اللغوية، م٣، ع١٤، ١٩٨٤م.
- ٢- أحمد حسن حامد - قضية الخفة والثقل وأثرها في النحو العربي، مجلة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، م٢، ع٦، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- ٣- أحمد عبد الرحيم السايح - اللغة العربية وفلسفة الإعراب فيها، مجلة العربي، الكويت، ع١٣٧، س٣٥.
- ٤- أحمد مختار عمر - اللغة العربية بين الموضوع والأداة، مجلة فصول، م٤، ع٣، ١٩٨٤م.
- ٥- تمام حسان :

- أساسيات النحو العربي وتيسير تعليمه، الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية الأردنية، ط١، عمان، الأردن، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، حوليات كلية دار العلوم، ١٩٦٩/٦٨م.
- تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ع ١، (١٤٠٢-١٤٠٣هـ) (١٩٨٢-١٩٨٣م).
- تعليم النحو بين النظرية والتطبيق (٢)، مجلة المناهل، المغرب، ع ٨، ١٩٧٧م.
- القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديرى والمحلي، اللسان العربي، م ١١، ج ١، ١٩٧٤م.
- ٦ جعفر دك الباب - الساكن والمتحرك في علم اللغة، مجلة اللسان العربي، ع ٢٠، ١٩٨٣م.
- ٧ جعفر عبابنة - تأملات في الدرس اللغوي على مستوى الجامعة، أفكار، ع ٦٨، ١٩٨٤م.
- ٨ جون سيرل - تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، ع (٨، ٩)، ١٩٧٦م.
- ٩ داود عبده - التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، ع (٨، ٩)، مارس، س ١، ١٩٧٩م.
- ١٠ رمضان عبد الثواب - قضية الإعراب في العربية الفصحى بين أيدي الدارسين، مجلة المجلة، ع ١١٤، س ١٠، ١٩٦٦م.
- ١١ سمير شريف ستيثية :
- الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، م ٢، ع ١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات: جهاز مبتكر لقياسها، أبحاث اليرموك، م ٦، ع ١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ١٢ شوقي ضيف - محاولات تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٣ عبد الرزاق محيي الدين - مجلة المجمع العلمي العراقي م ٢٧، (١٣٩٦-١٩٧٦م).

- ١٤- عبد القادر الفهري - البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، رجب، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ١٥- عبد القادر المهيري
- الجملة في نظر النحاة، ع٣، ١٩٦٦م، حوليات الجامعة التونسية.
- دور الإعراب في اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٧٨م.
- ١٦- فوزي الشايب - تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- ١٧- فوزي معروف - الجاحظ ومحاولات تيسير النحو، الناشر العربي، ع ١٣، ١٩٨٩م.
- ١٨- محمد شفيق عطا - الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة المحاضرات التي أقيمت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية للمرحلة الإعدادية، ١٩٥٧م، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.
- ١٩- محمد صلاح الدين بكر :
- المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد، جامعة الكويت، ع ١، س ١، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، حوليات كلية الآداب، حولية ٥، رسالة ٢٠، جامعة الكويت، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٢٠- محمد عيد - النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المجلة، ع ١١٤، س ١٠، ١٩٦٦م.
- ٢١- محمود الجومرد - إلغاء نظرية العامل في النحو والتيسير في كتاب لغتسي، المعلم الجديد، م ٢٥، ج ٢، ع ١٤، ١٩٦٢م.
- ٢٢- نهاد الموسى - الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال و الواقع ، مجلة الأبحاث ، الجامعة الأمريكية في بيروت ، س ٣١ ، ١٩٨٣م.
- ٢٣- هنري فليش - التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، تحقيق عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ج ٢٣، (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).

هـ) الرسائل الجامعية

- ١- ابن هشام - شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، دراسة وتحقيق، إعداد محمود أحمد السويد، إشراف أ. د. مزيد نعيم، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، بدون تاريخ.
- ٢- أبو علي الفارسي - منهج العكبري في شرح الإيضاح، دراسة وتحقيق، إعداد يحيى مير علم، إشراف أ. د. عبد الحفيظ السطلي، رسالة دكتوراة جامعة دمشق، (١٤١٢هـ) — - (١٩٩٢م).

و) المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Noam Chomsky - Some Concepts and Consequences of the theory of Government and Binding, Cambridge the MIT Press, 1985.
- 2- Wright William - A Grammar of the Arabic Language, the University Press, Cambridge, 3rd edition, 1946.

Abstract

Implicit Case Marking Between The Requirements of Theory and Practice

By

Manal "Mohammad Hisahm" Said Najjar

Supervisor

Abdullah Anbar

Nowadays, it is often talked about simplifying the Arabic Grammar and easing it, so some recent studies appear to have adopted such goal. One of the solution which have been suggested to solve this dilemma is the exclusion of implicit case marking.

When assigning a case for the word (ghulami) translated as "my boy" in the sentence "ja ghulami", we say it is a subject in the nominative case marked by an absence "damma" which was just estimated at its last letter, and its absence was due to difficulty in pronunciation. Another type of implicit case marking is illustrated in the following examples: "haza bayt"; in assigning a case for "haza" we say it is a pronoun in place of a noun marked by the nominative case.

The supporters of deletion of the implicit case marking defended their cause claiming that it is merely a difficulty which encounters the students without benefiting them in (case marking) a word or in correcting case assignments. But such approach is not convincing for me. Instead I see that the study must be based on a different dimension and it is a must to retreat and acknowledge that the deletion of "implicit case marking" does not present a fundamental and everlasting solution to this dilemma.

This thesis appreciates the value of the "Implicit Case Marking", since it sees the recent critics as having an incomplete vision with respect to this field, and it believes that simplifying Arabic Grammar must not include (as some has suggested) deletion of some topics of the traditional grammar or cutting it short or exchanging it. But instead, grammar must be understood by new means and

methods. The essence of the solution lies in simplifying educational approach in teaching Arabic grammar rather than simplifying it by deletions

Neglecting implicit case marking does not benefit language competence but certainly the implicit case marking helps explaining the language structure therefore, we will not call for its omission. The traditional grammarians invented such approach because they noticed that the grammatical rule is sometimes in contradiction with the language performance, which in turn resulted in unusual interpretation prior to the usual one. So, the elements of the language system appeared to be difficult to fulfill or abide with, which resulted in the existence of certain rules applied to the performance in order to solve such problems which appear at the performance level. And one of those rules is the implicit case marking. So, the objective of such rules is not merely educational but rather it is a necessity in grammar.

The proper analysis for any language material must be dealt with those semantics and syntax even if they are autonomous. In addition to the fact that the implicit case marking is necessary to achieve generality in grammar rules (the syntax). The structure of grammar is based on definitions which are the common and the exception, and in other cases on the difference between surface and deep structure "The Common" means the presence of case marks for the nouns. And the absence of such marks is due to phonological reasons which is the overlapping of three sounds that are close to each other which made it heavy for the Arab tongue, so Arabs omitted the difficult part then the grammarians estimated it.

The traditional way of analysis depends on the original or base structure where in the case marking and thematic rules stick to each other. In case that the case marking is not evident because the structure is a minor sentence, they said that it has an implicit case marking referring to the base structure.

Other objectives of my study is to prove and stress the following :

- 1- Old Arabs studied case marks from a point of view that they express syntactical information, and syntax is one of the main parts which a particular grammar consists of, the other parts which are related to syntax are morphology, lexicon, and semantics.

Case marks were neither merely coincident nor useless. Then old Arabs studied the case marks phonologically since they represent the relationship between phonology and syntax in the study of language.

- 2- Most attempts which has been made by recent grammarians to simplify the syntax were merely revisions of some phrases or a re-arrangement of certain elements which had increased the complexity of syntax instead.
- 3- The implicit case marking theory which was invented by the old Arab grammarians guarantees the generality of syntax and it give a reasonable explanation of certain structures which the critics (of implicit case marking theory) were not able to explain.
- 4- There were reasons which made the old grammarians rely most on evident case marks rather than other signs that is why syntax is called in Arabic the science of "Al-Ie-Rab".